بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السّودان المفتوحة

برنامج العلوم الإدارية

مبادئ الاقتصاد

رمز المقرر ورقمه: مح 101

إعداد المادة العلمية: د. الوليد نور الهدى كنه

أ. أحمد مكي إسماعيل

تحكيم: د. عبد العظيم سليمان

تصميم تعليمي: د. محمد الفاتح محمود بشير

التنضيد الطباعي: أ. رشا إبراهيم حسين

تصميم فني: د. سعاد عبد الرحيم البشير

أ. منى عثمان أحمد النّقة

منشورات جامعة السودان المفتوحة، الطبعة الثانية 2005

جميع الحقوق محفوظة لجامعة السودان المفتوحة، لا يجوز إعادة إنتاج أيّ جزء من هذا الكتاب، وبأيّ وجه من الوجوه، إلاّ بعد الموافقة المكتوبة من الجامعة.

مقدمة المقرر

عزيزي الدارس،

أرحب بك في هذا المقرر، الذى يعرفك بمبادئ الاقتصاد والأدوات التحليلية المستخدمة فيه، مفصلة ومزودة بعض الأمثلة التطبيقية، حتى تستطيع أن تفهمها بنفسك، وتتمكن من معرفة بعض مجالات استخدامها فى الحياة الواقعية من جهة أخرى.

يعالج علم الاقتصاد جانباً من جوانب النشاط الإنسانى، فهو من العلوم الاجتماعية التى تسعى لدراسة الجوانب المختلفة لسلوك الإنسان، إلا أنه أكثر تحديداً، ومن ثمّ أكثر قابلية للتجربة وطرق القياس، فمجال علم الاقتصاد هو دراسة يسعى الإنسان فيها إلى إشباع حاجاته المتزايدة من موارده المحدودة.

ورغم أن الظواهر الاقتصادية– موضوع علم الاقتصاد – قديمة قدم الإنسان نفسه، إلا أن الكتابة العلمية فى هذا المجال حديثه نسبياً، فقد بدأ تطبيق أسلوب البحث العلمي فى الاقتصاد بصورة منتظمة بظهور كتاب الاقتصادي الاسكوتلندي آدم سميث عام 1776 " بحث فى طبيعة وأسباب ثروة الأمم"، و بالرغم من الحداثة النسبية لعلم الاقتصاد، إلا أنه أخذ يتطور بشكل مطرد وسريع، حيث إن مجال هذا العلم، يمسّ كلّ الأفراد والمؤسسات القائمة فى المجتمع، فمثلاً من ضمن الموضوعات التى يتطرق إليها: ظاهرة الغنى والفقر بين الدول المختلفة، وظاهرة اختلاف مستويات المعيشة والدخول بين أفراد المجتمع الواحد، وكيفية تحديد أسعار السلع المختلفة، والعمل على توفير فرص العمل، وتشغيل الموارد المتاحة من أجل رفع وتحسين مستوى معيشة الأفراد أو المجتمع، ومحددّات الإنفاق بأنواعه المختلفة، وكيفية التأثير فيه لتحقيق هدف معين، وغير ذلك من الظواهر التى تدرس فى مجال علم الاقتصاد، الذى يحاول وصفها وتحليلها لشرح سلوكها، وأسس التحكم فيها، والتنبؤ بسلوكها فى المستقبل. ويمكن القول إن علم الاقتصاد هو أحد العلوم الاجتماعية التي تتناول النواحى المادية فى سلوك الإنسان.

نرجو من الله التوفيق والسداد للجميع، وأن يكون هذا الكتاب عوناً لكل من يقرأه فى فهم الاقتصاد، وفى التمكّن– بشكل يجعله واثقاً من نفسه ومقدراته – في التصدي لمسائله ومشكلاته على المستوى الجامعي الأول.

الأهداف العامة للمقرر



عزيزى الدارس

بعد الانتهاء من دراسة المقرر ينبغي أن تكون قادراً على أن :-

1. **تتعرّف** بعض المفاهيم الاقتصادية المهمة، والأدوات التحليلية المستخدمة فيه، وتقارن بين الأنظمة الاقتصادية.
2. **تتعرّف** الطلب من خلال الطلب الفردى، وجدول الطلب، وجدول السوق، مع تحديد العوامل المؤثرة فى الكميات المطلوبة.
3. **تصف** وتحلل وتتنبأ بسلوك المستهلك، ومنحنيات السواء.
4. **تستخدم** النظرية الاقتصادية، فى فهم وتحليل القرارات الاقتصادية التى تتخذها مؤسسات الأعمال الخاصة بالتكاليف والإنتاج.
5. **تميّز** بين أشكال السوق المختلفة، من منافسة كاملة واحتكار تام، وغير ذلك من الأشكال، وأن تميّز تأثير تلك الاختلافات على سلوك وأداء مؤسسات الأعمال.
6. **تتعرف** مفهوم الدخل القومي، مكوّناته وطرق قياسه.
7. **تتعرّف** مضمون النقود، والوظائف المختلفة التى تؤديها، إلى جانب دراسة الجهاز المصرفي.
8. **توضيح** أهمية التجارة الخارجية، ومعرفة ميزان المدفوعات وعناصره الرئيسة.
9. **تتعرف** نظريات التنمية، والمقصود بالتخطيط.
10. **توضيح** أسباب التباين فى توزيع الدخل.

محتويات المقرر

التسلسل	اسم الوحدة	الصفحة
1	مفاهيم أساسية	5
2	الطلب	36
3	سلوك المستهلك	67
4	التكاليف والإنتاج	90
5	الأسواق وتوازن المنشأة في سوق المنافسة الكاملة	127
6	الدخل القومي	159
7	النقود والبنوك	179
8	التجارة الخارجية	210
9	التنمية والتخطيط	227


الوحدة الأولى
مفاهيم أساسية

محتويات الوحدة

الموضوع	الصفحة
مقدمة	**3**
تمهيد	3
أهداف الوحدة	4
1. مفاهيم أساسية	**5**
1.1 تعريف علم الاقتصاد	5
2.1 التجريد	6
3.1 ماهية النظرية الاقتصادية	7
4.1 أدوات التحليل الاقتصادي	8
5.1 السياسة الاقتصادية	10
6.1 أهداف علم الاقتصاد	10
7.1 الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي	10
2. المشكلة الاقتصادية	**11**
3. منحنى إمكانيات الإنتاج	**12**
4. الأنظمة الاقتصادية	**16**
1.4 الرأسمالية	16
2.4 النظام الاشتراكي	19
3.4 النظام الإسلامي	21
الخلاصة	**24**
لمحة مسبقة عن الوحدة التالية	**24**
إجابات التدريبات	**25**
مسرد المصطلحات	**26**
المراجع	**29**

المقدمة

تمهيد

عزيزي الدراس،

يبن يديك الوحدة الأولى من مقرر مبادئ الاقتصاد، وهى بعنوان " مفاهيم أساسية"، وسوف نعرض في هذه الوحدة بعض التعريفات المختلفة لعلم الاقتصاد، كما سنحاول إبراز العديد من الأفكار والمفاهيم الاقتصادية التى ستصادفك في دراستك، والتي سنحاول عرضها عليك بأسلوب سهل ومبسّط، مدعّمة بالأمثلة التوضيحية.

إن الاقتصاد هو أحد العلوم الاجتماعية، بل هو ملك العلوم الاجتماعية. وبالرغم من أنه ليس في دقة العلوم الطبيعية، إلا أنه أكثر العلوم الاجتماعية دقة، وأكثرها استخداماً للأرقام والمعلومات.

ونحن نأمل أن نقدم لك في هذه الوحدة فكرة كافية عن هذا العلم، وعلاقته بالعلوم الأخرى، بالإضافة إلى التعرّف على أساليب البحث الاقتصادي وأركانه.

وأخيراً تتعرّف النظم الاقتصادية المختلفة، التى يتم من خلالها مواجهة مشكلة الندرة، والخيارات الناجمة عنها، آملين أن تستمتع وتستفيد من دراسة هذه الوحدة، وأن تحفزك دراستها لدراسة الوحدات التالية لها فى هذا المقرر.

أهداف الوحدة

عزيزي الدارس، بعد الانتهاء من هذه الوحدة نأمل أن تكون قادراً على أن:

1) **تعرف** علم الاقتصاد، وعلاقته بالعلوم الأخرى.
2) **تتفهم** النظرية الاقتصادية.
3) **تتعرف** طرق البحث العلمي في علم الاقتصاد.
4) **تميز** بين كل زوج من المفاهيم التالية:
   - الاقتصاد التقريري والاقتصاد المعيارى.
   - الاقتصاد الجزئي والكلي.
   - الطريقة الاستنباطية والاستقرائية في البحث.
5) **تحدد** عناصر المشكلة الاقتصادية.
6) **تناقش** مفهوم منحنى إمكانيات الإنتاج.
7) **تقارن** بين النظم الاقتصادية المختلفة.

1. مفاهيم أساسية

تمثل موضوعات علم الاقتصاد أهمية كبيرة لدى غالبية الناس، فقد أجرت إحدى الصحف اليابانية الواسعة الانتشار استطلاعا لحوالي 4000 فرد، كان موضوعه يتمثل في السؤال التالي: ما الذي يتبادر إلى ذهنك عند سماعك للكلمة مرتفع أو "مرتفعة" High. ""، أجاب 20 % أن ما يتبادر إلى أذهانهم " جبل فوجى " في حين أجاب 80% أن الذي يدور بخلدهم، فور سماع كلمة مرتفعة هو "الأسعار" Prices. فإذا استثنينا القلة المحظوظة، أولئك الذين ورثوا ثروات ضخمة، نجد أن مواضيع مثل التضخم والبطالة، تحظى بأهمية بالغة لدى السواد الأعظم من الناس.

1.1 تعريف علم الاقتصاد

يرجع اصطلاح كلمة اقتصاد إلى الفيلسوف اليوناني أرسطو، وهي مشتقة من كلمتين يونانيتين هما "أويكوس"**Oikos** ومعناها "منزل"، و"ناموس" **Nomos** ومعناها "قانون". وقد كانت تشير أصلا إلى الطريقة التي تستطيع بها ربة المنزل استغلال دخلها المحدود بأفضل شكل ممكن. وبالتالي فإن كلمة اقتصاد كانت تعني أصلا: علم مبادئ تدبير شئون المنزل. وقد قام لفيف من العلماء الاقتصاديين بتعريف علم الاقتصاد بأنه:

- دراسة الثروة.(آدم سميث).
- دراسة الرفاهية المادية (الفرد مارشال).
- علم تطبيقي عملي، لإنتاج وتوزيع الثروة (جون ستيوارت ميل).
- دراسة الكيفية التي يمكن بها زيادة الإنتاج، بهدف تحسين مستوى المعيشة. (أي. سي. بيجو).
- دراسة الأسواق والأسعار والمبادلات التجارية. (غوستاف كاسل).
- العلم الذي يدرس السلوك الإنساني، بوصفه علاقة بين الغايات والوسائل النادرة، التي لها استعمالات بديلة. (ليونيل روبنز).
- دراسة منطق عمل الإنسان العاقل. (لودفيغ فون).

تنظر التعاريف الخمسة الأولى إلى الحياة، وكأ نّها مقسمة إلى أجزاء، وتعرّف علم الاقتصاد باعتباره واحداً منها، أمّا التعريفان الأخيران، السادس و السابع، فينظران إلى الاقتصاد على أنه أسلوب للحياة أو تفسير لها. إن تعريف علم الاقتصاد بحسبانه تفسيراً للحياة، وذلك من خلال

تعريفه بأنه دراسة توزيع الموارد النادرة بين المنافع المختلفة،أو بأنه منطق العمل العاقل الهادف، هو تعريف مقبول أكثر من تعريفه بأنه الرفاهية المادية.

مما سبق يمكننا أن نسوق التعريف التالي، الذي أصبح مقبولا لدي معظم الاقتصاديين، والذي يقول إن الاقتصاد: (أحد العلوم الاجتماعية التي تبحث في سلوك الإنسان الإنتاجي في المجتمع في مجال العلاقة بين الحاجات المتعددة، وبين موارد الإنتاج النادرة ذات الاستخدامات البديلة بهدف تحقيق أكبر قدر من الإشباع لهذه الحاجات).

أسئلة تقويم ذاتي



1- عرف علم الاقتصاد.

2- عدد بعض العلوم ذات العلاقة بعلم الاقتصاد.

2.1 التجريد Abstraction

لما كانت الظواهر- التي يتناولها البحث في مجال علم اجتماعي، كعلم الاقتصاد - تحيط بها وتؤثر فيها ظروف ومتغيرات كثيرة ومعقدة تتسم بعدم الاستقرار؛ فإن الباحث الاقتصادي عادة ما يلجأ إلى أن يضع شروطا مبسطة، يفترض فيها غياب هذه الظروف والمتغيرات. ولذلك فإن النتائج التي يصل إليها، تكون متوقفة على تحقق هذه الشروط المبسّطة. والتجريد هو الاسم الذي يطلق على هذا الإجراء التبسيطي للواقع الحقيقي، وهو الأسلوب الذي يتبعه الباحث في تحليله للظواهر الاقتصادية. وميزة هذا الأسلوب في أنه يتيح للباحث، أن يبدأ من صورة شديدة التبسيط، تشتمل على متغيرين فقط، ثم ينتقل بعد ذلك إلى إضافة متغيرات أخرى؛ ليقترب في تحليله من الصورة الواقعية.

3.1 ماهية النظرية الاقتصادية

تقوم النظرية الاقتصادية بتفسير أو شرح ظاهرة أو أكثر من الظواهر الاقتصادية، والتنبؤ بسلوكها في المستقبل. فعن طريق كشف وتفسير العلاقات السببية للظواهر المختلفة، يمكن التنبؤ بسلوكها في المستقبل. إن الدراسة النظرية للظواهر الاقتصادية، تشتمل على أربع خطوات رئيسة هي:

1) مجموعة من التعريفات، التي توضح بدقة المقصود بالتعبيرات المختلفة المستخدمة.
2) مجموعة من الفروض المبسطة، والتي هي بمثابة شروط محددة، يجب توافرها لكي تنطبق النظرية.
3) افتراض أو أكثر يشرح الطريقة، التي تتصرّف بها الظواهر أو الحقائق موضع البحث، مثال ذلك الافتراض التالي: "إن الزيادة في كمية النقود، ستؤدي إلى تضخم مالي، وذلك في ظروف التشغيل الكامل والتقنية المعطاة".
4) مرحلة اختبار صحة النظرية، بأن تضاهى تنبؤاتها بالشواهد المأخوذة من الواقع العملي. ونتيجة لهذا الاختبار، إما أن تتفق التنبؤات مع البيانات الواقعية فيؤخذ بالنظرية، وإما أن تتعارض معها فتستبعد.

الاقتصاد التقريري والاقتصاد المعياري

الاقتصاد التقريري Positive Economics، يختص فقط بدراسة "ما هو كائن فعلا" what is. مثال ذلك دراسة العلاقة بين الكمية المطلوبة من سلعة ما وبين سعرها. أما الاقتصاد المعياريNormative Economics ، فهو يختص بدراسة "ما يجب أن يكون" what should be، وهذا ينطوي على إصدار أحكام شخصية عما هو حسن وما هو رديء. مثال ذلك العبارة التقديرية التالية: يجب أن تعطي الدولة اهتماما لقطاع الصناعة أكبر من اهتمامها بقطاع الزراعة. هذا النوع من العبارات تحكمه الاعتبارات السياسية والفلسفية للأفراد وميولهم الشخصية.

4.1 أدوات التحليل الاقتصادي

علم الاقتصاد ذو علاقة وثيقة بكثير من العلوم الأخرى، كالتاريخ والإحصاء والرياضة والمنطق. وهو أيضا يستمد أدواته في التحليل من بعض هذه العلوم، ولاسيما المنطق والرياضة والإحصاء. ونتناول أدناه ثلاثة من أساليب البحث الاقتصادي.

أولا: أسلوب التحليل المنطقي

➢ طريقة الاستنباط:

تقوم هذه على افتراض بعض المقدماتpremises المسلم بصحتها، ثم استخلاص النتائج التي تترتب على هذه المقدمات بالتسلسل المنطقي. فإذا افترضنا مثلا المقدمتين التاليتين:

1. الدخل النقدي للفرد محدود.
2. ما لايستهلك من الدخل الفردي يذهب للادّخار.

من المقدمتين أعلاه يمكن استخلاص النتيجة المنطقية التالية: كلما زاد الفرد من إنفاقه على الاستهلاك، كلما قل ما يدخره. وتعد المدرسة الكلاسيكية وعلى رأسها آدم سميث، وريكاردو، وستيوارت ميل، أول من استخدم الطريقة الاستنباطية، إذ كانت هذه المدرسة تبني نتائج أبحاثها على تعميمات معينة، كافتراض أن الإنسان يستلهم في سلوكه مصلحته الشخصية، وأن حرية السلوك على أساس هذه المصلحة الذاتية، تنتج أعظم الخير لأكبر عدد من الناس.

➢ الطريقة الاستقرائية

تقوم هذه الطريقة على أساس ملاحظة الوقائع، أو إجراء التجارب لعدد كبير من الحالات، ثم الانتقال من هذه المشاهدة، إلى استخلاص المبادئ العامة، من أجل الوصول إلى القانون العام الذي يحكم هذه الوقائع. فمثلا نلاحظ أن المستوى العام للأسعار في الدول المختلفة، عادة ما يرتفع إثر زيادة كمية النقود فيها. ولا شك أن استقراءنا للوقائع الخاصة بتحركات الأسعار، وبحركة النقود يشير إلى أن هناك مبدأ عاماً، هو وجود علاقة طردية بين مستوى الأسعار وبين كمية النقود، بحيث تؤدي زيادة كمية النقود إلى ارتفاع الأسعار.

ثانيا: أسلوب التحليل الرياضي

يعتمد هذا المنهج على استخدام المعادلات الجبرية والأدوات الرياضية، في صياغة النظريات الاقتصادية، وتبيان مدى ارتباط المتغيرات الاقتصادية المختلفة، وتأثيرها المتبادل على بعضها بعضا، وذلك باستخدام التفاضل والتكامل مثلا. هذا وقد شاع استخدام الصياغة الرياضية في التحليل الاقتصادي، حتى صار فرعا من فروع علم الاقتصاد يعرف باسم الاقتصاد الرياضي.

ثالثا: المنهج الإحصائي

عادة ما يلجأ الباحث الاقتصادي إلى وسائل التحليل الإحصائي وذلك لغرضين هما:

1- اختبار صحة النظريات الاقتصادية، مثال ذلك إذا كان لدينا الافتراض التالي: إن إنتاجية العمال الصناعيين، ترتبط بعلاقة طردية مع مستوى الأجور الصناعية. لاختبار صحة هذا الافتراض نقوم بجمع بيانات إحصائية عن المتغيرين موضع البحث (الأجور الصناعية والناتج الصناعي)، على مدى فترة طويلة لنتحقق بالتحليل الإحصائي، من وجود أو عدم وجود هذه العلاقة الطردية بينهما في الواقع العملي.

2- القياس الكمي للعلاقات بين المتغيرات الاقتصادية، فمثلا من خلال التحليل أو النهج الإحصائي، فإنه يمكننا أن نعرف مثلا نسبة الزيادة المتوقعة في الإنتاجية، إذا زادت الأجور بنسبة معينة.

فكرة التوازن

تقوم فكرة التوازن بدور حيوي في مجال النظرية الاقتصادية. ولقد أخذت فكرة التوازن في علم الاقتصاد من علم الميكانيكا، وهي فكرة ديناميكية أساسا. ويمكن تعريفها بصورة عامة بأنها الحالة التي تكون فيها محصلة القوى التي تؤثر على ظاهرة معينة مساوية للصفر. أو بمعنى آخر أن القوى المتضادة تتعادل في القوة، فيبقى الوضع الحالي على ما هو عليه. مثال ذلك يقال إن سوق سلعة ما في حالة توازن،إذا تساوت الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة عند سعر معين.

5.1 السياسة الاقتصادية Economic Policy

عبارة عن مجموعة إجراءات تتخذها الحكومات بغرض تحقيق الأهداف الاقتصادية، التي يسعى المجتمع إلى بلوغها، وتشمل السياسات الاقتصادية عدة سياسات منها:

1) **السياسة النقدية** Monetary policy، وتعمل عن طريق التأثير في كمية النقود وأسعار الفائدة.
2) **السياسة المالية** Fiscal policy، هي سياسة الحكومة المتعلقة بالضرائب والإنفاق.
3) **السياسة التجارية** Trade policy، وتتعلق بالتجارة الدولية وكيفية تنظيمها.
4) **السياسة السعرية** Price policy، وتتعلق بكيفية تحديد الأسعار وما إلى ذلك.

إذن فالنظرية الاقتصادية تعنى بتفهم الظواهر الاقتصادية، وتحاول وضع تفسير لها، أما السياسة الاقتصادية، فهي الإجراءات التي تتبعها الحكومة من أجل تحقيق أهداف معينة.

6.1 أهداف علم الاقتصاد

إن الهدف النهائي لعلم الاقتصاد، يتمثل في المساهمة في تطوير السياسات المناسبة، التي من شأنها حل المشكلات الاقتصادية من جهة، وكذلك ترقية وتعظيم المردودات والمنافع من الكدح اليومي للناس. وعلى وجه التحديد، يتمثل تركيز علم الاقتصاد في تحقيق الأهداف الأساسية التالية:

1) استقرار الأسعار.
2) المحافظة على معدل منخفض من البطالة.
3) تحقيق الكفاية الاقتصادية.
4) التوزيع العادل للدخل.
5) تحقيق النمو الاقتصادي.

7.1 الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي

إن الاقتصاد الجزئي بتأكيده على الوحدات الفردية، كالمستهلك والمنتج، يميل إلى أن يركز على الأسعار النسبية، أو علاقات التبادل كسعر الشاي مثلا بالنسبة إلى سعر البن. كذلك يركز علم الاقتصاد الجزئي على تخصيص الموارد وتوزيع الدخل.

أما الاقتصاد الكلي أو التجميعي، فإنه ينطوي على الانتقال من الجزئيات إلى الإجماليات، وهو بذلك إنّما يعنى بدراسة المتغيرات الاقتصادية الكلية، والمشكلات الاقتصادية

والسياسات ذات العلاقة على مستوى الاقتصاد القومى ومحدادته وتوزيعه، مثل الاستهلاك والادخار والاستثمار على مستوى الاقتصاد القومي، والبطالة، والسياسات النقدية والمالية.

أسئلة تقويم ذاتي

1) عدد أساليب البحث الاقتصادي.
2) وضح دور فكرة التوازن في النظرية الاقتصادية.
3) اذكر الأهداف الأساسية لعلم الاقتصاد.
4) عرف السياسة الاقتصادية.
5) فرق بين الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلى.
6) ما الفرق بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد المعيارى؟

2. المشكلة الاقتصادية Economic problem

تنشأ المشكلة الاقتصادية نتيجة **للندرة** النسبية في الموارد الاقتصادية (Relative scarcity)، وتعدد **الحاجات** (Unlimited wants) بالنسبة لأفراد المجتمع. وهذه الندرة أوجدت بدورها مشكلة **الاختيار**(Choice). فإذا أراد فرد أن يشبع رغبته فى حاجة معينة من حاجاته، لابد أن يكون ذلك على حساب تضحيته بحاجة أو حاجات أخرى، وهذا الوضع ينطبق أيضاً على المجتمع بصورة عامة، فكميات ونوعيات عناصر الإنتاج المتاحة للمجتمع في زمن معين محدود، مع وجود عدد غير محدود من الرغبات لذلك لابد للمجتمع أن يختار بين رغباته على حسب الأولوية ومن ثم التضحية برغبات أخرى تؤجل لوقت آخر.والآن نتناول هذه الأركان الثلاثة:

أولاً: الحاجات المتعددة

إن لكل فرد حاجات أساسية، متمثلة في المأكل والملبس والمأوى، وتختلف أهمية إشباع هذه الحاجات باختلاف إمكانيات الفرد، فكلما زادت موارد الفرد، سعى لإشباع أكبر قدر من رغباته، فعندما يشبع الإنسان حاجاته الأساسية، فإنه سينتقل إلى استهلاك سلع الترفيه، وبعدها سيسعى

إلى إشباع رغباته في سلع أخرى جديدة. لذلك يمكن القول:إن حاجات الإنسان متعددة ومتجدّدة ولا نهائية.

إن الموارد التي تستطيع إشباع حاجات الإنسان لا توجد إلا بكميات محدودة،ومهما كانت هذه الكميات كبيرة فهي محدودة أمام الرغبات المتعددة، هذه الظاهرة يطلق عليها اسم الندرة (Scarcity).

إن الندرة في الموارد الاقتصادية مثل الأرض أو المواد الخام مثلاً، هي ندرة نسبية وليست مطلقة، فهي موجودة وقد تكون بكميات كبيرة أيضاً لكنها شحيحة في مقابل الحاجة إليها، وقد نحتاج لإعمال الجهد الذهني والعضلي لاستخدامها والاستفادة منها.

ثالثاً: الاختيار

في معظم الأحيان يمكننا استخدام الموارد الاقتصادية عدة استخدامات تتعارض مع بعضها البعض، فالأرض (Land) مثلاً، يمكن أن تزرع قمحاً أو قطناً، وكذلك يمكن إقامة المنازل والمصانع عليها بدلاً من زراعتها، وهذه حاجات تتنافس كلها على استخدام الأرض، فهي استخدامات بديلة للأراضي المتاحة فعلاً. وكذلك رأس المال يمكن أن يخصّص للزراعة أو الصناعة أو الخدمات، فكل هذه استخدامات بديلة لرأس المال. إذن لابد من ترتيب هذه الاستخدامات البديلة حسب الأولويات.

بصفة عامة نستطيع أن نقول: إن أي قرار يتخذه الفرد أو المجتمع يحتوي على تضحية، وهذه التضحية تعني تكلفة، أي أنها تكلفة لفرصة بديلة (Opportunity Cost). **وتقاس الفرصة البديلة** بقيمة أحسن البدائل التي ضحينا بها، نتيجة اختيارنا أحد البدائل وتفضيله على الآخر.

3. منحنى إمكانيات الإنتاج

(PPC) Product Possibilities Curve

يمثل منحنى إمكانيات الإنتاج في المجتمع جميع خيارات الإنتاج التي يمكن تحقيقها باستخدام عناصر الإنتاج المتوفرة لديه. فكرة هذا المنحنى قائمة على الافتراضات المبسطة التالية:

1) يقوم المجتمع بإنتاج سلعتين فقط هما القمح و الملابس.
2) المستوى التكنولوجي المستخدم في عمليات الإنتاج ثابت في المدى القصير.

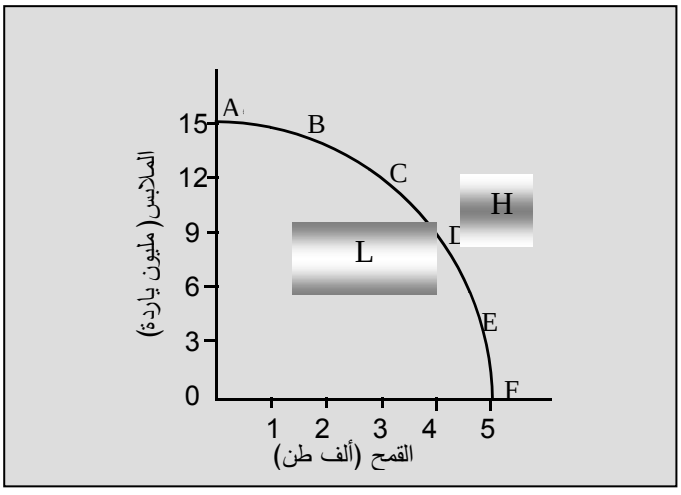
3) التشغيل الكامل لجميع عناصر الإنتاج، أي أن المجتمع يقوم باستغلال كامل موارده الاقتصادية.

4) كمية الموارد الإنتاجية المتاحة لدى المجتمع ثابتة في المدى القصير.

ويبيّن الجدول التالي الخيارات البديلة لمجتمع ما في إنتاج القمح والملابس:

البدائل المتاحة (خيارات الإنتاج)	إنتاج القمح (ألف طن)	إنتاج الملابس (مليون ياردة)	تكلفة الفرصة البديلة لإنتاج القمح
A	0	15	–
B	1	14	1
C	2	12	2
D	3	9	3
E	4	5	4
F	5	0	5

والآن يمكننا تمثيل بيانات الجدول بيانيا في الشكل البياني التالي:



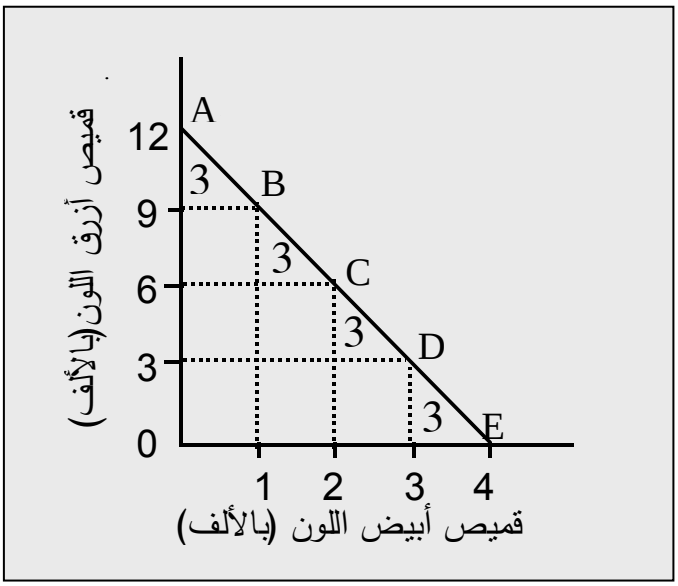
أسئلة تقويم ذاتي

1) عرف منحنى إمكانيات الإنتاج مبيناً الافتراضات التى تفرضها عند رسم هذا المنحنى.
2) لماذا ينتقل منحنى إمكانيات الإنتاج نحو اليمين؟ وما هو المعنى الاقتصادي لهذا الانتقال؟

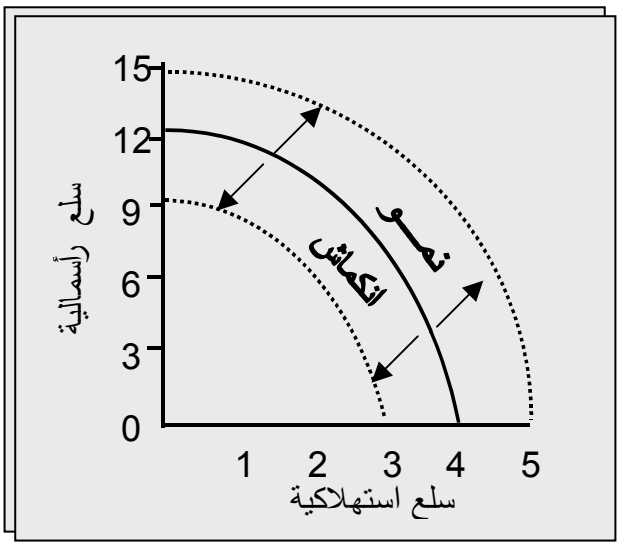
يبيّن المنحنى أعلاه، الخيارات الإنتاجية المتاحة باستخدام عناصر الإنتاج المتوفرة لدى المجتمع، مع ثبات المستوى التكنولوجي. فالنقاط الواقعة على المنحنى تعكس الكفاءة الفنية والاقتصادية في عمليات الإنتاج. وعليه فإن أية نقطة داخل المنحنى مثل (L)، تدلّ على عدم التشغيل الكامل للموارد. أما أي نقطة فوق المنحنى مثل (H)، تدلّ على عدم توفر الموارد للوصول لها.

ويأخذ منحنى إمكانيات الإنتاج شكلا محدبا ينحدر من أعلى إلى أسفل، بسبب زيادة تكلفة الفرصة البديلة لإنتاج المزيد من القمح، مقابل التضحية بكميات متزايدة من إنتاج الملابس كما هو مبين في الجدول أعلاه.

وقد يأخذ منحنى إمكانيات الانتاج، شكل خط مستقيم ينحدر من أعلى إلى أسفل بميل ثابت وسالب، وذلك بسبب ثبات تكلفة الفرصة البديلة ، كما هو مبين بالشكل التالي:



وفي المدى الطويل يحدث تطور في المستوى التكنولوجي، وقد تتحقق زيادة في كمية الموارد، وبالتالي ينتقل المنحنى بالكامل إلى أعلى، ممّا يعكس الزيادة في إنتاج السلعتين. وقد ينتقل المنحنى إلى اليسار في حالة الانكماش، وانخفاض القدرة الإنتاجية للمجتمع، كما هو مبيّن في الشكل التالي:



تدريب(1)

1. ماذا يعني أن يأخذ منحنى إمكانيات الإنتاج شكل خط مستقيم إلى أسفل نحو اليمين؟.
2. ماذا يحدث عندما يكون شكله محدباً من نقطة الأصل؟

4. الأنظمة الاقتصادية

إن عناصر المشكلة الاقتصادية تتمثل في:

ماذا ينتج المجتمع؟ كيف ينتج المجتمع؟ لمن ينتج المجتمع؟ كيف يحقق المجتمع النمو الاقتصادي عبر الزمن؟ مثل هذه الأسئلة تتم الإجابة عنها في إطار القوى المنتجة في أي مجتمع، وكذلك في إطار علاقات الإنتاج السائدة فيه، أي في إطار النظام الاقتصادي السائد في أي مجتمع. والنظام الاقتصادي ما هو إلا مجموعة المبادئ، التي تنظم العلاقات الاقتصادية بين الفاعلين الاقتصاديين[1]. هذه المبادئ هي التي تحكم السلوك في ممارسة النشاط الاقتصادي، وهي التي تحدّد الإطار القانوني والاجتماعي الذي يتم في ظله إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها. وقد شهدت البشرية عبر تاريخها الطويل وحتى الآن عدة نظم، هي: الفوضوية – الإقطاع – الرأسمالية – الاشتراكية – الشيوعية – الفاشية – الإسلام.

1.4 الرأسمالية Capitalism

الرأسمالية بوصفها تشكيلة اجتماعية اقتصادية تتميز بمجموعة من الخصائص النابعة من فلسفة هذه المنظومة، التي هي جماع قيم وأفكار ومبادئ، تدعو في صميمها وجوهرها وتبشر بالحرية، والدوافع الفردية للسلوك البشري. وهذه الخصائص تتمثل في:

(1) الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج.

(2) الحرية الاقتصادية.

(3) حافز الربح.

(4) المنافسة.

(5) آلية الأسعار. Price Mechanism

وسوف نتناول هذه الخصائص بشيء من الاختصار.

1- الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج

وهي تعدُّ مبدأ أساسياً في الفلسفة الرأسمالية، فالفرد له الحق في أن يتملك ما يشاء طالما كان ذلك في إطار الحدود القانونية والاجتماعية للمجتمع، وطالما كان ذلك التملك لا يتم عن

[1]- يستخدم هذا التعبير لوصف كل المساهمين في النشاط الاقتصادي من عمال ورأسماليين وفلاحى أراضٍ وغيرهم.

طريق القوة والقسر. ويعدُّ مبدأ الملكية الخاصة شرطاً ضرورياً، وحافزاً لقيام المشروع الحر وتشجيعاً للمبادرات الفردية.

2- الحرية الاقتصادية

وهذه الخاصية تعني مبدأ سيادة المستهلك في ظل الرأسمالية، وحريته في أن يقرر ماذا يستهلك، وكيفية تخصيص دخله بين الاستهلاك والادخار، دون وجود سلطة إدارية تقرر بدلاً عنه، وتفرض عليه ماذا يستهلك؟ وكم يستهلك؟.

والحرية الاقتصادية تعني كذلك مبدأ حرية اختيار العمل بالنسبة للأفراد، وبالتالي التفاوت في الأجور وفقاً لعامل الكفاءة.

وتعني الحرية الاقتصادية كذلك، مبدأ المشروع الحُر، وكذلك مبدأ حرية الادخار والاستثمار.

3- حافز الربح

الهدف من أي نشاط اقتصادي إنتاجي في ظل الرأسمالية، هو تحقيق الربح وتعظيمه. وهذا يعدّ دافعاً قوياً للابتكار والتجديد، واختيار أفضل وسائل الإنتاج، لتوفير السلع والخدمات للمستهلكين بصورة أفضل وبتكلفة أقل. أي أن الفرد في ظل النظام الرأسمالي،وهو يسعى لتحقيق أهداف شخصية، يساهم أيضاً في تقدم ورفاهية مجتمعه. والقيد الوحيد في وجه حرية الفرد، وهو يسعى لتحقيق أهدافه الاقتصادية، ألا يتعدّى حدود القانون.

4- المنافسة

في ظل الرأسمالية ليس هناك قيود إدارية على مجمل النشاط الاقتصادي عدا القيود القانونية. وفي ظل الرأسمالية المتحكم الأساسي في مجمل حركة النشاط الاقتصادي، هو المبادرات الفردية والمشروع الحر. والفيصل في معترك المنافسة الاقتصادية هو مبدأ: البقاء للأكفأ، أي أن المشاريع التي تعمل بكفاءة عالية وبتكاليف منخفضة هي التي تستمر، والمشاريع الفاشلة محكوم عليها بالخروج من التنافس وفق قواعد السلوك الاقتصادي الرشيد.

5- آلية الأسعار

في ظل الرأسمالية آلية الأسعار، هي التي تحدد تخصيص الموارد على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي والمشاريع الاقتصادية في المجتمع، أي أنه في ظل الرأسمالية ليس هناك سلطة مركزية إدارية، تضع خطة يتم بموجبها تحديد العلاقات الاقتصادية، التي تربط بين هذه المشروعات. وإنما يتحدد سلوك هذه المشروعات من خلال استجابتها لمؤشر الأسعار، وبالتالي فان القرارات الإنتاجية والاستهلاكية لهذه المشروعات، إنما تعكس ردود أفعال هذه المشروعات للتغيّر الذي يحدث في هذه الأسعار. وبالتالي فإن آلية العرض والطلب (آلية الأسعار) في ظل الرأسمالية، تعمل بصورة مستقلة وموضوعية، وهي الكفيلة بإحداث التوازن في السوق. وقد أطلق آدم سميث على هذه الآلية اسم اليد الخفية Invisible hand. وهذا لا يعني بالقطع عدم تدخل الدولة على وجه الإطلاق، في النشاط الاقتصادي في ظل الرأسمالية. فالدولة هي المسئولة عن السياسة النقدية وتنظيم الائتمان.

بعض الانتقادات الموجهة ضد الرأسمالية

على الرغم من أن الكاتب الأمريكي الجنسية الياباني الأصل فوكاياما، قد انتهي في كتابه (نهاية التاريخ)، إلى أن مسيرة التاريخ البشري قد انتهت أخيراً، بسيادة القيم والمبادئ الرأسمالية عقب انهيار المعسكر الشرقي، إلا أننا نستطيع استخراج العيوب التالية للرأسمالية.

1. النقد التقليدي القديم المتمثل في سوء توزيع الدخل والثروة في ظل الرأسمالية. فانعدام المساواة الاقتصادية يقود بدوره إلى انعدام المساواة في القوة والسياسة أيضاً.
2. الرأسمالية في رأي الكثيرين ليست نظام منافسة كما يدعي مفكروها، ففي خضم المنافسة والسعي وراء الأرباح، تنشأ اتجاهات احتكارية تتعارض مع مبادئ الفلسفة الرأسمالية.
3. الرأسمالية لا تستطيع دائما أن تحافظ على مستوى مرتفع من العمالة، وبالتالي تعتبر البطالة- وهي سمة ملازمة للكساد الاقتصادي- من عيوب النظام الرأسمالي.

2.4 النظام الاشتراكي

الاشتراكية كما تعرفها دائرة المعارف البريطانية، هي السياسة أو النظرية التي تهدف في ظل سلطة مركزية ديمقراطية إلى تحسين توزيع الثروة، وبالتالي تحسين إنتاجها أصلاً. والسمات العامة للنظام الاشتراكي هي:

ا- الملكية الجماعية لعوامل الإنتاج.

2- التخطيط الاقتصادي المركزي.

3- إشباع الحاجات الجماعية.

(1) الملكية الجماعية لعوامل الإنتاج

في ظل الاشتراكية الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج منعدمة، وتحل محلها الملكية العامة للدولة على المؤسسات العامة: كالبنوك، والمرافق العامة، كالكهرباء، والسكة الحديد، وتسيطر الدولة على الصناعات الرئيسة. وتأخذ الملكية العامة لوسائل الإنتاج شكل جمعيات تعاونية. والملكية الجماعية لوسائل الإنتاج في ظل الاشتراكية، تجد تبريرها بالاستناد إلى الأسباب الآتية:

- الملكية العامة لوسائل الإنتاج تؤدي إلى تكافؤ الفرص أمام أفراد المجتمع، كما تحقّق المساواة الاقتصادية والسياسية بينهم.
- تمنع الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج استغلال الإنسان لأخيه الإنسان، وتمنع سيطرة فئة قليلة من الرأسماليين على غالبية أفراد المجتمع.
- الملكية العامة لوسائل الإنتاج، تؤدي إلى أن تسود روح التعاون بين أفراد المجتمع، مما يساهم إيجاباً في تحقيق الأهداف التي يرجوها المجتمع.
- الملكية العامة تؤدي إلى إيجاد الحافز لدى كل فرد، للعمل على تنمية الثروة القوية والمحافظة عليها، لشعوره أن له نصيباً فيها.

(2) التخطيط الاقتصادي المركزي

النشاط الاقتصادي في ظل الرأسمالية قائم على أساس المبادرات الفردية، والمشروع الحر، والباعث الذي يحكم سلوك الأفراد هو حافز الربح، واعتبارات الرشد الاقتصادي، والمنافسة. أما في ظل الاشتراكية فإن المشروعات الإنتاجية، وكافة القرارات الإنتاجية المتعلّقة

بها، تتم عبر آلية التخطيط المركزي عبر هيئة للتخطيط المركزي، تتولى مسئولية التنسيق بين مختلف الفروع الإنتاجية، وتنمية هذه الفروع بصورة متوازنة.

توازن الأسعار في ظل الرأسمالية يتم وفق آلية العرض والطب، أما في ظل الاشتراكية فإن تنظيم الأسعار، يتم بيروقراطياً على أساس قرارات المركز الإداري. وكذلك الأجور في ظل الاشتراكية يتم تحديدها مركزياً استناداً إلى الشعار الاشتراكي (لكل حسب عمله)، ويتفاءل الاشتراكيون بأنه في ظل الاشتراكية، سوف تسود روح التعاون، وتختفي شرور التنافس والأنانية، مما يشجع على إحداث الاستقرار والتوازن في الاقتصاد.

(3) إشباع الحاجات الجماعية

في ظل الاشتراكية يتولى جهاز التخطيط المركزي عملية توزيع الموارد، بحيث تضمن إنتاج السلع، والخدمات اللازمة لإشباع حاجات أفراد المجتمع الاستهلاكية الأساسية بتكلفة قليلة. ويوضع ضمن مؤشرات الخطة القومية، أن يصل معدل نصيب الفرد من السلع الاستهلاكية، والخدمات الأساسية إلى مستويات عالية عبر الزمن.

بعض الانتقادات الموجهة إلى الاشتراكية

يتلّخص انتقاد أعداء الاشتراكية لها في الآتي:

المشاريع الجماعية في ظل الاشتراكية، تتسم بعدم الكفاءة وإهدار الموارد، وتعيبها أدواء الفساد الإداري والبيروقراطية، مما يشل فاعلية الإنتاج.

ومن أقوى الانتقادات ضد الاشتراكية انعدام حافز الربح، وبالتالي انعدام المبادرات الفردية.

تدريب (2)



إلى أي نظام ينتمي الاقتصاد السوداني؟

3.4 النظام الإسلامي

للإسلام مبادئ اقتصادية مستمدة من القرآن الكريم، وسنة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم. هذه المبادئ يمكن أن نجملها فيما يلي:

(1) الاعتراف بالملكية الفردية

يقر الإسلام مبدأ الملكية الخاصة باعتباره حقاً أصيلاً لكل فرد في المجتمع المسلم، طالما كان ذلك التملك بالطرق المشروعة، أي عن طريق الكسب الحلال والميراث. والإسلام بذلك يعارض الشيوعية، التي لا تبيح الملكية الفردية. أما بالنسبة للرأسمالية، فعلى الرغم من أنها تقر مبدأ الملكية الخاصة، إلا أن هذه الملكية مطلقة، ولا حدود لها في الرأسمالية. وعلى العكس من ذلك نجد أن الملكية في النظام الإسلامي، مقيدة بمجموعة من الضوابط حددّها الخالق – المالك الحقيقي – في: عدم الاحتكار، وعدم الإسراف وعدم الاكتناز. ونستدل من السنة النبوية على تحريم الاحتكار، ربما ورد في الحديث (من احتكر طعاماً أربعين يوماً يريد به الغلاء، فقد برئ من الله وبرئ الله منه).

أما الدليل على عدم جواز الإسراف فهو قوله تعالى

﴿وَلَا تُسۡرِفُوٓاْۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُسۡرِفِينَ ﴾ **(الأنعام: 141)**

والآيات في هذا الشأن كثيرة، أما الدليل على عدم جواز الاكتناز للمال فنجده في قول الحق ﴿ وَٱلَّذِينَ يَكۡنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلۡفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرۡهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٖ ۝ يَوۡمَ يُحۡمَىٰ عَلَيۡهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكۡوَىٰ بِهَا جِبَاهُهُمۡ وَجُنُوبُهُمۡ وَظُهُورُهُمۡۖ هَٰذَا مَا كَنَزۡتُمۡ لِأَنفُسِكُمۡ فَذُوقُواْ مَا كُنتُمۡ تَكۡنِزُونَ ﴾ **(التوبة: 34-35)**

(2) المال مال الله والملكية هي ملكية استخلاف

الإنسان هو خليفة الله في الأرض، ومعنى (خليفة الله في الأرض) أن الله أمر أن ينصاع للإنسان، فسخر له الأرض والحيوانات والجماد، وهذه كلها مخلوقات الله. والعقل والطاقة التي يعمل بها الإنسان هي أيضاً مخلوقات لله. وبالتالي فالمالك الحقيقي هو الله. يقول الحق سبحانه وتعالى ﴿ وَأَنفِقُواْ مِمَّا جَعَلَكُم مُّسۡتَخۡلَفِينَ فِيهِۖ ﴾ **(الحديد: 7)**

وكذلك نجد أن الملكية في الإسلام هي وظيفة اجتماعية يقوم بها الفرد لخير المجتمع فإذا لم يقم بها على وجهها الصحيح كان لولي الأمر أن يوكلها لسواه. أي أن الملكية هنا محكومه بمنهج المالك الحقيقي بأن تكون في صالح الجماعة. وعلى ذلك فإن مفهوم الملكية في الإسلام محكوم بضوابط هي أشمل من مجرد حق الاستعمال والاستغلال كما هو الحال بالنسبة لمفهوم الملكية الرأسمالية كما تحدده قوانينهم الوضعية.

(3) القيام بحق الفقير

هو حقه فى الملبس والمأكل والمسكن، وقد كفله له الله سبحانه وتعالى بنص الآيات القرآنية

قال تعالى: ﴿ وَفِيٓ أَمۡوَٰلِهِمۡ حَقّٞ لِّلسَّآئِلِ وَٱلۡمَحۡرُومِ ﴾ **(الذاريات: 19)**

﴿ وَٱلَّذِينَ فِيٓ أَمۡوَٰلِهِمۡ حَقّٞ مَّعۡلُومٞ ۝٢٤ لِّلسَّآئِلِ وَٱلۡمَحۡرُومِ ۝٢٥ ﴾ **(المعارج: 24-25)**

﴿ وَءَاتِ ذَا ٱلۡقُرۡبَىٰ حَقَّهُۥ وَٱلۡمِسۡكِينَ وَٱبۡنَ ٱلسَّبِيلِ﴾ **(الإسراء: 26)**

﴿ وَءَاتُواْ حَقَّهُۥ يَوۡمَ حَصَادِهِۦۖ ﴾ **(الأنعام:141)**

وهذا الحق من صميم واجبات الدولة الإسلامية تأخذه من الأغنياء وتدفعه للفقراء والفقير في رأي الإسلام هو من لا تكفي موارده لنفقات معتدلة له ولمن يعول من طعام وملبس ومسكن. وحق الفقير في مال الغني قسمان:

الأول: حق دائم ومحدد مقداراً وميقاتاً بنص الشرع وهو الزكاة. والزكاة يمكن أن يقدمها الغني للفقير مباشرة، كما يمكن أن تقوم الدولة بجمعها من الأغنياء عبر ديوان الزكاة. والزكاة هي أحد أركان الإسلام الخمسة. ودليل وجوبها من القرآن قوله تعالى: (وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة).

الثاني: حق غير دائم وغير محدد القدر ولا الوقت، وهو (الإنفاق الواجب للصالح العام). وهو غير دائم أي يفرض عند الحاجة مثل ظروف الحرب والمجاعات وهو غير محدد القدر، بل يحدد ولي الأمر قدره حسب الحاجة كما أنه غير محدد الوقت ويفرض عندما تدعو الحاجة لذلك، والأدلة على وجوب هذا النوع كثيرة منها:

قوله صلى الله عليه وسلم: إن فى المال حقاً سوي الزكاة.

ويقول ابن حزم الأندلسي[2]: وفرض على الأغنياء من أهل كل بلد أن يقوموا بفقرائهم، ويجبرهم السلطان على ذلك أن لم تقم الزكوات لهم، فيقام لهم ما يأكلون من القوت الذي لابد منه، وفي اللباس للشتاء والصيف بمثل ذلك، وبمسكن يكنُّهم من المطر والشمس وعيون المارة.

عندما داهمت المجاعة الجزيرة العربية في عهد عمر بن الخطاب قال:

لو لم أجد للناس ما يسعهم إلا أن أدخل على أهل كل بيت عدتهم فيقاسموهم أنصاف بطونهم، فعلت، فإنهم لن يُهلكوا على أنصاف بطونهم[3].

(4) عدم تجميع الثروات في أيد قليلة قال تعالى:

﴿ كَيۡ لَا يَكُونَ دُولَةَۢ بَيۡنَ ٱلۡأَغۡنِيَآءِ مِنكُمۡۚ ﴾ **(الحشر:7)**

(5) لا يتدخل المال لترجيح قيمة صاحبه

فالإنسان في الإسلام بخلقه وعمله لا بجاهه وماله. ويقول تعالى ﴿ إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡۚ ﴾ **(الحجرات: 13)**

ويقول الإمام على كرم الله وجهه (قيمة كل أمرئ ما يعمل).

ونختم حديثنا عن النظام الإسلامي بقضية قيميه هي من صميم مبادئ الاقتصاد الإسلامي، وهي قول الحق سبحانه وتعالى ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوۡمِ ٱلۡجُمُعَةِ فَٱسۡعَوۡاْ إِلَىٰ ذِكۡرِ ٱللَّهِ وَذَرُواْ ٱلۡبَيۡعَۚ ذَٰلِكُمۡ خَيۡرٞ لَّكُمۡ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ﴾ **(الجمعة: 9)**

فالحق تعالى لم يقل ذروا الشراء بل قال ذروا البيع لأن البيع وسيلة كسب للرزق، ويكون شاقا على النفس الإنسانية أن تدع ما يجلب لها المال وأن تسعى إلى ما هو خير من المال ألا وهو ذكر الله تعالى.

---

[2]- المحلي جـ6، ص 156.

[3]- تاريخ الطبري جـ2،ص 282.

الخلاصة

تمثل هذه الوحدة مفاهيم أساسية لعلم الاقتصاد، وقد تضمنت مجموعة من الأفكار، نأمل ترسيخها من خلال تلخيصها في النقاط التالية:

- يعدّ علم الاقتصاد أحد العلوم الاجتماعية، التي تبحث في سلوك الأفراد. وهو يهتم أساساً بدراسة الكيفية التى يتم بها توزيع الموارد الإنتاجية النادرة لإنتاج البضائع، والخدمات، ولتحقيق أهداف المجتمع ورغباته غير المحدودة.
- يرتبط علم الاقتصاد ارتباطاً وثيقاً بالعلوم الاجتماعية الأخرى، ولكنه من أكثر العلوم الاجتماعية استخداماً للبيانات والأرقام والتحليلات، مما يجعل علاقته بعلمي الإحصاء والرياضيات قوية ومباشرة.
- تستخدم النظرية الاقتصادية لتوضيح العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية المختلفة. ويتم تقديم النظرية من خلال نموذج اقتصادي يبسط الواقع، من خلال بعض الافتراضات السلوكية والاحصائية.
- يمكن تمثيل المشكلة الاقتصادية من خلال منحنى إمكانيات الإنتاج، الذى يمثل جميع الخيارات، أو البدائل التي يستطيع المجتمع إنتاجها، باستخدام جميع عناصر الإنتاج المتوفرة لديه.
- تطرقت الوحدة للأنظمة الاقتصادية المختلفة، حيث يتميز الاقتصاد الرأسمالي بالملكية الخاصة لعناصر الإنتاج، ومعالجة المشاكل الاقتصادية بدون تدخل من الدولة. أما النظام الاشتراكي فيتميز بالملكية العامة لعناصر الإنتاج، ومعالجة المشاكل الاقتصادية من خلال لجان حكومية مركزية. وللإسلام مبادئ اقتصادية مستمدة من القرآن الكريم وسنة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم.

لمحة مسبقة عن الوحدة الدراسية التالية

تهدف الوحدة الدراسية التالية، إلى إعطاء فكرة أولية عن كيفية عمل السوق، من خلال التعرف على الطلب. وسوف نبدأ بمحددات الطلب، ومنحنى طلب الفرد. وسوف نختتم الوحدة بتحليل أثر التغيرات التي تطرأ على الطلب.

إن فهم مبادئ الطلب، التى تتضمنها الوحدة الثانية، يعدّ أمراً حيوياً لفهم الوحدات التالية من المقرر، كما يعدّ خطوة رئيسة لفهم علم الاقتصاد.

إجابات التدريبات

تدريب (1)

1. عندما يكون منحنى إمكانيات الإنتاج على شكل خط مستقيم فإن ذلك يعنى أن تكلفة الفرصة البديلة لا تتغير، ويطلق عليها " قانون التكلفة الثابتة".
2. أما عندما يكون منحنى إمكانيات الإنتاج محدّباً من نقطة الأصل، فإن ذلك يعني أن تكلفة الفرصةالبديلة، تتناقص كلما زاد الإنتاج، وهو أمر غير مألوف عملياً.

تدريب (2)

مختلط فبينما نجد أن معظم الموارد الإنتاجية ملكية خاصة، نجد البعض الآخر مملوكاً للحكومة. كما أن الحكومة توفر الكثير من الخدمات. كذلك تتدخل الحكومة في توزيع الدخل عن طريق الضرائب والزكاة، والدعم الحكومى لبعض السلع والخدمات. من هذا يمكننا القول إن النظام الاقتصادي السوداني مختلط، مع التركيز على النظام الإسلامي، والنظام الرأسمالي.

مسرد المصطلحات

- **الاقتصاد Economics**

علم اجتماعي يبحث في كيفية توظيف الموارد، لإنتاج السلع، لإشباع حاجات المواطنين في المجتمع.

- **الاقتصاد الجزئي Microeconomics**

أحد فروع علم الاقتصاد، يبحث في سلوك وحدات اقتصادية صغيرة معينة مثل المستهلك، أو رجال الأعمال، أو المؤسسات الحكومية.

- **الاقتصاد الكلى Macroeconomics**

يعنى بدراسة المتغيرات الاقتصادية الكُليِّة والمشكلات الاقتصادية ذات العلاقة على المستوى القومي.

- **الاقتصاد المعياري Normative Economics**

تحليل اقتصادي لما يجب أن يكون عليه الوضع، أي أنه تحليل الجوانب الإيجابية والسلبية للسياسات الاقتصادية، ويعتمد على التقدير الذاتي للباحث.

- **البضاعة Goods**

سلعة ملموسة محسوسة مثل القميص والبرتقال.

- **التكنولوجيا والتقنية Technology**

مجموعة وسائل الإنتاج المعروفة خلال فترة زمنية معينة. أما التقدم التكنولوجي فهو زيادة الكميات المنتجة باستخدام نفس الموارد الإنتاجية.

- **الخدمة Service**

سلعة غير ملموسة (غير محسوسة)، مثل سيارة الأجرة وقص الشعر.

- **رأس المال Capital**

الأشياء التى ساهم الإنسان في صنعها، مثل الآلات والأجهزة والمباني، والمخزون من المواد الخام.

- **السلعة Commodity**

أي شيء يعطي منفعة لمن يستخدمها. أو هي أي شيء له قيمة.

- **السلع الاقتصادية Economic Goods**

سلع متوفرة بكميات محدودة لا تلبي حاجات جميع أفراد المجتمع.

- **السلع غير الاقتصادية Non economic Goods**

سلع متوفرة بكميات تفوق رغبات جميع أفراد المجتمع. وعلى ضوئه فإن أي فرد يمكن أن يحصل على أي كمية منها دون مقابل "سعر".

- **السياسة الاقتصادية Economic Policy**

مجموعة الوسائل والإجراءات، التى تتبعها الحكومة للوصول إلى هدف معين. ويتضمن تحليل السياسة مناقشة البدائل التى يمكن أن تستخدمها الحكومة، والتنبؤ بالآثار التى يمكن أن تنتج عنها.

- **عناصر الإنتاج Factors of Production**

المدخلات من العمل ورأس المال والموارد الطبيعية " الارض" والريادة اللأزمة لإنتاج السلع والخدمات.

- **الأرض Land**

الموارد الطبيعية التى يمكن أن تستخدم كعناصر إنتاجية، كما هى موجودة في الطبيعة مثل الأرض الزراعية، والأرض السكنية، والغابات ومناجم المعادن.

- **الكفاءة الإنتاجية Productive Efficiency**

إنتاج أكبر كمية من السلع بالموارد الإنتاجية المتاحة.

- **منحنى إمكانيات الإنتاج Production Possibilities Curve**

شكل يبين المجموعات المختلفة " من سلعتين"، يمكن لمجتمع أن ينتجهما في ضوء موارده الإنتاجية والمعرفة التكنولوجية المتوفرة لديه.

- **الندرة Scarcity**

توجد الندرة حينما يتوفر شيء بكميات محدودة، ولا تلبيّ حاجات جميع أفراد المجتمع، فالموارد والسلع والوقت والنقود كلها أشياء نادرة.

- **النظرية الاقتصادية Economic Theory**

عرض الكيفية التى ترتبط بها الحقائق الاقتصادية بعضها مع بعض.

- **النموذج الاقتصادي Economic Model**

صورة مبسطة في عالم الواقع، تبنى على أساسها النظريات الاقتصادية خاصة، تلك التى تعرض بأسلوب الرسم البيانى أو المعادلات الجبرية.

- **النمو الاقتصادي Economic Growth**

زيادة كمية السلع والخدمات، التى ينتجها المجتمع في سنة، ما مقارنة بالسنوات التى سبقتها.

المراجع

1- سلوى على سليمان، وعبد الفتاح قنديل، **مقدمة في علم الاقتصاد**. دار النهضة العربية، القاهرة: 1977م

2- محمد خليل برعي، وعلى حافظ منصور، **مقدمة في النظرية الاقتصادية**. دار النهضة العربية، القاهرة: 1991.

3- محمد زكي المسير، **أصول الاقتصاد**. دار النهضة العربية، القاهرة: 1986م.

4 - محمد على الليثي، ومحمد محروس إسماعيل، **مقدمة في علم الاقتصاد. الجزء الأول: الاقتصاد الجزئي**. كلية التجارة، جامعة الإسكندرية: .1988

5- محسون بهجت جلال، **مبادئ الاقتصاد، الجزء الثاني: النظام الاقتصادي التنافسي والرأسمالية المثالية**. مؤسسة الجزيرة للصحافة والطباعة والنشر، الرياض: .1973

6- عمرو محي الدين، وعبد الرحمن يسري أحمد، **مبادئ علم الاقتصاد**. دار النهضة العربية، القاهرة: 1977.

7- أحمد فريد مصطفى، وسهير محمد السيد حسن، **مبادئ علم الاقتصاد، التحليل الجزئي والكلي**. مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية: .1989

8- زكريا محمد بيومي، **مبادئ علم الاقتصاد، الكتاب الأول: في الفكر الاقتصادي ونظريتي الانتاج والقيمة**. جامعة القاهرة فرع الخرطوم: .1986

9- محمد حسن صوان، **أساسيات علم الاقتصاد الجزئي**. دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان: .1999

10- عبد المنعم السيد على، **مدخل في علم الاقتصاد**. الجامعة المستنصرية، بغداد: .1979

11- نعمة الله نجيب، **أسس علم الاقتصاد**. مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية: .1988

12- محمد حامد دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي**. منشأة المعارف، الإسكندرية: .1982

13- كامل بكري، **الاقتصاد التجميعي**. مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية: .1985

14- زكريا محمد بيومي، **مبادئ علم الاقتصاد، الكتاب الأول: في الفكر الاقتصادي ونظريتي الإنتاج والقيمة**. جامعة القاهرة فرع الخرطوم: .1986

15- عبد المنعم السيد على، **مدخل في علم الاقتصاد**. الجامعة المستنصرية، بغداد: .1979

16- عز الدين مالك الطيب، **المدخل إلى علم الاقتصاد**. المروة للطباعة والنشر، الخرطوم: 1999.

17- صبري شحاتة السيد، **دراسات في إدارة البنوك الإسلامية بالتطبيق على الجهاز المصرفي السوداني**. مكتبة عين شمس، القاهرة: 1992.


الوحدة الثـــانية
الطلـب

محتويات الوحدة

الموضوع	الصفحة
مقدمة	**33**
تمهيد	33
أهداف الوحدة	33
1. **محددات الطلب**	**34**
2. منحنى طلب الفرد	**36**
1.2 تعريف منحنى الطلب	37
2.2 قانون الطلب	37
3.2 انتقال منحنى طلب الفرد	37
3. منحنى طلب السوق	**43**
4. مرونة الطلب	**44**
1.4 مرونة الطلب السعرية	45
2.4 مرونة القوس	48
3.4 مرونة الطلب والإيراد الكلي	49
4.4 مرونة الطلب الدخلية	51
5.4 مرونة الطلب التبادلية	52
الخلاصة	**54**
لمحة مسبقة عن الوحدة التالية	**55**
إجابات التدريبات	**55**
مسرد المصطلحات	**56**
المراجع	**59**

المقدمة

تمهيد

عزيزي الدارس – مرحبا بك في الوحدة الثانية من مقرر مبادئ الاقتصاد – وقد عرضنا عليك من خلال الوحدة الأولى " مفاهيم أساسية"، للعديد من المواضيع المتعلقة بعلم الاقتصاد. وكان القسم الأخير منها يتعلق بالنظم الاقتصادية، وقد بيّنا فيه أن النظام الرأسمالي – الذي تدرسه في هذا المقرر– يقوم على نظام الأسواق، التي من خلالها هذه تتحدد أسعار السلع وأسعار المواد الإنتاجيه، كما تتحدد الكميات التي يتبادلها البائعون والمشترون من هذه السلع وتلك الموارد.

وسندرس في هذه الوحدة الطلب من خلال تناولنا لمعنى الطلب، وقانون الطلب، وتحليل قانون الطلب، والعوامل الأخرى المؤثرة فيه، وطلب السوق والتغيير في الكمية المطلوبة مقابل التغيير في الطلب.

وأخيراً ننتقل لمرونة الطلب، وذلك بدراسة مرونة الطلب السعرية، ومرونة الطلب الدخلية، ومرونة الطلب التبادلية.

أهداف الوحدة

عزيزي الدارس

بعد الانتهاء من دراسة هذه الوحدة نأمل أن تكون قادراً على أن:

1- **تتعرّف** معنى الطلب، والطلب الفردي، وجدول الطلب، وطلب السوق.

2- **تميز** بين التغيير في الكمية المطلوبة، والتغيير في الطلب (انتقال الطلب).

3- **تحدّد** العوامل المؤثرة في الكميات المطلوبة من سلعة ما.

4- **تتعرف** معنى مرونة الطلب، واحتساب قيمتها، وتفسيرها تفسيراً دقيقاً.

1. محددات الطلب

لقد أجمع الاقتصاديون على أن أهم العوامل التي تحدد طلب الشخص للسلع المختلفة هي:

1. سعر السلعة.
2. الدخل النقدي المتوافر لديه.
3. أسعار السلع الأخرى.
4. ذوق هذا الشخص وتفضيلاته.
5. التوقعات المستقبلية للأحوال الاقتصادية.

بالنسبة لسعر السلعة، فإن الكمية التي يطلبها الفرد من سلعة ما، ستزيد إذا انخفض السعر، وتقل الكمية التي يشتريها الفرد من هذه السلعة إذا ارتفع سعرها. وهذا ما يعرف بقانون الطلب، الذي ينص على أن العلاقة بين الكمية المطلوبة من سلعة ما وسعر السلعة علاقة عكسية وذلك بافتراض بقاء العوامل الأخرى، مثل الدخل والذوق وأسعار السلع الأخرى على ما هي عليه.

كذلك يختلف طلب الأفراد على كميات السلع والخدمات المختلفة، تبعاً لمستوى الدخل النقدي المتاح لهم، فالشخص ذو الدخل الأعلى هو الأقدر على شراء كميات أكبر من السلع المختلفة، مقارنة بالشخص ذى الدخل المحدود. إلا أننا نعلم من مشاهداتنا في الحياة العملية،أن الشخص الذي يحصل على دخل كبير، يشتري في بعض الأحيان كميات أقل من بعض السلع، عن الكميات التي يشتريها شخص آخر ذو دخل أقل. مثال ذلك سلعة الخبز، فإذا كان دخل الشخص محدوداً، فإن غذاءه الأساس هو الخبز، وبذلك يشتري منه كمية كبيرة، أما إذا زاد دخل الشخص، بحيث يستطيع شراء أشياء أخرى إلى جانب الخبز كاللحم والدجاج والجبن وغيره، فربما يشتري كمية أقل من الخبز.

بالنسبة لأسعار السلع الأخرى، فإننا نعلم من المشاهدة العملية، أننا إذا ذهبنا إلى السوق وأردنا أن نشتري لحماً، ثم وجدنا أن سعر السمك رخيص نسبياً، ففي أغلب الظن سنتحول عن شراء اللحم ونشتري السمك، وبذلك نجد أن سعر السمك، قد أثر على الكمية المطلوبة من اللحم.

ونفس الشيء يصح بالنسبة لكثير من السلع، مثال ذلك ارتفاع سعر البن يؤدي إلى زيادة الطلب على الشاي، أو ارتفاع أسعار السيارات قد يقلل الكمية المطلوبة منها، ومن ثم ينخفض

الطلب على البنزين. ففي المثال الأخير نجد أن ارتفاع أسعار السيارات، قد أثر على الكمية المطلوبة من البنزين.

وبالنسبة إلى الأذواق والتفضيلات فنجد أنها أحد العناصر الرئيسة المحددة لطلب الأفراد من السلع المختلفة. فإذا كان الشخص نباتياً؛ فإنه لا يأكل اللحم كيفما كان سعره، وكذلك نجد أن المسلمين لا يأكلون لحم الجنزير حتى ولو كان مجاناً

نشاط



- هل تذكر عزيزي الدارس دعاية أو إعلاناً في وسائل الإعلام أثر على ذوقك تجاه سلعة معينة؟

والعامل الآخر المؤثر في طلب الأفراد، هو توقعاتهم بالنسبة للمستقبل، فمثلاً إذا توقع الشخص أن سعر السكر سيرتفع في المستقبل؛ فإنه سيشتري كمية أكبر اليوم، أما إذا توقع أن سعر الشاي سينخفض بعد أسبوعين، فإنه سيشتري كمية أقل اليوم انتظارا لانخفاض السعر، ثم يشتري كمية أكبر. كذلك إذا توقعت ربة المنزل، أن كمية الصابون الموجود في السوق ستنخفض بعد أسبوع، فإنها ستشتري كمية أكبر مما كانت ستشتريه، لو أن توقعات وجود الصابون في السوق باستمرار كانت أكبر. وبالتالي نجد أن توقعات الأفراد بالنسبة للمستقبل، تؤثر بطريقة أو بأخرى على الكمية التي يطلبها الفرد من السلع.

أسئلة تقويم ذاتي



1. عدد محددات الطلب.
2. عرف الطلب، وأشرح قانونه، وكيف يكون شكله النهائي.
3. كيف يكون شكل الطلب البياني؟

2. منحنى طلب الفرد

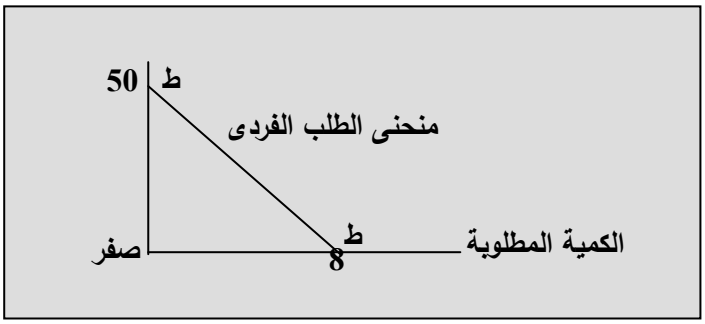
سبق أن ذكرنا أن العلاقة المعتادة بين الكمية والسعر علاقة عكسية. فإذا افترضنا أن كل من دخل المستهلك وذوقه، والعوامل الأخرى المؤثرة في الطلب ثابتة، فإن العلاقة بين سعر السلعة(الموز مثلاً) والكمية المطلوبة منه ستكون على النحو التالي:

جدول (1)

الكمية المطلوبة من الموز عند الأسعار المختلفة

السعر بالدينار	الكمية بالكيلو
50	صفر
40	1
35	1.5
30	2
25	3
20	4
15	5
10	6
5	7
صفر	8

ويتضح من الجدول أعلاه، أن الشخص لا يشتري من الموز شيئاً في هذه الحالة، إذا كان سعر الكيلو 50 ديناراً. أما إذا كان سعر الكيلو 40 دينار، فانه يكون مستعداً لشراء كيلو جرام واحد فقط. ولو افترضنا أن السعر كان 25 ديناراً، فإنه يطلب 3 كيلو جرامات وهكذا. ومن هذا الجدول نرى أنه كلما ارتفع السعر، كلما قلت الكمية المطلوبة والعكس صحيح، كلما انخفض السعر كلما زادت الكمية المطلوبة. وإذا مثلنا هذه العلاقة بيانياً فإنها تكون على النحو التالي:



في الشكل أعلاه مثلت الكمية المطلوبة على المحور الأفقي وعلى المحور الرأسي السعر. ويتضح من الشكل أن منحنى الطلب (ط ط)، يقطع المحور الرأسي عند 50، حيث تكون الكمية المطلوبة صفراً. ويلتقي منحنى الطلب مع المحور الأفقي عند الكمية 8، وهي أقصى ما يطلبه المستهلك من السلعة عندما تكون السلعة حرة أو غير اقتصادية (مجاناً).

ويتبين من الشكل أعلاه أن منحنى الطلب، ينحدر من أعلى إلى أسفل متجهاً من اليسار إلى اليمين بميل سالب. وهذه هي الحالة المعتادة لمنحنى الطلب، ولا يوجد لها سوى استثناءات طفيفة.

1.2 تعريف منحنى الطلب

منحنى الطلب هو عبارة عن العلاقة بين الكمية المطلوبة والسعر، عند الأسعار المختلفة، مع افتراض بقاء العوامل الأخرى المؤثرة في الطلب على حالها.

2.2 قانون الطلب

تقل الكمية المطلوبة إذا زاد السعر وتزيد بانخفاضه، وبمعنى آخر أن ميل منحنى الطلب سالب.

3.2 انتقال منحنى طلب الفرد

تحدثنا فيما سبق عن زيادة أو نقص الكمية المطلوبة تبعاً لحركة الأسعار، وكما رأينا فإن زيادة أو نقص الكمية المطلوبة، تعني أننا نتحرك على نفس منحنى الطلب، ولذلك يطلق الاقتصاديون على ذلك تمدد الطلب (في حالة زيادة الكمية المطلوبة)، وانكماش الطلب (في حالة نقص الكمية المطلوبة) حسب قانون الطلب. أما إذا قلنا إن الطلب زاد أو قل، فإن معنى هذا أن لدينا منحنى طلب جديد، أي أن منحنى الطلب قد انتقل بأكمله من موضعه الأصلي إلى موضع جديد (تغيير ظروف الطلب)، وذلك بسبب تأثير العوامل الأخرى، التي كنا قد افترضنا بقاءها ثابتة، والعوامل الأخرى كما سبق ذكرها هي دخل الفرد، وأسعار السلع الأخرى، وذوقه والتوقعات.

أسئلة تقويم ذاتي

عرّف كلا من:

1. منحنى طلب الفرد.
2. جدول الطلب.
3. طلب السوق.
4. عدد العوامل المؤثرة في الكمية المطلوبة على مستوى السوق.
5. اذكر سبب التغيير في الكمية المطلوبة أو أسباب التغيير في الطلب.

والسؤال الآن هو: ماذا يحدث إذا لم تظل العوامل الأخرى على حالها؟ لبيان ذلك سنتناول كل متغيير على حدة.

(أ) تغيير دخل الفرد

لنفترض أن الجدول (1) السابق يمثل منحنى الطلب على الموز، عندما كان دخل الفرد 5000 دينار شهرياً. ولكن لنفترض أن دخل الفرد زاد إلى 9000 دينار في الشهر، نتيجة لانتقاله إلى عمل جديد مثلاً. فما أثر ذلك على الكمية المطلوبة؟

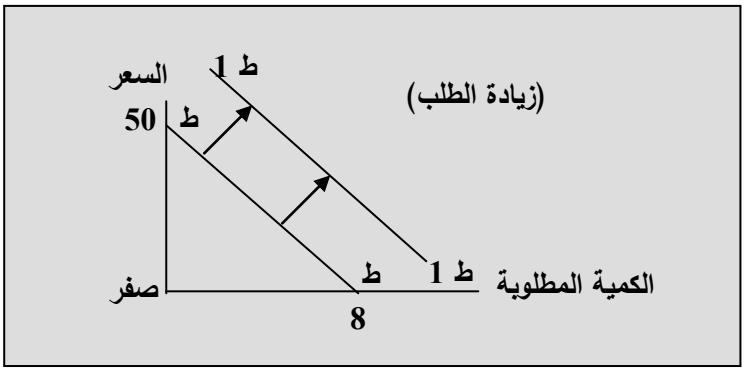
إذا كان الشخص يحب الموز، فإننا نتوقع أنه سيطلب كميات أكبر من الموز عند ذات الأسعار القديمة، عمَّا كان يطلبه من قبل. بمعنى أنه إذا ذهب إلى السوق، ووجد أن سعر الكيلو 50 دينار، فإنه سيكون على استعداد لشراء كيلو جرام، في حين أنه كان لا يشترى شيئاً عندما كان دخله 5000 دينار. وبالمثل لبقية الأسعار، نتوقع أنه سيطلب كميات أكبر عند كل منها، على النحو المبين في الجدول (2)

جدول (2)

الكميات المطلوبة من الموز عند زيادة الدخل

السعر بالدينار	الكمية المطلوبة
50	1
40	2
35	3
30	4
25	5
20	6
15	7
10	8
5	9
صفر	10

وإذا قارنا الكميات المطلوبة الواردة بالجدول (2) أعلاه، بالكميات المطلوبة المذكورة في الجدول (1)، عند كل سعر من الأسعار، لوجدنا أن كميات الجدول (2) أكبر. فمثلاً عند السعر 25 ديناراً، كانت الكمية المطلوبة 3 فأصبحت 5. وفي هذا الحالة نقول إن الطلب قد زاد، وينتقل بذلك منحنى الطلب إلى اليمين وإلى أعلى، وكما هو مبين في الشكل التالي:



في الشكل أعلاه يمثل المنحنى (ط$_1$ ط$_1$)، حالة زيادة الطلب نتيجة لزيادة الدخل، في حين يمثل المنحنى (ط ط) منحنى الطلب الأصلي قبل زيادة الدخل.

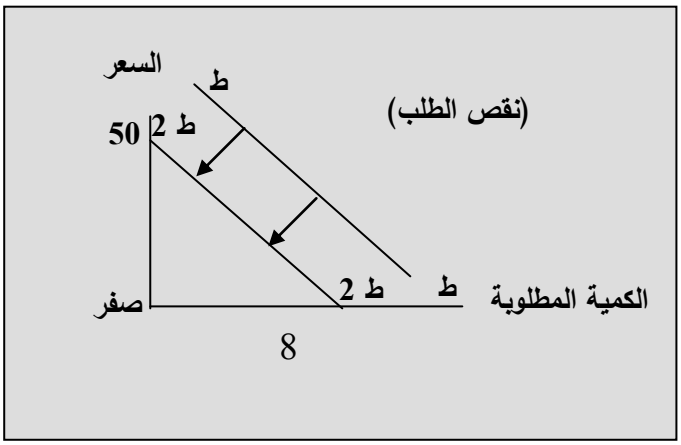
أما إذا افترضنا أن هذا الشخص قد انخفض دخله إلى 3000 دينار، ففي هذه الحالة نتوقع أنه سيقلل من الكميات التي سيطلبها عند جميع الأسعار السابقة، وكما هو مبين في الجدول (3).

جدول (3)

الكميات المطلوبة من الموز عند نقص الدخل

السعر بالدينار	الكمية المطلوبة
50	صفر
40	صفر
35	صفر
30	1
25	2
20	3
15	4
10	5
5	6
صفر	9

ونقول في هذه الحالة إن الطلب قد نقص، وينتقل منحنى الطلب إلى اليسار وإلى أسفل (ط$_2$ ط$_2$) كما هو مبين في الشكل التالي:



8

لاحظ أنه إذا كان الشخص لا يحب الموز، وزاد دخله إلى 9000 دينار، فإنه يستطيع شراء سلعة أخرى كالبرتقال مثلا، وفي هذه الحالة نتوقع أن الطلب على الموز، سوف ينخفض على الرغم من زيادة دخل الفرد، وعندئذ نقول إن الموز سلعة رديئة بالنسبة لهذا المستهلك. وتعرَّف **السلع الرديئة** بأنها تلك التي يقل الطلب عليها عند ارتفاع الدخل، ويزيد الطلب عليها عند

انخفاض الدخل. وهي بذلك تتميز عن **السلع العادية** التي يزيد الطلب عليها، (أو يقل) بارتفاع دخل المستهلك (أو انخفاضه).

(ب) تغيير أسعار السلع الأخرى

فإذا افترضنا أن (سعر المانجو) قد انخفض عما كان عليه انخفاضاً شديداً، وأدى هذا إلى تحول الفرد من أكل الموز إلى أكل المانجو. فتكون النتيجة أن الكمية المطلوبة من الموز ستقل بالرغم من عدم تغيير سعره أو دخل المستهلك. وفي هذه الحالة نقول إن المانجو (بديل) للموز. ومن أمثلة السلع البديلة اللحم والسمك أو الشاي والبن وغيرهما. وعلى هذا **فالسلع البديلة**، هي تلك السلع التي إذا انخفض سعر إحداها، قل الطلب على السلعة الأخرى، والعكس صحيح أيضاً، بحيث إذا ارتفع سعر أحداها، زاد الطلب على السلعة الأخرى. أي أن العلاقة بين سعر سلعة ما، والطلب على سلعة بديلة هي علاقة طردية.

والحالة الأخرى التي يمكن أن تحدث، هي أن يتغيير سعر سلعة، ولكن الطلب على السلعة الأخرى يتغيير في الاتجاه المضاد. بمعنى أن يرتفع سعر سلعة ما، وتكون النتيجة هي انخفاض الطلب على السلعة الأخرى، وهنا يقال إن **السلعتين متكاملتين** بمعنى أنهما تستهلكان مع بعضهما. مثال ذلك أقلام الحبر والحبر. فإذا افترضنا أن سعر أقلام الحبر قد زاد زيادة كبيرة، فتكون النتيجة هي تحول الأفراد عن شراء هذا النوع من الأقلام، وشراء الأقلام الجافة مثلاً. ومن ثم تقل الكمية المباعة من أقلام الحبر، وبالتالي تقل الحاجة إلى الحبر، أي يقل الطلب عليه. ولهذا فإن ارتفاع أسعار أقلام الحبر، يؤدي إلى نقص الطلب على الحبر. والعكس صحيح أيضاً، بمعنى أنه لو انخفض ثمن أقلام الحبر، فستزيد الكمية المطلوبة منها، وبالتالي يزيد الطلب على الحبر. وعلى ذلك فإن العلاقة بين سعر وكمية السلعتين المكملتين لبعضها علاقة عكسية. ومن أمثلة السلع المكملة أيضا،السيارة والبنزين، أو الشاي والسكر.

وقد تكون العلاقة بين سلعة ما وسلعة أخرى بعيدة. بحيث إن تغيير سعر إحداهما لا يؤثر في الطلب على السلعة الأخرى. مثال ذلك سعر السيارة والطلب على البلح، فإذا ارتفع سعر السيارة أو انخفض، فأغلب الظن أن الطلب على البلح، لن يتأثر في الفترة القصيرة على الأقل. وفي هذه الحالة نقول إن هاتين **السلعتين مستقلتان** عن بعضهما البعض.

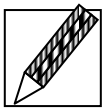
(ج) تغيير الأذواق

لنفترض الآن أن دخل المستهلك، وأسعار السلع الأخرى ثابتة على حالها، ولكن ذوق المستهلك تغيير، فما أثر ذلك على الكمية المطلوبة من السلعة؟

وبالرجوع إلى مثالنا السابق، نفترض أن الشخص أصبح يحب الموز بدرجة أكبر من ذي قبل، فإن هذا يؤدي إلى شراء الفرد لكميات أكبر من الموز عما كان يشتريه سابقاً. أي تحدث الحالة المبينة في الجدول (2).

أما إذا حدث وكره الشخص الموز، فإن الكميات المطلوبة منه عند الأسعار القديمة ستنخفض، بالرغم من بقاء بقية العوامل الأخرى على حالها. وهنا تحدث حالة مشابهة لما يظهر في الجدول (3).

تدريب (1)



1. هل لك أن تسمي مجموعتين من السلع البديلة.؟
2. هل جبنة علامة " البقرة المرضعة " وجبنة علامة " البقرة" الضاحكة" سلعتان بديلتان أم أنهما سلعة واحدة؟

تدريب (2)



بين اتجاه التغيير في الطلب في كل من الحالات التالية:

1. ارتفاع سعر سلعة بديلة.
2. عزوف المواطنين عن شراء سلعة ما بسبب مخاوف صحية.
3. زيادة عدد المواطنين.

3. منحنى طلب السوق

السوق هو عبارة عن سلعة ومشترٍ وبائع. ومجموع طلب الأفراد الموجودين في المجتمع يمثل طلب السوق.

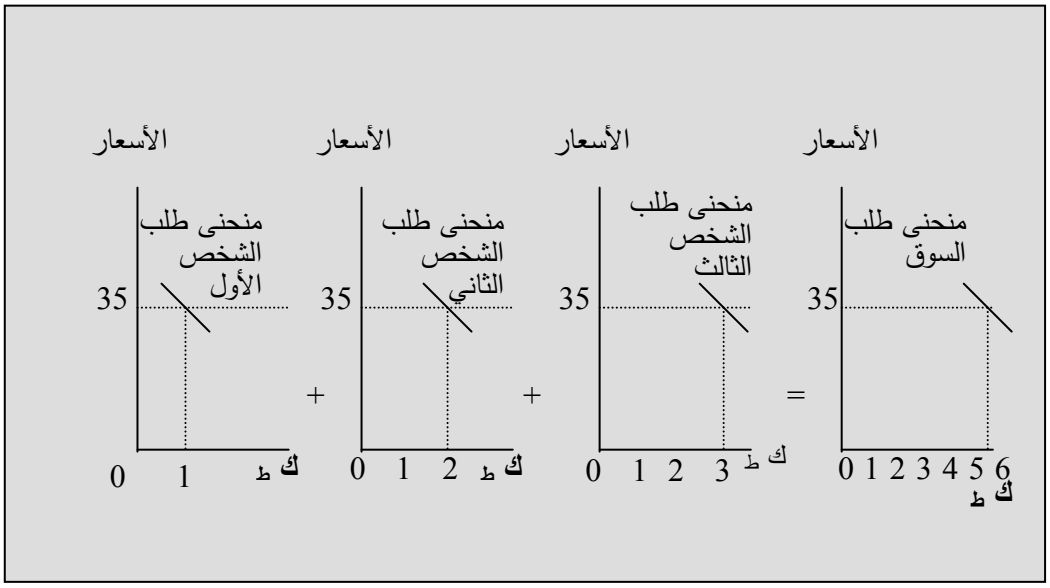
ولكي نوضح كيفية التوصل إلى منحنى طلب السوق، نفترض أن السوق بها ثلاثة أشخاص فقط، وأن الكمية التي يطلبها كل منهم عند الأسعار المختلفة، موضحة بالجدول (4).

جدول (4)

منحنى طلب الأفراد ومنحنى طلب السوق

السعر	الكمية المطلوبة لكل من			
	الشخص الأول	الشخص الثاني	الشخص الثالث	السوق
50	صفر	صفر	1	1
40	صفر	1	2	3
35	1	2	3	6
30	2	3	4	9
25	3	4	5	12

ولاشتقاق طلب السوق، فإننا نجمع الكميات التي يطلبها هؤلاء الأشخاص الثلاثة عند الأسعار المختلفة، أي أننا ننظر عند السعر 50، فنجد أن الكميات المطلوبة هي على التوالى صفر، صفر، 1 للأشخاص الثلاثة، وعلى هذا تكون الكمية المطلوبة في السوق هي 1. أما عند السعر 35 فإن الكمية المطلوبة للأشخاص الثلاثة هي 1،2،3، وبذلك يكون طلب السوق عند هذا السعر هو مجموعهم أي 6 وحدات. وبالمثل عند ثمن 25، فإن الطلب الفردي هو 3،4،5 للأشخاص الثلاثة على الترتيب، ويكون طلب السوق هو 3+4+5 = 12 وحدة. وإذا كان السوق مكوناً من أي عدد من الأشخاص، فان طلب السوق عبارة عن مجموع طلب هؤلاء الأشخاص. ويمكن اشتقاق منحنى طلب السوق، وذلك بالرجوع إلى بيانات الجدول (4).



4. مرونة الطلب

تحدثنا فيما سبق عن التغيير الذي يطرأ على الكمية المطلوبة من السلعة، نتيجة لتغيير سعرها أو سعر سلعة أخرى، أو الدخل أو تغيير الأذواق. وكان حديثنا يتناول التغيير المطلق للكمية المطلوبة. أي التغيير دون نسبة إلى الكميات الأصلية.

ومن المفيد معرفة درجة التغيير النسبي في الكمية المطلوبة، نتيجة للتغيير النسبي في أحد العوامل المذكورة أعلاه، إذ تعبر هذه العلاقة عن درجة استجابة، أو حساسية الكمية المطلوبة لتغيير أحد المتغييرات المحددة لها. وتقاس هذه العلاقة بمرونة الطلب. فمرونة الطلب هي عبارة عن: التغيير النسبي في الكمية المطلوبة، مقسوماً على التغيير النسبي في السعر، أو الدخل، أو أسعار السلع الأخرى.

أسئلة تقويم ذاتي

؟

عرف الطلب، واشرح قانونه، وكيف يكون شكله البيانى.

1.4 مرونة الطلب السعرية

تقاس مرونة الطلب السعرية، بنسبة التغيير النسبي في الكمية المطلوبة من السلعة، إلى التغيير النسبي في سعر السلعة، أي أن:

مرونة الطلب السعرية = التغيير النسبي في الكمية المطلوبة ÷ التغيير النسبي في السعر.

ويمكن التعبير عن هذه العلاقة رياضياً كالآتي:

$$م\ ط = \frac{\Delta\ ك}{ك} \div \frac{\Delta\ س}{س}$$

حيث إن:

ك = الكمية الأصلية (قبل التغيير).

س = السعر الأصلي (قبل التغيير).

ك = التغيير في الكمية المطلوبة من السلعة. ونحصل عليه بطرح الكمية قبل التغيير. من الكمية بعد التغيير.

Δ س = التغيير في السعر، ونحصل عليه بطرح السعر قبل التغيير، من السعر بعده

م ط = معامل المرونة

وبالإمكان إعادة صياغة التعبير الرياضي أعلاه كالآتي:

$$م\ ط = \frac{\Delta ك}{\Delta س} \times \frac{س}{ك}$$

وبما أن العلاقة بين الكمية المطلوبة والسعر علاقة عكسية (قانون الطلب) فان معامل المرونة دائما سالب الإشارة.

حالات المرونة الخمس

مرونة الطلب لها خمس حالات، هي:

(1) حالة الطلب متكافئ المرونة

وهي الحالة التي تكون فيها استجابة الكمية المطلوبة للتغيير في السعر بنفس النسبة.

- **مثال:**

عندما كان سعر سلعة ما 10 دينارات، كانت الكمية المطلوبة منها100 وحدة، وعندما ارتفع سعر السلعة إلى 11 ديناراً انخفضت الكمية المطلوبة إلى 90 وحدة، أحسب المرونة السعرية؟

الحل

بتطبيق قانون المرونة:

$$\text{م ط} = \frac{\Delta \text{ك}}{\Delta \text{س}} \times \frac{\text{س}}{\text{ك}}$$

$$\text{م ط} = \frac{(100 - 90)}{(10-11)} \times \frac{10}{100} = 1.$$

وبما أن معامل المرونة يساوى الواحد الصحيح، فإن الطلب متكافئ المرونة.

(2) حالة الطلب غير المرن

هي الحالة التي تكون فيها نسبة التغيير في الكمية المطلوبة، أقل من نسبة التغيير في السعر.

- **مثال: عندما كان سعر سلعة ما 10 دينارات، كانت الكمية المطلوبة منها 100 وحدة، وعندما ارتفع سعرها إلى 12 ديناراً قلت الكمية المطلوبة منها إلى 90 وحدة. احسب المرونة السعرية.**

الحل:

$$\text{م ط} = \frac{\Delta \text{ك}}{\Delta \text{س}} \times \frac{\text{س}}{\text{ك}}$$

$$\text{م ط} = \frac{(100-90)}{(10-12)} \times \frac{10}{100} = \frac{-1}{2}$$

وبما أن معامل المرونة أقل من الواحد الصحيح، فان الطلب غير مرن.

(3) حالة الطلب المرن

وهي الحالة التي يكون فيها نسبة التغيير في الكمية المطلوبة، أكبر من نسبة التغيير في السعر.

- **مثال: عندما كان سعر سلعة ما 10 دينارات كانت الكمية المطلوبة، منها 100 وحدة، وعندما ارتفع سعرها إلى 11 ديناراً، قلت الكمية المطلوبة إلى 80 وحدة. احسب المرونة السعرية.**

الحل:

$$\text{م ط} = \frac{\Delta \text{ك}}{\Delta \text{س}} \times \frac{\text{س}}{\text{ك}}$$

$$= \frac{(100-80)}{(10-11)} \times \frac{10}{100} = -2 \quad \text{"طلب مرن"}$$

(4) حالة الطلب عديم المرونة

وهي الحالة التي تبقى فيها الكمية المطلوبة من السلعة ثابتة مهما تغيير السعر. أي أن الطلب لا يستجيب للتغييرات، التي تحدث في السعر.

وبذلك يكون التغيير النّسبي في الكمية المطلوبة مساوياً للصفر، وفي هذه الحالة تساوي مرونة الطلب صفرا، ويقال إن الطلب عديم المرونة أو جامد.

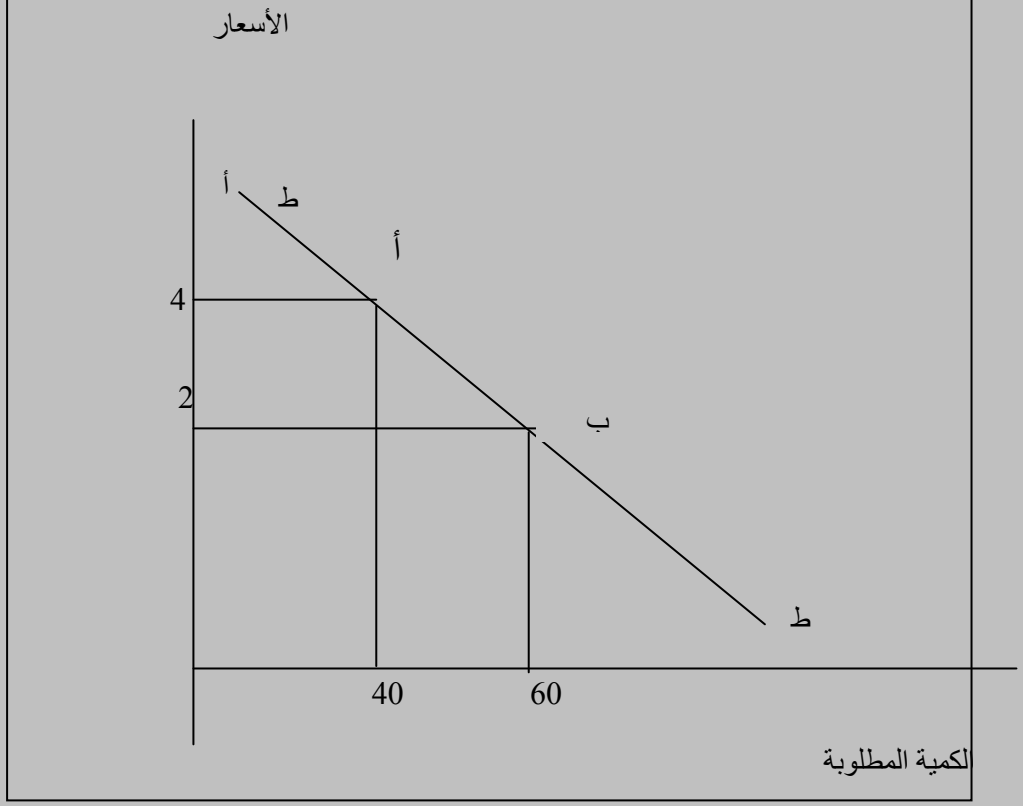
(5) حالة الطلب لا نهائي المرونة

وهي الحالة التي تكون فيها درجة الاستجابة للتغيير، الذي يحدث في السعر كبيرة جداً، بحيث إن الكمية المطلوبة تتغيير تغييراً لا نهائياً. وبالتالي تصبح مرونة الطلب (معامل المرونة) مساوية إلى ما لا نهاية.

2.4 مرونة القوس

مثال: نفترض أن لدينا البيانات الممثلة في الجدول والشكل البياني التاليين:

السعر(بالدينار)	الكمية (بوحدات السلعة)	النقاط
4	40	أ
2	60	ب



إذا كُنّا نريد أن نحسب المرونة بين النقطتين (أ) و (ب) مبتدئين من الوضع عند النقطة (أ)، فإن:

$$\text{م ط} = \frac{\Delta ك}{\Delta س} \times \frac{س}{ك} = \frac{40-60}{4-2} \times \frac{4}{40} = \text{واحداً صحيحاً}$$

أما إذا أردنا قياس المرونة مبتدئين من الوضع عند (ب) إلى (أ) بدلا عن (أ) إلى (ب)، فإن:

$$\text{م ط} = \frac{\Delta \text{ك}}{\Delta \text{س}} \times \frac{\text{س}}{\text{ك}} = \frac{60-40}{2-4} \times \frac{2}{60} = 0.33$$

يتضح من هذا المثال، أن قيمة المرونة تختلف بحسب النقطة التي بدأنا بها الحساب، وهذه إشكالية وتفادياً لهذه المشكلة نلجأ إلى استخدام متوسط الكمية،ومتوسط السعر في حساب المرونة بين النقطتين، أو ما يعرف بمرونة القوس وذلك كمايلي:

$$\text{م ط} = \frac{\Delta \text{ك}}{\frac{\text{ك}_1+\text{ك}_2}{2}} \div \frac{\Delta \text{س}}{\frac{\text{س}_1+\text{س}_2}{2}} = \frac{\Delta \text{ك}}{\text{ك}_1+\text{ك}_2} \times \frac{\text{س}_1+\text{س}_2}{\Delta \text{س}}$$

وبتطبيق هذه الصيغة على المثال أعلاه، نحصل على مرونة القوس (أو المرونة المتوسطة) كالآتي:

$$\text{م ط} = \frac{40-60}{40+60} \times \frac{2+4}{4-2} = 0.6$$

3.4 مرونة الطلب والإيراد الكلي

تتأكد أهمية المرونة في الحياة العملية، عند النظر إلى تأثير زيادة أو نقصان السعر من قبل البائع على إيراده الكلي (الإيراد الكلي = الكمية x السعر). فإذا كان الطلب على السلعة غير مرن، فإن نقصان سعر السلعة سيؤدي إلى نقصان الإيراد الكلي للبائع. أما إذا كان الطلب على السلعة مرناً، فإن نقصان سعرها سيؤدي إلى زيادة الإيراد الكلي. وفي حالة الطلب المرن يؤدي ارتفاع (نقصان) سعر السلعة، إلى نقصان أو(زيادة) الإيراد الكلي. والجدول التالي تلخيص للعلاقة بين الإيراد الكلي والمرونة، وذلك في حالة نقصان السعر:

جدول يوضح العلاقة بين المرونة والإيراد الكلي (حالة نقصان السعر)

حالة الطلب	معامل المرونة	% التغيير في الكمية إلى % التغيير في السعر.	وبالتالي، عند نقصان السعر فان الإيراد الكلي:
مرن	م ط > 1	% التغيير في الكمية > % التغيير في السعر.	يزيد
متكافئ	م ط =1	% التغيير في الكمية = % التغيير في السعر.	لا يتغيير
غير مرن	م ط < 1	% التغيير في الكمية < % التغيير في السعر.	ينقص

- **العوامل التي تؤثر على مرونة الطلب**

تتأثر درجة مرونة الطلب، بحيث يكون الطلب على السلعة مرناً، أو غير مرن بالعوامل التالية:

(1) وجود البدائل

فإذا كان للسلعة بديل توقعنا أن تكون مرونة الطلب عليها، أكبر من مرونة الطلب على السلع التي لا يوجد لها بديل. وتفسير ذلك أن المستهلك يستطيع الانتقال إلى طلب السلع البديلة، إذا ارتفع سعر السلعة. وكلما اقتربت السلعة من كونها بديلاً تاماً كلما كبرت المرونة، بحيث إذا كان للسلعة بديل تام، أصبح الطلب عليها لا نهائي المرونة.

(2) أهمية السلعة

يمكن تقسيم السلع من حيث أهميتها للمستهلك إلى سلع ضرورية وكمالية ومعنى أن السلعة ضرورية أن المستهلك يطلبها بغض النظر عن سعرها، وبالتالي لا تتأثر الكمية المطلوبة منها كثيراً بتغييرات الأسعار. ولذلك نجد أن مرونة الطلب على السلع الضرورية منخفضة وذلك بعكس الحال بالنسبة للسلع الكمالية.

(3) مكانة السلعة في ميزانية المستهلك

إذا كانت النسبة المنفقة على السلعة من الدخل صغيرة جداً، فإننا نتوقع أن مرونة الطلب عليها تكون صغيرة أيضاً (ومثال ذلك الملح والكبريت) أما إذا كان الإنفاق على السلعة يحتل

نسبة كبيرة من دخل المستهلك، فانه يهتم بتغيير نمط إنفاقه عند تغيير سعرها، وبذلك نتوقع أن يكون الطلب عليها مرنا.

(4) طول الفترة الزمنية

من المحتمل أن يتحول الطلب غير المرن على سلعة ما بمرور الوقت إلى طلب مرن وذلك نتيجة لاستطاعة المستهلك تعديل نمط استهلاكه والتعرف على السلع المختلفة المتاحة في السوق. فقد يكتشف بدائل أرخص نسبياً لم يكن يعرفها فور تغيير سعر السلعة.

4.4 مرونة الطلب الدخلية

وبذات الطريقة تقاس مرونة الطلب الدخلية بالنسبة بين التغيير النسبي في الكمية المطلوبة إلى التغيير النسبي في الدخل أي أن:

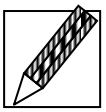
مرونة الطلب الدخلية = التغيير النسبي في الكمية المطلوبة ÷ التغيير النسبي في الدخل.

ومن الممكن أن يكون الطلب على سلعة ما مرناً بالنسبة للتغيير في الدخل، بمعنى أن تكون قيمة المرونة أكبر من الواحد الصحيح ويحدث ذلك إذا تغييرت الكمية المطلوبة بنسبة أكبر من نسبة تغيير الدخل. كما أنه يمكن أن يكون الطلب غير مرن بالنسبة للدخل، فتكون قيمة المرونة أقل من الواحد الصحيح وذلك إذا تغييرت الكمية المطلوبة بنسبة أقل من نسبة تغيير الدخل. وتجدر الإشارة إلى أن قيمة المرونة الدخلية غالباً موجبة (وذلك للعلاقة الطردية بين الكمية والدخل).

وكذلك قد تكون المرونة الدخلية للطلب على سلعة ما سالبة، بمعنى أنه إذا زاد الدخل فان ذلك سيؤدي إلى نقص الكمية المطلوبة من هذه السلعة. وبالرغم من أن مثل هذه الحالات غير شائعة الحدوث، إلا أنه من الممكن تحقيقها في الواقع العملي. وتعرف مثل هذه السلع – كما سبق أن ذكرنا– باسم السلع الردئية أو السلع الدنيا.

تستخدم المرونة الدخلية للطلب على سلعة ما، من الناحية التطبيقية للتفرقة بين السلع الضرورية والسلع الكمالية. فإذا كانت المرونة الدخلية بالنسبة لسلعة ما، أقل من الواحد الصحيح، فإن هذه السلعة تكون من السلع الضرورية. أما إذا كانت أكبر من الواحد الصحيح، فإن هذه السلعة توصف بأنها كمالية.

تدريب (3)



احسب مرونة الطلب الدخلية على الشاي، إذا علمت أن أحد المستهلكين قد رفع الكمية المستهلكة من الشاي من 1 كلجم إلى 2 كلجم، عندما إزداد دخله من 100 إلى 120 دينار.

5.4 مرونة الطلب التبادلية

نعلم مما سبق أن الكمية المطلوبة من سلعة ما، تعتمد أيضاً على أسعار السلع الأخرى. وقد نهتم أحياناً بدراسة أثر تغيير سعر سلعة ما، ليس على الكمية المطلوبة منها، ولكن على الكمية المطلوبة من سلعة أخرى. وتُعرف هذه المرونة باسم المرونة السعرية التبادلية للطلب. وتقاس بنسبة التغيير النسبي في الكمية المطلوبة من سلعة ما، إلى التغيير النسبي في سعر سلعة أخرى أي أن:

المرونة التبادلية = التغيير النسبي في الكمية المطلوبة من سلعة ما ÷ التغيير النسبي في سعر السلعة الأخرى.

وتستخدم المرونة التبادلية في تحديد نوع العلاقة، التي تربط بين السلع المختلفة. وفي هذه الحالة يجب الاهتمام بالإشارة الجبرية للمرونة، إلى جانب الاهتمام بقيمتها. فإذا كانت الإشارة الجبرية للمرونة سالبة، فإنها تدل على أن ارتفاع سعر إحدى السلعتين ولتكن (هـ)، سيؤدي إلى نقص الطلب على سلعة أخرى ولتكن (و). وفي هذه الحالة تكون السلعتان (و،هـ) مكملتين لبعضهما، مثال ذلك السكر والشاي. فإذا ارتفع سعر السكر انكمش الطلب عليه، وبالتالي يقل الطلب على الشاي. وإذا كانت الإشارة الجبرية للمرونة موجبة، تكون السلعتان بديلتين. بمعنى أنه إذا ارتفع سعر السلعة (هـ)، تمددت الكمية المطلوبة من السلعة (و)، مما يشير إلى تنافس السلعتين على إشباع ذات الحاجة عند المستهلك، مثال ذلك البن والشاي. فإذا زاد سعر الشاي فمن المتوقع أن يتحول بعض الطلب من الشاي إلى البن، وبالتالي يزيد الطلب على البن.

وأخيراً، ففي حالة أن تساوي المرونة التبادلية صفراً، فإن هذا يدل على أن السلعتين مستقلتان عن بعضهما، ولا تؤثر التغييرات في سعر إحداهما، على الكمية المطلوبة من السلعة الأخرى.

أسئلة تقويم ذاتي



1. عرف مرونة الطلب السعرية.
2. اذكر حالات المرونة الخمس مع التعريف لكل واحدة منها.
3. اذكر العوامل التي تؤثر على مرونة الطلب.
4. عرف مرونة الطلب الداخلية.
5. ماذا نقصد بمرونة الطلب التبادلية؟

الخلاصة

- تناولنا معنى الطلب اقتصادياً، والطلب الفردي، وجدول الطلب، ومنحنى الطلب، والعوامل المؤثرة في الكمية المطلوبة، والتمييز بين التغيير في الكمية المطلوبة، والتغيير في الطلب.
- تعرفنا على مرونة الطلب من خلال تناولنا مرونة الطلب السعرية والدخلية، والتبادلية، وكذلك تصنيف الطلب على السلع المختلفة إلى مرن، وغير مرن، وأحادي المرونة. ونوع السلع كسلع عادية أو رديئة، وطبيعية العلاقة بين السلع بوصفها سلعاً بديلة أو مكملة، إضافة للتعرف على كيف يمكن أن نفيد من حساب المرونة.
- يتحدد السعر في أي سوق من الأسواق عن طريق تفاعل قوى السوق، المشترون ممثلون في الطلب، والبائعون ممثلون في العرض، ويظهر منحنى الطلب الفردي العلاقة بين الكمية المطلوبة من قبل أحد المشترين لسلعة ما وسعر تلك السلعة، مع افتراض ثبات العوامل الأخرى المؤثرة في الطلب، وقد بينا أن هذه العلاقة عموماً هي علاقة عكسية.
- من منحنى الطلب الفردي حصلنا على منحنى طلب السوق، الذي يبين العلاقة بين الكمية المطلوبة من قبل جميع المستهلكين من سلعة ما وسعر تلك السلعة عند بقاء العوامل الأخرى المؤثرة في الطلب ثابتة، وتبقى العلاقة العكسية بين السعر والكمية المطلوبة واضحة في طلب السوق، ويضاف عدد السكان "المستهلكين"، إلى العوامل التي تفترض أنّها ثابتة عند الحديث عن هذا المستوى من الطلب.
- التغيير في الكمية المطلوبة هو تغيير على طول منحنى الطلب، أو هو التحرك من نقطة إلى أخرى على نفس منحنى الطلب، وينتج هذا التغيير عند تغيير سعر السلعة موضوع البحث. أما التغيير في الطلب هو تغيير أحد العوامل التي افتُرضت ثابتة عند الحديث عن علاقة السعر بالكمية المطلوبة. ويمكن التفكير في التغيير في الطلب على أنه تغيير في جميع الكميات المطلوبة، عند جميع مستويات الأسعار.

لمحة مسبقة عن الوحدة الدراسية التالية

درست في هذه الوحدة الطلب، وقد رأيت أن الطلب على سلعة معينة يمثل رغبة "وقدرة المستهلك" في شراء تلك السلعة. ولعلك لاحظت بأننا عرضنا خلال الوحدة جدول الطلب أو منحنى الطلب، دون أن نتحدث عن مصدر ذلك الجدول أو المنحنى، بمعنى أننا لم نتعرف طريقة اشتقاق الجدول أو المنحنى، أو طريقة الحصول عليها.و في الوحدة الدراسية التالية سنتناول موضوع سلوك المستهلك والطرق المستخدمة في تحليله، وسنستعرضه بشيء من التفصيل، حيث إن المستهلك يستهلك خدمات عديدة لأنها تعطيه منفعة، ونحن سلفاً نفترض أن هدف المستهلك هو تعظيم المنفعة، التي يحصل عليها عند استهلاكه تلك السلع، وسنسعى لتحقيق هدفين أساسين خلال هذه الوحدة التالية، وهما معرفة كيف يصل المستهلك إلى أقصى قدر ممكن من المنفعة في ضوء دخله، وأسعار السلع التي يستهلكها. ومن ثمّ استخدام ذلك لاشتقاق جدول " منحنى الطلب" لتلك السلع.

إجابات التدريبات

تدريب (1)

1- الشاي والقهوة، عصير البرتقال وعصير الليمون.

2- بدائل حيث إن الشركة المنتجة، تحاول أن تميز سلعتها بالعلامة التجارية.

تدريب (2)

1 . زيادة الطلب، وانتقال منحنى الطلب نحو اليمين.

2. انخفاض الطلب، وانتقال منحنى الطلب نحو اليسار.

3. زيادة الطلب، وانتقال منحنى الطلب نحو اليمين.

تدريب (3)

مرونة الطلب الدخلية:

$$\frac{1-2}{1} \div \frac{100-120}{100} = \frac{1}{1} \times \frac{100}{20} = 5$$

بمعنى أنه لو زاد دخل الفرد بنسبة 1% تزداد الكمية المطلوبة من الشاي بنسبة 5%

مسرد المصطلحات

- **التغيير في الطلب Change in demand**

انتقال منحنى الطلب كاملاً من مكانه إلى اليمين " في حالة زيادة الطلب"، أو اليسار "في حالة انخفاض الطلب"، وينتج هذا الانتقال عن تغيير إحدى العوامل المؤثرة في الطلب، ما عدا سعر السلعة ذاتها.

- **التغيير في الكمية المطلوبة Change in quantity demanded**

الانتقال من نقطة إلى نقطة أخرى على طول منحنى الطلب، وينتج هذا الانتقال عن تغيير سعر السلعة ذاتها.

- **السعـر Price**

المبلغ المدفوع ثمناً لوحدة واحدة من سلعة معينة.

- **السلـع البديلة Substitutes Goods**

السلع التي يزداد عليها الطلب، عندما يزداد سعر السلعة الأخرى

- **السلعة الرديئة Inferior Goods**

السلعة التي يقل عليها الطلب، مع زيادة دخل المستهلك.

- **السلعة العادية Normal good**

السلعة التي يزداد الطلب عليها مع زيادة دخل المستهلك.

- **السلعة المكملة Complements Goods**

السلعة التي يزداد الطلب عليها عندما ينخفض سعر سلعة أخرى.

- **السوق Market**

المكان أو الطريقة التي يلتقي خلالها البائعون مع المشترين للاتفاق حول تبادل سلعة معينة.

- **الطلب Demand**

رغبة المشترين في شراء سلعة ما وقدرتهم على شرائها.

- **الطلب عديم المرونة Perfectly inelastic demand**

الوضع الذي يكون عنده منحنى الطلب على السلعة عمودياً، حيث لا تتغيير الكمية المطلوبة بتغيير السعر.

- **الطلب غير المرن Inelastic demand**

الوضع الذي تكون عنده نسبة التغيير في الكمية المطلوبة، أقل من نسبة التغيير في سعر السلعة، وتكون قيمة المرونة المطلقة أقل من الواحد الصحيح. وفي مثل هذا الوضع فإن السعر والإيراد الكلى يتغييران في نفس الاتجاه.

- **الطلب المرن Elastic Demand**

الوضع الذي تكون عنده نسبة التغيير في الكمية المطلوبة، أكبر من نسبة التغيير في سعر السلعة. وتكون قيمة المرونة المطلقة، أكبر من الواحد الصحيح. وفي مثل هذا الوضع، فإن السعر والايراد الكلى يتغييران في اتجاهين متعاكسين.

- **قانون الطلب Law of demand**

قانون ينص على أن العلاقة بين الكمية المطلوبة من سلعة ما وسعر تلك السلعة هى علاقة عكسية، عندما تبقى العوامل الأخرى المؤثرة في الطلب ثابتة.

- **المرونة Elasticity**

مقياس لمدى استجابة متغيير ما للتغيير في متغيير آخر. ويعبر عن مدى الاستجابة هذه باستخدام النسب المئوية.

- **مرونة الطلب الأحادية Unitary elastic demand**

الوضع الذي تكون عنده نسبة التغيير في الكمية المطلوبة، مساوية لنسبته في السعر. وفي مثل هذا الوضع فإن الإيراد الكلي لا يتغيير بتغيير السعر، أو الإيرادات الكلية تكون أعلى ما يمكن.

- **مرونة الطلب التقاطعية Cross Elasticity of demand**

نسبة التغيير في الكمية المطلوبة من سلعة ما، نتيجة لتغيير سعر سلعة لتغيير سعر سلعة أخرى بنسبة مئوية واحدة، مع بقاء العوامل الأخرى المؤثرة في الطلب ثابتة.

- **مرونة الطلب الدخلية Income elasticity of demand**

نسبة التغيير في الكمية المطلوبة من سلعة ما نتيجة لتغيير دخل المستهلك بنسبة مئوية واحدة، مع بقاء العوامل الأخرى المؤثرة في الطلب ثابتة.

- **مرونة العرض السعرية Price elasticity of Supply**

نسبة التغيير في الكمية المعروضة من سلعة ما، نتيجة لتغيير سعر السلعة ذاتها بنسبة مئوية واحدة، مع بقاء العوامل الأخرى المؤثرة في العرض ثابتة.

- **منحنى الطلب Demand Curve**

تمثيل بياني للعلاقة بين الكمية المطلوبة من سلعة ما، وسعر تلك السلعة مع بقاء العوامل الأخرى المؤثرة في الطلب ثابتة.

- **منحنى العرض Supply Curve**

تمثيل بياني للعلاقة بين الكمية المعروضة من سلعة ما، وسعر تلك السلعة، مع بقاء العوامل الأخرى المؤثرة في العرض ثابتة.

المراجع

1- سامي خليل، **النظرية الاقتصادية**، تحديد أسعار السلع والخدمات، مكتبة غريب، القاهرة: 1983.

2- محمد على الليثي، **التحليل الاقتصادي**. دار الجامعة المصرية، الإسكندرية: 1983.

3- نعمة الله نجيب، **أسس علم الاقتصاد**. مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية: 1988.

4- محمد حامد دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي**. منشأة المعارف، الإسكندرية: 1982.

5- أحمد إسماعيل و سامي خليل، **أصول علم الاقتصاد**. دار النهضة المصرية، القاهرة: 1980.

6- السيد عبد المولى، **أصول الاقتصاد**. دار النهضة المصرية، القاهرة: 1980.

7- صبحي تادرس قريضة، **مقدمة في علم الاقتصاد**. مكتبة الأنجلو المصرية،القاهرة: 1985.

8- عبد الفتاح عبد السلام وآخرون، **مقدمة في التحليل الاقتصادي الجزئي**. منشورات مركز البحوث الاقتصادية، بنغازي: 1995.

9- محمد خليل برعي، **الأسعار**. مكتبة نهضة الشرق، القاهرة: 1979.

10- محمد محروس إسماعيل و د. أحمد محمد مندور، **مبادئ الاقتصاد الجزئي**. مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية: 1992.


الوحدة الثالثة
سلوك المستهلك

محتويات الوحدة

الموضوع	الصفحة
مقدمة	**63**
تمهيد	63
أهداف الوحدة	63
1. قانون تناقص المنفعة الحدّيّة	**64**
2 فائض المستهلك	**67**
1.2 توازن المستهلك في حالة شراء سلعة واحدة	71
2.2 توازن المستهلك باستخدام المنفعة الحدّيّة	72
الخلاصة	**76**
لمحة مسبقة عن الوحدة التالية	**77**
إجابات التدريبات	**77**
مسرد المصطلحات	**80**
المراجع	**81**

المقدمة

تمهيد

عزيزي الدارس،

مرحبا بك في الوحدة الثالثة من مقرر مبادئ الاقتصاد، وهى بعنوان سلوك المستهلك. وسوف نحاول في هذه الوحدة تفسير العلاقة العكسية بين الكمية المطلوبة، وبين سعر السلعة التي يوضحها قانون الطلب، كما سنتعرض لبعض التعريفات المتعلقة بسلوك المستهلك مثل: قانون تناقص المنفعة الحدّيّة، وفائض المستهلك، وتوازن المستهلك باستخدام المنفعة الحدّيّة.

تبيّن أن الهدف الاقتصادي للمستهلك هو تعظيم المنفعة، التي يحصل عليها عند استهلاكه للسلعة والخدمات، ومن خلال المفاهيم التي ذكرناها، سنوضّح لك كيفية تعظيم المستهلك لمنفعته، إضافة لكيفية اشتقاق جدول منحنى الطلب.

أهداف الوحدة

عزيزي الدارس بعد الانتهاء من دراسة هذه الوحدة نأمل أن تكون قادراً على أن:

1. **تعرف** قانون تناقص المنفعة الحدّيّة.
2. **تحدد** فائض المستهلك.
3. **تناقش** توازن المستهلك باستخدام المنفعة الحدّيّة.

1. قانون تناقص المنفعة الحدّيّة

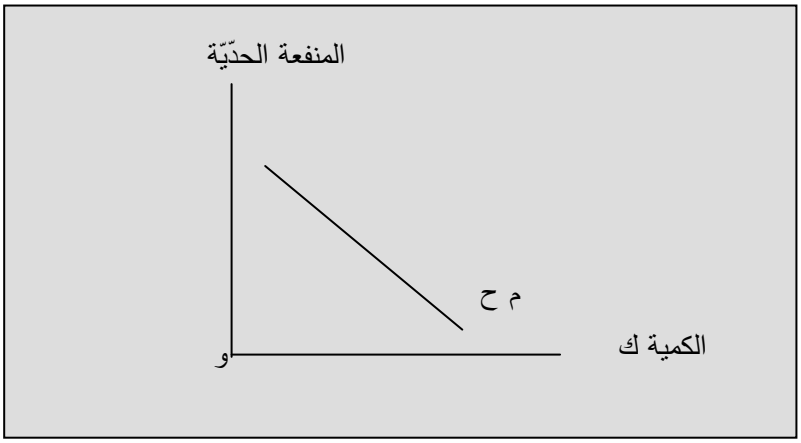
إن المفهوم الأساسي لشرح نظرية سلوك المستهلك، يتمثل فيما يعرف بدالة المنفعة. فالمستهلك إنما يَقْدِمُ على شراء سلعة ما لاقتناعه بأن هذه السلعة سوف تحقق له منفعة. وتتمثل هذه المنفعة، التي يريد المستهلك الحصول عليها، في مقدار الإشباع الذي يحصل عليه من استهلاكه لهذه السلعة. فالمنفعة Utility، هي أساس تحليل سلوك المستهلك، ويتم تحليل سلوك المستهلك على أساسين هما:

1) **الطريقة الكلاسيكية:** (فكرة المنفعة الحدّيّة)، التي تعتمد على القياس العددي للمنفعة.

2) **منحنيات السواء:** وهذا هو التحليل الحديث لسلوك المستهلك باستخدام المنفعة، القائم على رفض قابليتها للقياس الكميِّ، وافتراض قابليتها للمقارنة، أي قياسها ترتيباً. أي أن المستهلك يفترض أن يكون قادراً على قياس ما يشعر به، من تغيير بالزيادة أو النقصان في هذا الإشباع نتيجة للتغيير في المتاح لديه من سلعة. وسنتناول هنا فقط الطريقة الأولى (فكرة المنفعة الحدّيّة).

قانون المنفعة الحدية

ينصّ قانون تناقص المنفعة الحدّيّة، كما عبر عنه مارشال بقوله: (تزداد المنفعة الكلّيَّة لأي سلعة بالنسبة لأي مستهلك، أي تزداد اللذَّة الكلّيَّة أو الفائدة الكلّيَّة التي تنتجها السلعة إذا ازدادت الكمية المتوفرة من هذه السلعة لدى المستهلك، إلا أن تزايد المنفعة يتم بسرعة أقل من تزايد الكمية، فإذا كانت الكمية تزداد بمعدل ثابت، فإن المنفعة المستخلصة منها ستتزايد بمعدل متناقص. وبتعبير آخر يتناقص النفع الإضافي، الذي يستمده أي شخص مع تزايد الكمية المتوفرة من سلعة ما. ويمكن التعبير عن هذا المعنى بيانياً من خلال الشكل التالي، حيث تمثل المنفعة الحدّيّة (م ح) على المحور الرأسي، وتمثل الكمية المستهلكة (ك) على المحور الأفقي.



ويلاحظ من الشكل البياني أعلاه الانحدار السالب لدالة المنفعة الحدّيّة. ولتوضيح فكرة تناقص المنفعة الحدّيّة نأخذ مثالاً بسيطاً، لنفترض أن أحد الطلبة، وبعد انتهاء المحاضرة الأولي، ذهب إلي الكافتيريا لتناول الإفطار، فإذا قام هذا الطالب بشراء ساندوتش شاورمة، فمما لاشك فيه أن هذا الساندوتش، تكون منفعته وأهميته كبيرة جداً بالنسبة لهذا الشخص.

ولكن إذا قام هذا الطالب بشراء ساندوتش آخر من الشاورمة، فإن منفعته ستكون أقل من الأولى. أما إذا اشترى ساندوتشاً ثالثاً من الشاورمة، فستكون منفعته أقل من سابقيه وهكذا كلما ازدادت عدد الوحدات التي يمكن للمستهلك الحصول عليها، نقصت المنفعة التي تضيفها الوحدة الأخيرة إلي إشباع المستهلك.

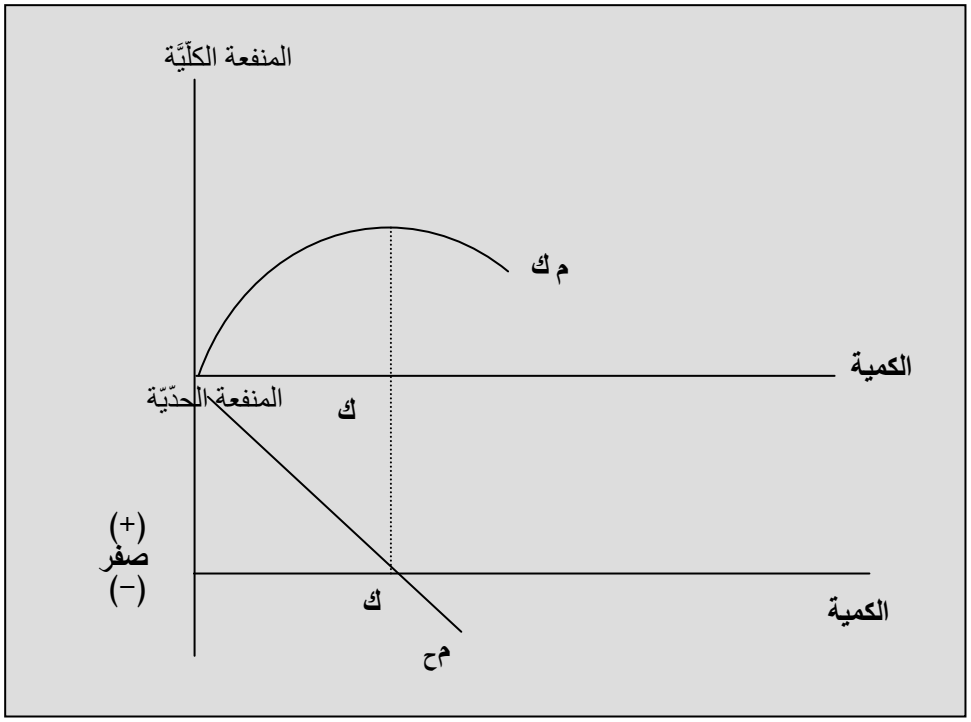
ويقودنا هذا إلي علاقة مهمة، تربط بين ما يعرف بالمنفعة الحدّيّة والمنفعة الكلّيَّة. فإن استهلاك وحدات متتالية من سلعة ما، من شأنه أن يضيف إلي المنفعة الكلّيَّة زيادات متناقصة. ويطلق على: الزيادة في المنفعة الكلّيَّة المتحققة من زيادة الاستهلاك بمقدار وحدة واحدة تسمية **المنفعة الحدّيّة**. أما **المنفعة الكلّيَّة** لكمية معينة من سلعة ما، فتعرف بأنها ذلك الإشباع المتولد عن استهلاك هذه الكمية من السلعة. والجدول التالي يوضح العلاقة التي تربط بين المنفعة الحدّيّة والمنفعة الكلّيَّة.

جدول (1) يوضح العلاقة بين المنفعة الحدّيّة والمنفعة الكلّيَّة

الكمية المستهلكة (ك)	المنفعة الكلّيَّة (م ك)	المنفعة الحدّيّة (م ح)
صفر	صفر	صفر
1	20	20
2	30	10
3	38	8
4	44	6
5	44	صفر
6	40	4-
7	30	10-

يتضح من الجدول أعلاه، أن المنفعة الكلّيَّة تتزايد مع تزايد الوحدات المستهلكة من السلعة، ولكن بمعدل متناقص. وتصل المنفعة الكلّيَّة إلي أقصى مدى لها عند الوحدة 5 من السلعة حيث تصل إلي 44 وحدة منفعة، وتكون عندها المنفعة الحدّيّة مساوية للصفر، وهذا يعني أن زيادة الاستهلاك بعد الوحدة الخامسة، يؤدي إلى تناقص المنفعة الكلّيَّة المستخلصة من هذه السلعة، ويتضح ذلك عند النظر إلي العمود الثالث الخاص للمنفعة الحدّيّة، حيث تأخذ المنفعة الحدّيّة قيماً سالبة بعد الوحدة الخامسة، ومن الجدير بالذكر أن قيم المنفعة الحدّيّة في العمود الثالث، نحصل عليها من خلال طرح قيمة المنفعة الكلّيَّة(م ك) المتحققة من استهلاك وحدة معينة من السلعة، من قيمة المنفعة الكلّيَّة المتحققة من استهلاك الوحدة السابقة لها مباشرة.فإذا مثلنا المنفعة الكلّيَّة (م ك) على المحور الرأسي، والكمية المستهلكة (ك) على المحور الأفقي، فإن منحنى المنفعة الكلّيَّة يبدأ بميل موجب ولكن بانحدار متناقص بشدة مع زيادة الكمية (ك). وبما أن الميل يمثل معدل تغيير الدالة، فإن الفكرة القائلة بإن المنفعة الكلّيَّة (م ك) لها ميل موجب متناقص، تتفق مع قانون المنفعة الحدّيّة المتناقصة. والشكل البياني أدناه يمثل دالة المنفعة الكلّيَّة، ودالة المنفعة الحدّيّة المقابلة لها.

شكل يوضح العلاقة بين المنفعة الكلّيّة والمنفعة الحدّيّة



من الشكل أعلاه يتضح أن المنفعة الكلّيّة (م ك)، تكون متزايدة عندما تكون المنفعة الحدّيّة (م ح) موجبة، حتى تصل أقصاها عند الكمية (ك)، حيث تكون عندها المنفعة الحدّيّة مساوية للصفر، ثم تبدأ في التناقص بعد النقطة (ك)، حيث تتخذ المنفعة الحدّيّة قيماً سالبة، وهذا يعني أن الإشباع الكلي للمستهلك يأخذ في التناقص الكلي بعد الكمية (ك).

2. فائض المستهلك Consumer Surplus

تعود فكرة فائض المستهلك للاقتصادي البريطاني الفرد مارشال، وهي ترتبط ارتباطا وثيقا بنظرية المنفعة وتوازن المستهلك. فكثيراً ما نجد أن المنفعة، أو الإشباع الذي نحصل عليه من سلعة معينة، يفوق السعر الذي ندفعه لشرائها، بمعنى أن التقييم أو التقدير الشخصي للسلعة مقيساً بما كنا مستعدين لدفعه في سبيل الحصول عليها أعلى من سعر السوق. ويعتبر الفرق بين التقديرين فائضاً أو إشباعاً إضافياً، يطلق عليه "فائض المستهلك". وهكذا يعرف فائض المستهلك، بأنه الفرق بين المبلغ الذي كان المستهلك مستعداً لدفعه للحصول على كمية معينة

من سلعة ما، والمبلغ الذي دفعه فعلاً لتلك الكمية، حسب ما حددته آلية الأسعار في السوق. و لشرح مفهوم فائض المستهلك نأخذ المثال الرقمي التالي المبين في الجدول رقم (2)، الذي يبين جدول الطلب الفردي على اللحوم لمستهِلك معين، بافتراض أن سعر التوازن في السوق للحوم هو ديناران للكيلو:

جدول (2): جدول الطلب على اللحوم لمستهلك معين

الكمية المطلوبة (بالكيلو)	السعر (بالدينار)
1	**3.25**
2	**3**
3	**2.75**
4	**2.5**
5	**2.25**
6	**2**
7	**1.75**
8	**1.5**
9	**1.25**
10	**1**

نلاحظ من الجدول أعلاه، أن المستهلك مستعد لدفع 3.25 دينار لشراء الكيلوجرام الأول من اللحوم، ولكنه يستطيع الحصول عليه بدينارين (سعر السوق)، مما يعني أن الكيلوجرام الأول من السلعة قد أعطى المستهلك فائضا قدره = 3.25−2= 1.25 ديناراً. وكذلك الحال بالنسبة للكيلوجرام الثاني، الذي يستطيع المستهلك الحصول عليه بسعر التوازن (أي دينارين)، ولكننا نلاحظ من الجدول أنه كان مستعدا لدفع 3 دينارات لهذا الكيلوجرام، وعليه فان الكيلوجرام الثاني، قد حقق لهذا المستهلك فائضا قدره 3−2=1 ديناراً. وهكذا يتبين من الجدول أنه عند كل كيلوجرام يشتريه المستهلك هناك فارق بين ما كان المستهلك مستعدا لدفعه، وبين ما يدفعه فعلاً إلي أن يشتري الكمية 6 كيلوجرامات من اللحوم، حيث نجد تطابقا بين ما كان مستعداً لدفعه وما دفعه فعلاً، وبالتالي فإن فائض المستهلك يساوي صفراً عند الكيلو السادس. ويمكن حساب مجموع فائض المستهلك، بتجميع الفائض الذي يحصل عليه هذا المستهلك عند شراء كل وحدة من السلعة، وكما هو مبين في الجدول (3):

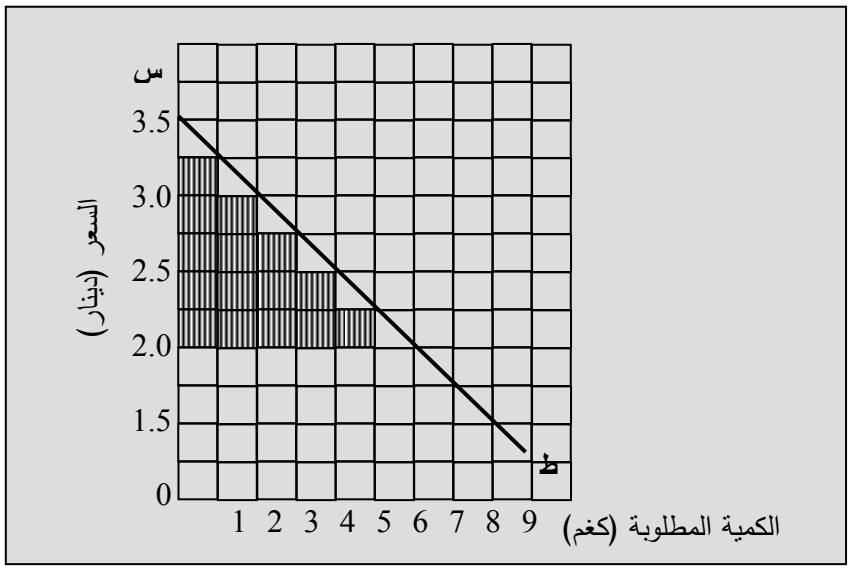
جدول (3)

فائض المستهلك

الكمية المشتراة	سعر الطلب	سعر السوق	فائض المستهلك
1	3.25	2	**1.25**
2	3	2	**1**
3	2.75	2	**0.75**
4	2.5	2	**0.5**
5	2.25	2	**0.25**
6	2	2	**صفر**
المجموع			**3.75**

نلاحظ من الجدول أن المستهلك في هذا المثال، يتمتع بفائض قدره 3.75 ديناراً، وهو مجموع ما حصل عليه عند استهلاك الكميات التي اشتراها من اللحم (6 كيلوجرامات). وسعر الطلب هو عبارة عن السعر الذي كان المستهلك مستعداً لدفعه، بينما يمثل سعر السوق السعر الذي دفعه المستهلك فعلاً، والفارق بين السعرين هو عبارة عن فائض المستهلك (العمود الأخير من الجدول رقم 3.ويمكن تمثيل فائض المستهلك في الجدول (3) بيانياً بالمساحة المظللة في الشكل (1). وبصفة عامة يمكن تمثيل فائض المستهلك بيانياً، بالمساحة المحصورة بين منحني الطلب وسعر السوق.

الشكل (1): فائض المستهلك



تدريب (1)

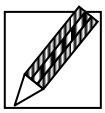


1. يعرض الجدول التالي عدد أكواب الشاي التي يستهلكها محمد، وعدد وحدات المنفعة التي يحصل عليها مقابل كل كوب من تلك الأكواب:

2. احسب المنفعة الحدّيّة لكل كوب من الأكواب الخمسة.

عدد أكواب الشاي	المنفعة الكلّيّة
صفر	صفر
1	40
2	70
3	90
4	100
5	100

تدريب (2)



1. تستهلك فاطمة كيلوجراماً واحداً من البرتقال يومياً،
إذا علمت أن الكيلوجرام الواحد يتكون من 4 حبات، وأن المنفعة الحدّيّة لكل حبة كما في الجدول التالي:

الحبة	المنفعة الحدّيّة
1	17
2	13
3	5
4	1

2. من الجدول أعلاه احسب المنفعة الكلّيّة التي تحصل عليها فاطمة عند استهلاك عدد حبات البرتقال.

1.2 توازن المستهلك في حالة شراء سلعة واحدة

لنفترض أن أحد المستهلكين بصدد شراء سلعة معينة وهى الطماطم، وقرر في ذهنه الآتي:

شراء 3 كيلوجرامات إذا كان ثمن الكيلو 1000جنيه، أو شراء 6 كيلوجرامات إذا كان السعر 500 جنيه.

فإذا كان السعر 1000جنيه فإن هذا المستهلك يرغب في شراء 3 كيلوجرامات فقط، إذ أنه ينظر إلي كل من الكيلو الأول والثاني والثالث، على أنه أفضل من ال 1000كيلو، أو بعبارة أوضح فإن المنفعة التي يحصل عليها المستهلك من شراء الكيلو الأول أو الثاني أو الثالث، أكبر من المنفعة التي يمكن أن يحصل عليها، لو أنه أنفق ال 1000جنيه في شراء أية سلعة أخرى أكبر من المنفعة التي يحصل عليها من استهلاك الكيلو الرابع.

أما إذا كان السعر 500جنيه، فإن هذا المستهلك يرغب في شراء 6 كيلجرامات و بدلاً عن 3 كيلوجرامات؛ لأنه في هذه الحالة يفضل الكيلو الرابع والخامس والسادس على ال 500اجنيه، أو بعبارة أخرى، فإن المنعفة التي يحصل عليها من شراء الكيلو الرابع أو الخامس أو السادس، أكبر من المنفعة التي يحصل عليها، لو أنه أنفق الـ500جنيه في شراء أية سلعة أخرى، غير أن المستهلك يرى في ذات الوقت، أن ال500اجنيه أفضل من الكيلو السابع من الطماطم، أو بعبارة أخرى، فإن المنفعة التي يمكن أن يحصل عليها من إنفاق ال500اجنيه على أية سلعة أخرى أكبر من المنفعة التي يحصل عليها من استهلاك الكيلو السابع.

ونحصل من هذا التحليل إلي أن المستهلك، سيمضي في شراء وحدات متعاقبة من أية سلعة إلي أن يصل إلي الوضع الذي تصبح عنده منفعة الوحدة الأخيرة، أي المنفعة الحدّيّة – محسوبة بوحدات النقود مساوية لسعر السلعة).

ومن المثال الذى سقناه يمكننا أن نقول: إن المنفعة الحدّيّة للكيلو الثالث من الطماطم – مقومة بوحدات النقود – تتعادل مع سعر السوق، عند السعر 1000جنيه، ولذلك فالمستهلك يتوقف عن شراء الطماطم عند الكيلو الثالث، وعليه فهذه هى الوحدة الحدّيّة (الأخيرة) من السلعة في خطة إنفاق هذا المستهلك. يتمثل الوضع التوازني للمستهلك في هذه الحالة في شراء 3 كيلوجرامات من الطماطم.

كذلك يمكننا القول إن المنفعة الحدّيّة للكيلو السادس من الطماطم – مقومة بوحدات النقود – تتعادل مع سعر السوق عند السعر 500اجنيه، ولذلك يتوقف المستهلك عن شراء الطماطم عند الكيلو السادس، يمثل هذا الكيلو الوحدة الحدّيّة (الأخيرة) من السلعة، في خطة إنفاق المستهلك. وهنا يتمثل الوضع التوازني للمستهلك في شراء 6 كيلوجرامات من الطماطم.

وجملة القول فإن توازن المستهلك في حالة شراء سلعة واحدة، يتحقق عندما تتعادل المنفعة الحدّيّة (منفعة الوحدة الأخيرة من السلعة) للسلعة – محسوبة بوحدات النقود – مع سعر السلعة.

2.2 توازن المستهلك باستخدام المنفعة الحدّيّة

قبل أن نشرع في شرح آلية تحقيق التوازن لدى المستهلك باستخدام فكرة المنفعة الحدّيّة، ينبغي لنا التأكيد على أن تحليل سلوك المستهلك وفق هذه النظرية ينبني على فرضية أساسية هي السلوك الرشيد للمستهلك، أي أن النظرية، تفترض أن المستهلك شخص عاقل ورشيد، ويسعى إلى تحقيق أقصى منفعة ممكنة من إنفاقه لدخله المحدود. ويتحقق توازن المستهلك بالنسبة إلى جميع السلع التي يستهلكها، عندما تتساوى المنافع الحدّيّة للنقود المنفقة على جميع السلع. أي عندما تكون منفعة الجنيه المنفق على السلعة (أ) مساوية لمنفعة الجنيه المنفق على السلعة (ب) أو أية سلعة أخرى.

يصاغ شرط التوازن للمستهلك رياضياً كالآتي:

$$\frac{\text{م ح أ}}{\text{س أ}} = \frac{\text{م ح ب}}{\text{س ب}} = \text{.....} = \frac{\text{م ح ي}}{\text{س ي}} = \textbf{المنفعة الحدّيّة}$$

حيث إن:

م ح = المنفعة الحدّيّة للسلعة س = سعر السلعة

أ، ب، ي: تمثل السلع المتاحة لدى المستهلك.

وإذا إفترضنا أن المستهلك ينفق كل دخله المحدود (د) على السلع أ،ب،ي فيمكن التعبير عن ذلك رياضياً كما يلي:

د = أ س$_{أ}$ + ب س$_{ب}$ + ي س$_{ي}$.

ولتوضيح فكرة توازن المستهلك نأخذ المثال التالي. لنفترض أن لدينا سلعتين فقط أ، ب، وأن سعر السلعة (أ) هو (س$_{أ}$ = 20)، وسعر السلعة (ب) هو(س$_{ب}$ = 10)، والدخل (د) هو 150

دينار. والجدول أدناه يوضح الكميات المستهلكة من السلعتين أ، ب، والمنافع الحدّيّة المرتبطة بالوحدات المستهلكة من هاتين السلعتين والمنافع الحدّيّة للنقود (التي تساوي م ح).

الوحدات المستهلكة من السلعة أ (كأ)	م ح أ	م ح أ / سأ	الوحدات المستهلكة من ب (كب)	م ح ب	م ح ب / سب
1	500	25	1	300	30
2	440	22	2	280	28
3	360	18	3	260	26
4	320	16	4	240	24
5	260	13	5	220	22
6	200	10	6	200	20
7	120	6	7	160	16
8	40	2	8	100	10

يتضح من الجدول أعلاه، أن هناك ثلاث توليفات من السلعة أ والسلعة ب، تحقق شرط التوازن م ح أ / سأ = م ح ب / سب. وهذه التوليفات هي:

(أ = 2، ب =5)، (أ =4، ب=7)، (أ =6، ب=8)

والسؤال الذي يطرح نفسه هو: ما هي تلك التوليفة من السلعتين التي يجب على المستهلك أن يختارها،مع العلم أن التوليفات الثلاث تُعظِّم المنفعة لدى المستهلك، وللإجابة عن هذا السؤال، يجب أن تتذكر بأن المستهلك مقيد بمستوى دخله المحدود المتاح لديه، والذي يحدد مستوى إنفاقه على السلعتين. كما يجب أن نتذكر أيضاً أن المستهلك شخص رشيد يسعى لتعظيم منفعته، من خلال إنفاقه لكل دخله المحدود على السلعتين المتاحتين أمامه. وبتطبيق هذه النقاط جبرياً على قيد الدخل نحصل على الآتي:

التوليفة الأولى: أ سأ + ب سب = 90 < د

التوليفة الثانية: أ سأ + ب سب = 150 = د

التوليفة الثالثة: أ سأ + ب سب = 200 > د

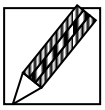
وبالتالي يتضح الآن أن التوليفة الثانية، هي التي يمكن أن تَعظِّم المنفعة للمستهلك، وبالتالي تحقق التوازن للمستهلك، المتمثل في استهلاك 4 وحدات من السلعة أ و7 وحدات من السلعة ب.

أسئلة تقويم ذاتي



1- عرف: المنفعة الحدّيّة، والمنفعة الكلّيَّة.
2- على ماذا ينص قانون تناقص المنفعة الحدّيّة؟
3- اشرح المقصود بفكرة فائض المستهلك.

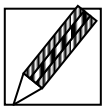
تدريب (3)



أكمل الجدول التالي:

الكمية المستهلكة	المنفعة الكلّيَّة للسلعة "س"	المنفعة الحدّيّة للسلعة "س"	المنفعة الكلّيَّة للسلعة "ص"	المنفعة الحدّيّة للسلعة "ص"
0	0	-	0	-
1	10	-	6	-
2	18	-	11	-
3	24	-	15	-
4	28	-	18	-
5	30	-	20	-

تدريب (4)



1- احسب المنفعة الحدّيّة للدينار المصروف على السلعتين " س / ص " من خلال التدريب رقم "3" إذا علمت أن سعر " س / ص " هو (2/1) على التوالي.

2- حدد المجموعات من السلعتين " س " و "ص " التي تتساوى عندها المنفعة الحدّيّة للدينار.

الخلاصة

قامت هذه الوحدة بتحليل سلوك المستهلك الذى يُفترض أنّه يسعى لتعظيم منفعته، وقد استخدمت طريقتان للتحليل هما:-

أولاً: طريقة المنفعة الحدّيّة التي إفترضنا خلالها أن المنفعة يمكن قياسها عددياً.

ثانياً: طريقة منحنيات السواء، التي إفترضنا خلالها أن المنفعة غير قابلة للقياس " منفعة ترتيبية".

- لقد بينا أن المنفعة، هى الإشباع الذى يحصل عليه المستهلك عند استهلاكه السلع والخدمات. ويطلق على المنفعة التي يحصل عليها المستهلك، من جميع الوحدات التي يستهلكها " المنفعة الكلّيَّة" أما التغيير في المنفعة نتيجة تغيير الكمية المستهلكة بوحدة واحدة، فتسمى " المنفعة الحدّيّة"، ويمكن التفكير في المنفعة الحدّيّة، على أنها تمثل المنفعة المشتقة من الوحدة المستهلكة الأخيرة أو الإضافية.
- إن المنفعة الحدّيّة التي يحصل عليها المستهلك من وحدات متتالية من السلع تتناقص وباستمرار، وهذا ما أسميناه قانون المنفعة الحدّيّة.
- خلال استخدامنا طريقة المنفعة الحدّيّة، ذكرنا أن المستهلك يصل إلي تعظيم منفعته عندما يتحقق شرطان في نفس الوقت، وهما أن تكون المنفعة الحدّيّة لآخر وحدة نقود مصروفة على جميع السلع متساوية، وأن ينفق المستهلك كامل دخله، والمنفعة الحدّيّة لوحدة النقود، هى ناتج قسمة المنفعة الحدّيّة للسلعة على سعر تلك السلعة.
- تسمى النقطة التي يعظم المستهلك منفعته عندها " توازن المستهلك"، وهى التي تتحدّد عندها الكميات التي يجب أن يستهلكها ذلك المستهلك من كل سلعة من السلع ومن خلال حالة التوازن، نكون قد حصلنا على نقطة جدول " منحنى" الطلب لكل سلعة من السلع. وذلك عند ربط علاقة الكمية المستهلكة " المطلوبة" من كل سلعة مع سعرها.
- للحصول على نقطة أخرى على جدول "منحنى"الطلب على سلعة من السلع، نغير سعر هذه السلعة مع تثبيت كل من ذوق المستهلك " ممثلاً بجدول المنفعة"، ودخل المستهلك وأسعار السلع الأخرى، لنحصل على حالة توازن جديدة، نحصل من خلالها على نقطة

أخرى على جدول "منحنى" الطلب على هذه السلعة عن طريق ربط الكمية الجديدة المستهلكة "المطلوبة" مع السعر الجديد.

لمحة مسبقة عن الوحدة الدراسية التالية

بعد أن استعرضنا خلال هذه الوحدة سلوك المستهلك لتعظيم منفعته في ضوء دخله وأسعار السلع، سنقدم لك خلال الوحدة التالية " الرابعة "، تحليلاً لسلوك المنتج من ناحيتين مهمتين: الإنتاج، وتكلفة الإنتاج.

وستتضمن هذه الوحدة التَعرُّف على العملية الإنتاجية من خلال شرح وتوضيح الإنتاج، وعواملـه ودالّـة الإنتـاج، وقـوانين الإنتاجيـة. ثـم ننتقـل لموضـوع التكـاليف، حيـث نقـوم بترجمـة العلاقات الفنية بين المدخلات والمخرجات إلي علاقات نقدية بين أنواع التكاليف، ومستويات الإنتاج المختلفة. ونتعرف على كيفية احتسابها،ورسمها بيانياً.

إجابات التدريبات

تدريب (1)

لاحظ أن التغيير في الكمية المستهلكة على طول الجدول يساوي وحدة واحدة " كوباً واحداً من الشاي" أي أن المقام في القانون" المنفعة الحدّيّة

$$= \frac{\text{التغيير في المنفعة الكلّيَّة}}{\text{التغيير في الكمية المستهلكة}}$$

يساوى واحداً صحيحاً دائماً، فالمنفعة الحدّيّة في هذه الحالة تساوى التغيير في المنفعة الكلّيَّة، وعليه فإن المنفعة الحدّيّة لكوب الشاي الأول هى (40) وحدة منفعة (40−0= 40)، والمنفعة الحدّيّة لكوب الشاي الثاني، هي (30) وحدة منفعة (70−40=30)، وبنفس الطريقة فإن المنفعة الحدّيّة لكوب الشاي الثالث والرابع و الخامس هى (20، 10، 0)،على التوالي، وعلى ضوء النتائج التي تحصلنا عليها يمكننا تكوين الجدول التالي:

عدد أكواب الشاي	المنفعة الكلّيَّة	المنعة الحدّيّة
0	صفر	–
1	40	40
2	70	30
3	90	20
4	100	10
5	100	0

لاحظ أن قانون تناقص المنفعة الحدّيّة يسري منذ الوحدة الثانية، حيث تتناقص المنفعة الحدّيّة من مستوى 40 وحدة منفعة للكوب الأول، إلي 30 –20 –10 –0 للأكواب (2/ 3/ 4/ 5) على التوالي.

تدريب (2)

الجدول الوارد في التدريب يبيِّن لنا، أن المنفعة الحدّيّة لحبات البرتقال مختلفة. لاحظ أن المنفعة التي تحصل عليها فاطمة من الحبة الأولى هى (17) وحدة منفعة، والمنفعة الحدّيّة التي تحصل عليها من الحبة الثانية هى (13) وحدة منفعة، وبالتالى فإن المنفعة الكلّيَّة التي تحصل عليها عند استهلاكها الحبتين الأولى و الثانية هى (30) وحدة منفعة. وبنفس الطريقة يمكننا القول إن المنفعة الكلّيَّة التي تشتقها فاطمة من الحبات الثلاث الأول هى (35) وحدة منفعة، أمَّا بالنسبة لكيلوجرام البرتقال بالكامل 4 حبات، فالمنفعة الكلّيَّة (36) وحدة منفعة

تدريب (3)

الكمية ك	المنفعة الكلّيّة للسلعة س	المنفعة الحدّيّة للسلعة س	المنفعة الكلّيّة للسلعة ص	المنفعة الحدّيّة للسلعة ص
0	0	–	0	–
1	10	10	6	6
2	18	8	11	5
3	24	6	15	4
4	28	4	18	3
5	30	2	20	2

تدريب (4)

الكمية ك	المنفعة الحدّيّة للدينار المصروف على س	المنفعة الحدّيّة للدينار المصروفة على ص
0	–	–
1	5	6
2	4	5
3	3	4
4	2	3
5	1	2

ب- هنالك أربع مجموعات تتساوى عندها المنفعة الحدّيّة للدينار المصروف على السلعة هى:

المجموعة 1: هى وحدة واحدة من"س" ووحدتان من "ص".

المجموعة 2: وحدتان من "س" وثلاث وحدات من "ص".

المجموعة 3: ثلاث وحدات من "س" وأربع وحدات من "ص".

المجموعة 4: أربع وحدات من "س" وخمس وحدات من "ص".

مسرد المصطلحات

- **المنفعة** Utility

الإشباع أو الرضا الذى يحصل عليه المستهلك، عندما يستهلك السلع.

- **المنفعة الحدّيّة** Marginal Utility

التغيير في المنفعة الكلّيّة، نتيجة لتغيير الكمية المستهلكة بمقدار وحدة واحدة.

- **قانون تناقص المنفعة الحدّيّة** Law Of Diminishing Marginal Utility

قانون ينص على تناقص المنفعة الحدّيّة التي يحصل عليها المستهلك، عندما يستهلك وحدات متتالية من هذه السلعة، أي أن المنفعة الحدّيّة لكل وحدة تكون أقل من المنفعة الحدّيّة لسابقتها.

- **منحنى السواء** Indifference Curve

منحنى يمثل المجموعات المختلفة من السلع، التي تعطي المستهلك نفس المستوى من المنفعة.

- **المنفعة الكلّيّة** Total Utility

المنفعة التي يحصل عليها المستهلك، عندما يستهلك كمية من سلعة أو مجموعة من السلع.

- **توازن المستهلك** Consumer Equilibrium

النقطة التي تمثل مستوى الكميات التي يستهلكها المستهلك من السلع؛ ليحصل على أعلى مستوى ممكن من المنفعة حسب دخله، ومستوى الأسعار السائدة.

المراجع

1- عبد الفتاح عبد السلام وآخرون، **مقدمة في التحليل الاقتصادي الجزئي**، منشورات مركز البحوث الاقتصادية، بنغازي: 1995.

2- محمد خليل برعي، **الأسعار**. مكتبة نهضة الشرق، القاهرة: 1979.

3- محمد محروس إسماعيل وأحمد محمد مندور، **مبادئ الاقتصاد الجزئي**. مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1992.

4- سامي خليل، **النظرية الاقتصادية**. تحديد أسعار السلع والخدمات، مكتبة غريب، القاهرة: 1983.

5- محمد حسن صوان، **أساسيات علم الاقتصاد الجزئي**. دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان: 1999.

6- محمد محمود النصر وعبد الله محمد شامية، **مبادئ الاقتصاد الجزئي**. دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان: 2002.

7- عبد المنعم السيد على، **مدخل في علم الاقتصاد**. الجامعة المستنصرية، بغداد: 1979.

8- محمد على الليثي، **التحليل الاقتصادي**. دار الجامعة المصرية، الإسكندرية: 1983.

9- نعمة الله نجيب، **أسس علم الاقتصاد**. مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية: 1988.

10- محمد حامد دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي**. منشأة المعارف، الإسكندرية: 1982.

11- محمد زكي المسير، **أصول الاقتصاد**. دار النهضة العربية، القاهرة: 1986م.

12 - محمد على الليثي و محمد محروس إسماعيل، **مقدمة في علم الاقتصاد، الجزء الأول، الاقتصاد الجزئي**. كلية التجارة، جامعة الإسكندرية: 1988.


الوحدة الرابعة
التكاليف والإنتاج

محتويات الوحدة

الموضوع	الصفحة
مقدمة	**86**
تمهيد	86
أهداف الوحدة	87
1. تعريف الإنتاج	**88**
2. عوامل الإنتاج	**89**
3. دالة الإنتاج	**90**
4. قوانين الإنتاجية	**90**
5. قانون تناقص الغلّة	**93**
6. تكاليف الإنتاج	**98**
1.6 أنواع التكاليف	98
2.6 الفترة الزمنية	100
3.6 تكاليف الإنتاج فى الفترة القصيرة	101
4.6 تكلفة الوحدة في الفترة القصيرة	103
5.6 عرض المنتج	105
7. قانون العرض	**107**
8. انتقال منحنى العرض	**108**
9. مرونة العرض السعرية	**112**
الخلاصة	**114**
لمحة مسبقة عن الوحدة التالية	**115**

الموضوع	الصفحة
إجابات التدريبات	115
مسرد المصطلحات	117
المراجع	118

المقدمة

تمهيد

عزيزي الدارس – أهلاً بك فى الوحدة الرابعة من مقرر مبادئ الاقتصاد، ولقد تناولنا في الوحدة السابقة تحليل سلوك المستهلك، الذى يمثل أحد طرفي السوق، ونتناول فى هذه الوحدة التكاليف والإنتاج، وتمثل التكاليف حجر الأساس لفهم وتحليل سلوك المنتج، ودراسة التكاليف تتطلب معرفة وثيقة بعملية الإنتاج وتفاصيلها.

ولهذا تتضمن هذه الوحدة تعريف العملية الإنتاجية، وبهذا سوف نبدأ هذه الوحدة بتعريف الإنتاج وعوامله، ودالة الإنتاج، وقوانين الإنتاجية.. وسوف نميز بين المدى القصير، والمدى الطويل.

فى النصف الثانى من هذه الوحدة تقريباً ننتقل إلى الحديث عن التكاليف، حيث نقوم بترجمة العلاقات الفنية بين المدخلات والمخرجات إلى علاقات نقدية بين أنواع التكاليف ومستويات الإنتاج المختلفة. ونتعرف كيفية احتسابها ورسمها بيانياً.

إن تكاليف الإنتاج تمثل مفهوماً رئيساً، تقوم عليه نظرية المؤسسة، وبالتالي فهو يمثل مطلباً سابقاً لفهم طبيعة قرارات إنتاج السلعة وعرضها فى السوق؛ ولذلك سوف نحاول تقديم تكاليف الإنتاج بشكل واضح وبسيط، مستعينين بالأمثلة والرسوم البيانية آملين أن تجد ذلك مثيراً لاهتمامك، وأن يساعدك على فهم الكثير من الحقائق عن سلوك المؤسسات.

أهداف الوحدة



عزيزي الدارس،

بعد الانتهاء من دراسة هذه الوحدة، نأمل أن تكون قادراً على أن:-

1. **تعرّف** الإنتاج.
2. **تحدّد** عوامل الإنتاج.
3. **تفهم** دالة الإنتاج.
4. **تعدد** قوانين الإنتاجية.
5. **تعرّف** قانون تناقص الغلَّة.
6. **تشرح** تكاليف الإنتاج.
7. **توضّح** قانون العرض.
8. **تناقش** انتقال منحنى العرض.

1. تعريف الإنتاج

الإنتاج هو عملية تحويل الأشياء من صورتها الحالية، إلى صورة أخري أكثر قدرة على إشباع منفعة، وتتم عملية التحويل هذه بإحدى ثلاث عمليات: تحويلية،أو زمانية، أومكانية، وبالتالي يمكن أن نُعرِّف الإنتاج لكل عملية كالآتي:-

1- الإنتاج عن طريق العمليات التحويلية

عبارة عن تغيير صورة الأشياء الموجودة في الطبيعة إلى صورة جديدة، تكون فيها أكثر إشباعاً لرغبة أو حاجة معينة، مثلاً:عملية إنتاج الخبز، تبدأ من زراعة القمح، ثم تحويله إلى خبز مصنّع، وكلها عمليات إنتاجية.

2- الإنتاج الزماني

هو نقل الوقت الذي تُعرض فيه السلعة من زمن إلى زمن آخر في المستقبل، والشرط لإتمام هذه العملية أن تكون السلعة قابلة للتخزين. مثلاً: تخزين بعض السلع عندما يزداد المعروض منها عن الحاجة، حتى لا تميل الأسعار للانخفاض الشديد، ثم تعرض فيما بعد بكميات أكبر، إذن التخزين يعمل على انتظام الكمية المعروضة من السلع في السوق، بحيث لا تحدث تقلبات في أسعارها على مدار السنة، كما في السلع الزراعية الموسمية مثلاً.

3- الإنتاج المكاني

عبارة عن تحقيق منفعة عن طريق نقل السلع من أماكن إنتاجها، إلى مناطق الطلب عليها، ويشترط أن تكون السلع قابلة للنقل دون التعرُّض للتلف، كما يجب أن تكون تكلفة النقل معتدلة.

مثلاً:بعض السلع لا تنتج إلا في أماكن محدودة، فالسمك لا يمكن صيده إلا في البحار والأنهار، وبالتالي يجب نقله إلى أماكن الطلب البعيدة.

2. عوامل الإنتاج Factors of production

يتطلب خلق المنفعة أو الإنتاج الاستعانة بعوامل محددة، أطلق عليها اسم عوامل الإنتاج، أو عناصر الإنتاج لأنه نتيجة لتفاعلها تتم العملية الإنتاجية، وقد قسمت هذه العوامل إلي أربعة عوامل هي:-

العمل، ورأس المال، والأرض، والتنظيم (الإدارة) وفيما يلي تعريف لكل من تلك العوامل الأربعة:

(أ) العمل Labor

وهو كل مجهود ذهني أو عضلي يبذله العامل، من أجل منافع جديدة لإشباع حاجات المجتمع مقابل أجر معين.

ويعدّ العمل من أهم عناصر الإنتاج، إذ لا يمكن إنتاج أي سلعة أو خدمة دون مساهمته، وتتعدد أنواع العمل، فمنها:

العمل اليدوي الذي لا يتطلب أكثر من المجهود العضلي، كأعمال البناء والزراعة والرعي،

العمل الذهني أو الفكري، وهو الذي يتطلب إعمال العقل، والفكر، والمهارة، مثل ما يقوم به الأساتذة، والكتاب، والشعراء...

وعموماً فالعمل يسهم في العملية الإنتاجية بخدماته فقط وليس بذاته.

(ب) رأس المال Capital

رأس المال، هي الأشياء التي تشترك في العملية الإنتاجية مع العناصر الأخرى، بحيث تجعل الناتج أكبر حجماً، وهى عبارة عن الآلات والمباني، والمعدات، والمخزون من المواد الأولية، والسلع البسيطة، أو ناقصة الصنع، ويختلف عن غيره من العناصر الأخرى، في أنه من صنع الإنسان مباشرة. ويمكن تقسيم رأس المال إلى قسمين رئيسين هما:-

- **رأس المال الثابت، ويشمل المباني والمعدات والآلات وغيرها.**
- **رأس المال المتداول (العامل)، وهو عبارة عن مستلزمات الإنتاج، اللازمة لتشغيل الوحدات الإنتاجية، مثل المواد الخام والوقود وغيره.**

(ج) الأرض (الموارد الطبيعية)

وتشمل الأرض وما عليها، وما يحيط بها، وما في باطنها من ثروات طبيعية، كالأراضي الزراعية، والغابات، والأنهار، والبحار، والأسماك، ومساقط المياه، والمعادن، ويشترط أن يكون لهذه الموارد قيمة أو سعر، ولا يشترط أن تكون القيمة نقدية، وأن تساهم في العملية الإنتاجية، والأرض هبة من هبات الله.

(د) التنظيم (الإدارة): Entrepreneurship (Management)

وهو عملية التوليف والمزج والتنسيق بين عوامل الإنتاج الرئيسة في الوحدة الإنتاجية، حيث تتم العملية الإنتاجية، وهذه هي وظيفة الإدارة أو المنظِّم. المنظِّم يقوم بالتخطيط، ويتحمل كل مخاطر العملية الإنتاجية،لذلك يعدّ التنظيم من أهم عناصر الإنتاج.

3. دالة الإنتاج production Function

دالَّة الإنتاج تعبر عن العلاقة الفنية التي تربط بين كمية الإنتاج التي نحصل عليها، وبين كمية عوامل الإنتاج المستخدمة في ظل التكنولوجيا المعروفة. ومن الممكن أن تتغير العلاقة بين عناصر الإنتاج والكمية المنتجة، وفي هذه الحالة نقول إنه قد حدث انتقال في دالة الإنتاج، ويحدث هذا نتيجة للتقدم التكنولوجي.

مثلاً:- إذا تمكنا من إنتاج قدر أكبر من الإنتاج لأي سلعة، بقدر أقل من مستلزمات الإنتاج، أو أننا قمنا بإنتاج قدر أكبر من الإنتاج، باستخدام نفس القدر من عوامل الإنتاج،ففي هذه الحالة حدث انتقال في دالَّة الإنتاج.

4. قوانين الإنتاجية

قوانين الإنتاجية توضح لنا ما يحدث لمستوى الإنتاج، عندما نثبت جميع عناصر الإنتاج (أي نعتبر أنها لا تتغير)، باستثناء عامل أو عنصر واحد فقط نتركه يتغير، مثلاً: نفترض أن عناصر الإنتاج هما فقط العمل ورأس المال، وأننا نقوم بإنتاج سلعة معينة، وأن رأس المال ثابت لا يتغير،إذن قوانين الإنتاجية تبين لنا ما هو تأثير التغيير في وحدات العمل (عنصر متغير)،علي الكمية المنتجة أو علي مستوى الإنتاج.

ومن قوانين الإنتاج المعروفة:

أولاً: الإنتاجية الكلّيّة: Total product

وهي عبارة عن إجمالي الإنتاج المتحصل عليه عند مستويات مختلفة، من أحد عناصر الإنتاج، على افتراض ثبات الكمية المستخدمة من العناصر الأخرى.

ثانياً: الإنتاجية المتوسطة: Average product

وهي عبارة عن متوسط ما يضيفه كل عامل إلى الناتج الكلي، ويتم ذلك عن طريق قسمة الإنتاج الكلي على عدد العمال الذين ساهموا في الإنتاج (باعتبار العمل متغيراً، وثبات بقية العوامل).

الإنتاجية المتوسطة للعمل = الإنتاجية الكلّيّة

عدد العمال

ثالثاً: الإنتاجية الحديّة: Marginal productivity

وهي إنتاج الوحدة الأخيرة من وحدات العنصر المتغير، أي الإضافة إلى الناتج، التي تنجم عن زيادة عنصر الإنتاج المتغيرة بوحدة واحدة، وتقاس كما يلي:-

الإنتاجية الحديّة للعمل = التغيير في الإنتاجية الكلّيّة

التغيير في عدد العمال

الجدول التالي يبيّن الإنتاجية الكلّيّة والحديّة والمتوسطة لعنصر العمل بوصفه عنصراً متغير مع اعتبار أن رأس المال وبقية العوامل ثوابت:-

كمية رأس المال	وحدات العمل	الناتج الكلي	الناتج المتوسط	الناتج الحدي
100	0	0	–	–
100	1	10	10	10
100	2	22	11	12
100	3	36	12	14
100	4	47	11.75	11
100	5	56	11.2	9

من الجدول، يمكن أن نحسب الآتي:

1- الناتج المتوسط عند عنصر العمل يساوي2.

الناتج الكلي

عدد العمال =22= 11

2

الناتج المتوسط عند عنصر العمل 4

= الناتج الكلي = 42 = 11.75

عدد العمال 4

وهكذا يتم حساب الناتج المتوسط

2- الناتج الحدي للعمل عند عنصر العمل 2

= التغيير في الناتج الكلي = 22 –10 = 12

التغيير في العمل 12- 1

الناتج الحدي للعمل عند عنصر العمل 5

= التغيير في الناتج الكلي = 56-47 = 9 = 9

التغيير في العمل 5-4 1

أسئلة تقويم ذاتي

1/ عرف الإنتاج.

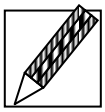
2/اذكر عوامل الإنتاج.

3/عرف دالة الإنتاج.

4/عرف قوانين الإنتاج آلاتية:

1/ الإنتاجية الكلّيَّة. 2/ الإنتاجية الحديّة

تدريب (1)



إذا كانت إحدى المؤسسات توظف 20 عاملاً وتنتج 600 وحدة فى اليوم، وعندما زادت عدد العمال إلى 25 عاملاً زاد إنتاجها إلى 800 وحدة فى اليوم، فما هو الناتج الحدى للعامل الإضافى، وما الناتج المتوسط عند توظيف 20 عاملاً، ثّم عند توظيف 25 عاملاً؟

5. قانون تناقص الغلَّة

يقرر هذا القانون أنه– في ظل فن إنتاجي معين– إذا أضفنا وحدات متماثلة من أحد عناصر الإنتاج، الموظفة في عملية إنتاجية معينة، إلى كمية ثابتة من عناصر الإنتاج الأخرى المشاركة فيها، فإن مقدار الزيادة في الناتج الكلي الناجمة من إضافة وحدات متماثلة من عنصر الإنتاج المتغير، تتزايد أولا بنسبة أكبر من نسبة زيادة الوحدات المتغيرة، ثم تأخذ بعدها حداً معيناً في التناقص.

فإذا افترضنا مثلا أن هناك قطعة أرض مساحتها ثابتة، وضع بها عدد معين من وحدات رأس المال الثابت المتمثل في الآلات اللازمة لزراعتها، مع كمية معينة ثابتة من السماد، وبدأنا زراعتها بتشغيل عامل زراعي واحد. فإذا لجأنا إلى زيادة عدد العمال، مع بقاء الأرض ورأس المال ثابتاً، فإن الناتج الكلي للمحصول الزراعي سيزداد في بادئ الأمر بنسبة أكبر من نسبة زيادة وحدات العمل، ولكن بعد حد معين سيزيد الناتج الكلي للمحصول الزراعي بنسبة أقل، أي أن متوسط الغلَّة أو الناتج لوحدة العمل يبدأ في التناقص. وسبب ذلك أن زيادة وحدات العمل، مع ثبات مساحة الأرض ورأس المال، لا يمكن أن يؤدي إلى زيادة الغلَّة أو الناتج بصفة مستمرة، وإلا لكان من السهل الحصول على كل ما يحتاجه سكان الكرة الأرضية من غذاء عن طريق مساحة صغيرة من الأرض. ونتناول المثال التالي في الجدول أدناه لتوضيح قانون تناقص الغلَّة:

جدول يوضح دالّة الإنتاج لقطعة أرض زراعية في الأجل القصير

عنصر الأرض	عنصر العمل	الناتج الكلي	الناتج الحدي	الناتج المتوسط
1	صفر	صفر	–	–
1	1	5	5	5
1	2	12	7	6
1	3	18	6	6
1	4	21	3	5.25
1	5	23	2	4.6
1	6	24	1	4
1	7	24	صفر	3.43
1	8	23	1–	2.88

أسئلة تقويم ذاتي

1. عرف قانون تناقص الغلَّة.
2. عرف الناتج الكلِّى، والناتج الحدي، والناتج المتوسط.

تدريب (2)



أكمل الجدول التالي ثم أجب عن الأسئلة التي تليه:-

عدد الماكينات	عدد العمال	الناتج الكلّى	الناتج الحدي للعمل (طن)	الناتج المتوسط للعمل
1	0	0		
1	1	20		
1	2	50		
1	3	75		
1	4	88		
1	5	100		

1. يبدأ تناقص الغلَّة بعد استخدام... من العمال.
2. على أي مستوى من إستخدام العمال يتساوى الناتج الحدى مع الناتج المتوسط على هذا المستوى؟.

في هذا الجدول يبين العمود الأول مساحة الأرض بالأفدنة، وهي في هذا المثال ثابتة وتساوي فداناً واحداً. والعمود الثاني من الجدول يشير إلى وجود زيادة مطردة في عدد العمال الذين يعملون في هذه القطعة من الأرض. والعمود الثالث يبيِّن الناتج الكلي من المحصول الزراعي.

أما العمود الرابع فهو يمثل الناتج الحدي. فمثلا الناتج الحدي للعامل الثالث يساوي 6 أرادب، ونحصل عليه بالفرق بين الناتج الكلي لثلاثة عمال، والناتج الكلي لعاملين (18-12). من الجدول تتضح لنا آلية عمل هذا القانون، من خلال تغييرات الناتج الكلي، والناتج الحدي، والناتج المتوسط لعنصر العمل. فمثلا في المرحلة الأولى، من العامل الأول وحتى العامل الثاني، نجد أن إضافة عامل إلى قطعة الأرض تساهم في زيادة الناتج الكلي بنسبة كبيرة. لذلك نجد في

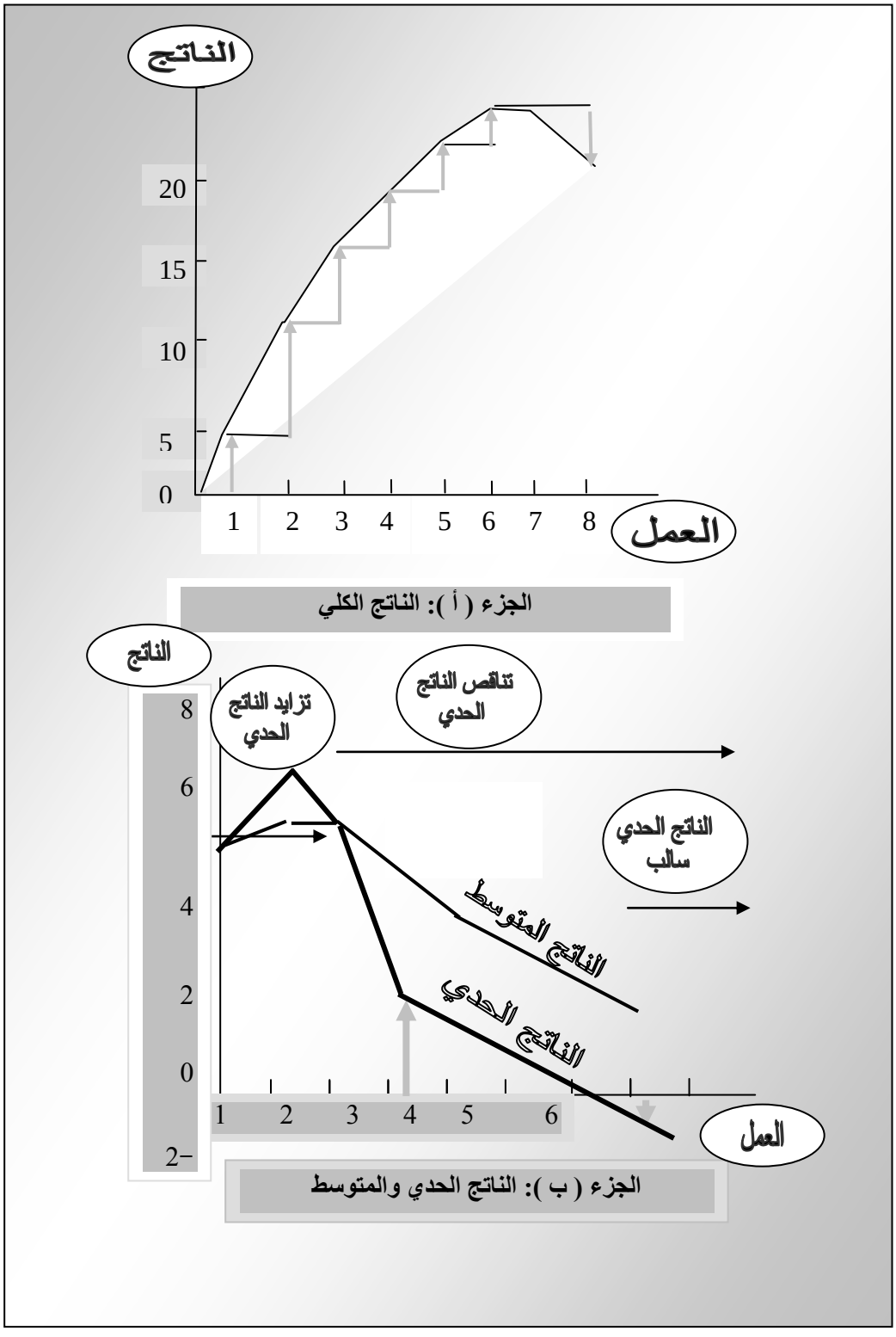
هذه المرحلة أن الناتج الحدي للعامل الثاني أكبر من الناتج الحدي للعامل الأول. ثم بعد ذلك يبدأ عمل قانون تناقص الغلَّة ابتداء من العامل الثالث، وهي المرحلة التي يبدأ فيها الناتج الحدي في التناقص، فنجد أن إضافة العامل الثالث إلى الناتج الكلي، أقل من إضافة العامل الثاني، والعامل الرابع أضافته للناتج الكلي أقل من الثالث، وهكذا.

نجد في العمود الخامس الناتج المتوسط لعنصر العمل، وهو كما أسلفنا عبارة عن حاصل قسمة الناتج الكلي على عدد العمال. فمثلا إذا أنتج عاملان معا 12 إردباً يكون الناتج المتوسط هو 6 أرادب أي (6/12)، وهكذا.

من الجدول نلاحظ أنه عندما يصل الناتج الكلي إلى أقصى قيمة له، وهي24 إردباً عندها يكون الناتج الحدي مساوياً للصفر، وذلك عند العامل السابع، ولذلك نجد أن إضافة العامل الثامن تؤدي إلى تناقص الناتج الكلي، ويصبح الناتج الحدي سالبا.

العرض البياني لقانون تناقص الغلَّة

ويمكن تمثيل بيانات الجدول أعلاه في الشكل التالي، حيث يمثل الجزء(أ)من الشكل الناتج الكلي، ويمثل الجزء (ب) الناتج الحدي، والناتج المتوسط:


الناتج
20
15
10
5
0
1 2 3 4 5 6 7 8
العمل
الجزء (أ): الناتج الكلي
الناتج
تزايد الناتج الحدي
تناقص الناتج الحدي
الناتج الحدي سالب
8
6
4
2
0
2−
الناتج المتوسط
الناتج الحدي
1 2 3 4 5 6
العمل
الجزء (ب): الناتج الحدي والمتوسط

6. تكاليف الإنتاج

يرتبط بعملية الإنتاج، تحمل تكاليف هذه العملية الإنتاجية. فلا يقبل أحد عادة على إنتاج سلعة أو خدمة ما، إلا بعد دراسة ما سيتحمله من تكاليف، وما يحتمل أن يحصل عليه من إيراد. وتعدّ التكاليف الجانب الآخر لعملية الإنتاج، ويمثل حساب تكاليف الإنتاج، أحد المسائل الحيوية في ظل الأنظمة الاقتصادية المختلفة.

1.6 أنواع التكاليف

يمكن التفرقة بين ثلاثة أنواع من التكاليف، هي: التكلفة النقدية، وتكلفة الفرص البديلة، وأخيراً التكلفة الاجتماعية والتكلفة الخاصة.

1- التكلفة النقدية

تتحمل المنشأة قيمة خدمات عوامل الإنتاج، التي تستخدمها في العملية الإنتاجية. مثال ذلك، أجور العمال، وقيمة المواد الخام، وإيجار المباني، وإهلاك المعدات والآلات، وقيمة الكهرباء والوقود، وغير ذلك من التكاليف التي تتحملها المنشأة عادة. وقد لا يقوم المشروع بدفع مقابل مباشر لبعض هذه البنود، نظراً لامتلاك أصحاب هذا المشروع للأصول التي تؤدي هذه الخدمات، مثال ذلك إيجار المبنى إذا كان يمتلكه صاحب المشروع الذي يقوم بإدارته بنفسه. وبالرغم من أن مثل هذه العوامل الإنتاجية لا تتقاضى أجراً مباشراً، إلا أنه يجب احتسابه من التكاليف التي يتحملها المنتج نقداً، لنحصل علي التكاليف الكلّيّة للسلع المنتجة.

2- تكلفة الفرصة البديلة

يواجه الفرد في معظم الأحيان عند قيامه بنشاط إنتاجي أو استهلاكي، عدة بدائل يستطيع المفاضلة بينها. فعندما يختار الفرد منا وظيفة أو مهنة معينة، مضحياً بفرص أو فرصة أخرى، فإن هذه الفرص أو الفرصة المضحى بها، هي تكلفة الفرصة البديلة. وبالتالي فإنه عند اختيار الفرد العمل في مهنة معينة دون الأخرى، أو عند تخصيص آلة لإنتاج سلعة معينة دون الأخرى فإننا نستطيع تحديد تكلفة العمل أو تكلفة الآلة. و مقدار ما يحصل عليه في العملية الإنتاجية الحالية، ولكن بأقصى ما يمكن أن يحصل عليه، إذا استخدم في وجهة أخرى. وتسمى هذه التكلفة بتكلفة الفرصة البديلة. ولنضرب مثالاً آخر لهذا النوع من التكاليف، إذا كان لدى مصنع

موارد خصصت لإنتاج سلعة معينة، وأنه كان يستطيع إنتاج سلعة أخرى بذات الموارد، فتكون تكلفة الفرصة البديلة لهذه الموارد هي مقدار الإيراد الذي يستطيع المصنع الحصول عليه من إنتاج السلعة البديلة.

3- التكلفة الخاصة والتكاليف الاجتماعية

تسعى المؤسسات الخاصة دائماً إلى تحقيق أكبر ربح ممكن، حيث إن حافز الربح هو الذي يؤدي بهذه المؤسسات إلى التوسع والاستمرار. وكما هو معروف، فإن الربح لكل من هذه المؤسسات، يتمثل في الفرق بين الإيرادات والتكاليف، وفي بعض الأحيان تختلف التكاليف الخاصة بإنتاج سلعة معينة عن التكاليف الاجتماعية.

فالتكاليف الخاصة، هي التي تتحملها الصناعة أو المؤسسة، والتي تتمثل في مدفوعاتها للحصول على احتياجاتها من عوامل الإنتاج كالأجور، والإيجارات، وقيمة المواد الخام. أما التكاليف الاجتماعية، فتتضمن بالإضافة إلى ذلك، ما يتحمله المجتمع من آثار جانبية مترتبة علي إنتاج السلعة، وللإيضاح نأخذ المثال التالي:

لنفترض أن التكلفة الخاصة لإنتاج الطن الواحد من الحديد الصلب هي (20000) دينار. ولكن تؤدي هذه العملية الإنتاجية إلى زيادة الدخان والتلوث، وبالتالي تتسبب في أضرار مثل إتلاف الزرع أو إضعاف صحة السكان، أو إفساد طلاء المساكن أو غيرها، فإذا قدرت قيمة هذه الأضرار بمبلغ (2000) دينار، فإن التكلفة الاجتماعية لإنتاج طن الصلب تكون (22000) دينار، في حين أن التكلفة الخاصة (20000) دينار فقط.

وقد يحدث عكس هذه الحالة، بمعنى أن تكون التكلفة الاجتماعية، أقل من التكلفة الخاصة. فلنفرض أن إحدى المحافظات أقامت حديقة زهور كلفت 10 ملايين دينار، فإذا كان أحد الأشخاص المقيمين بجوار الحديقة يربي النحل، ففي هذه الحالة سيجد النحل غذاء إضافياً مما ينتج عنه زيادة إنتاج العسل بمقدار مليون دينار مثلاً. وفي هذه الحالة نقول إن التكلفة الاجتماعية لهذه الحديقة، هي 9 مليون وليس 10 مليون دينار. وتظهر أهمية التفرقة بين هذين النوعين من التكاليف، عند القيام بدراسة جدوى المشروعات الاستثمارية وخاصة المشروعات المتصلة بالبنية الأساسية، ويجب في هذه الحالات أخذ مثل هذه الآثار غير المباشرة في الحسبان عند تقويم الأهمية النسبية للمشروعات المختلفة.

2.6 الفترة الزمنية

من الطبيعي أن تستغرق العملية الإنتاجية فترة من الزمن. ويختلف طول الفترة الزمنية من سلعة إلى سلعة ومن محصول إلى آخر، ونميز بين نوعين من الفترات الإنتاجية هي: الفترة القصيرة، والفترة الطويلة.

1- الفترة القصيرة الأجل

تُعرَّف الفترة القصيرة، بأنها تلك الفترة التي تطول، بحيث تسمح بتغيير كمية الإنتاج مع عدم تغيير حجم المشروع ذاته. فمن المعروف أن لكل مشروع إنتاجي قائم، حجماً معيناً يمكن معه تغيير كمية الإنتاج، عن طريق تغيير ساعات التشغيل، وذلك في الحدود الفنية المسموح بها. أما تغيير حجم المشروع، فإنه يحتاج إلى فترة زمنية أطول. وبالتالي فإنه في الفترة القصيرة الأجل، يكون هناك بعض عناصر الإنتاج ثابتة، وبعضها الآخر متغيراً. ولذلك تتحمل الوحدة الإنتاجية خلال هذه الفترة نوعين من التكاليف، هما: **التكاليف الثابتة و التكاليف المتغيرة.**

- **تعريف**

التكاليف الثابتة هي التكاليف التي تتحملها الوحدة الإنتاجية، بغض النظر عن كمية الإنتاج.

أي أن الوحدة الإنتاجية تدفع هذه التكاليف، سواء لم تنتج شيئاً أو أنتجت عند أقصى طاقتها. ومن أمثلة هذه التكاليف أجور ومرتبات الموظفين، والعمال المستديمين، وإيجار المباني المتعاقد عليها، والضرائب على العقارات الثابتة، وأقساط التأمين وغيرها. فإذا افترضنا أن إجمالي هذه التكاليف لشركة ما 100ألف جنيه، وكان إنتاجها 10 آلاف متر من الأقمشة، فإنه عندما تزيد إنتاجها إلى نصف مليون متر مع بقاء حجم الشركة على حاله فإن التكاليف الثابتة التي ستتحملها هي 100 ألف جنيه أيضاً. وإذا فرض وتوقفت عن الإنتاج كلية دون أن تقوم بتصفية المشروع، فإن التكاليف التي ستتحملها هي 100 ألف جنيه أيضاً.

تعريف: التكاليف المتغيرة هي تلك التكاليف، التي تتغير مع تغير كمية الإنتاج بالرغم من بقاء حجم المشروع علي ما هو عليه.

أي أن هذا النوع من التكاليف يتوقف على كمية الإنتاج التي ينتجها المشروع، ومن أمثلة ذلك قيمة استهلاك التيار الكهربائي، وأجور عمال اليومية، وقيمة المواد الخام وغيرها.

2- الفترة الطويلة

تُعرَّف هذه الفترة بأنها الفترة التي تستطيع الوحدة الإنتاجية خلالها، تغيير حجم المشروع، أي أنّ هذه الفترة تطول بقدر كاف يسمح للوحدة الإنتاجية بإنتاج أي كمية؛ باستخدام العمليات الإنتاجية الملائمة لحالة الطلب على منتجاتها. ولا توجد في هذه الفترة عناصر إنتاج ثابتة بمعنى أن المنشأة إذا وجدت نفسها خاسرة فإنها تستطيع تصفية المشروع، وبذلك لا تكون هناك تكاليف ثابتة. وتكون جميع التكاليف التي تتحملها المنشأة متغيرة،وتعتمد على مستوى الإنتاج الذي ترغب في إنتاجه. ومن الناحية الأخرى إذا أنخفض الإنتاج إلى الصفر، تكون التكلفة الكلّيَّة صفراً أيضاً، وذلك نتيجة لتصفية المشروع كما ذكرنا. ويختلف طول هذه الفترة الزمنية من سلعة إلى أخرى، بحسب طبيعة العملية الإنتاجية.

3.6 تكاليف الإنتاج في الفترة القصيرة

ذكرنا أن التكاليف التي تتحملها الوحدة الإنتاجية في الفترة القصيرة، هي التكاليف الثابتة والتكاليف المتغيرة، ومجموع هاتين التكلفتين يشكل التكلفة الكلّيَّة.

والجدول التالي يبيِّن هذه التكاليف عند مستويات الإنتاج المختلفة.

جدول (1)

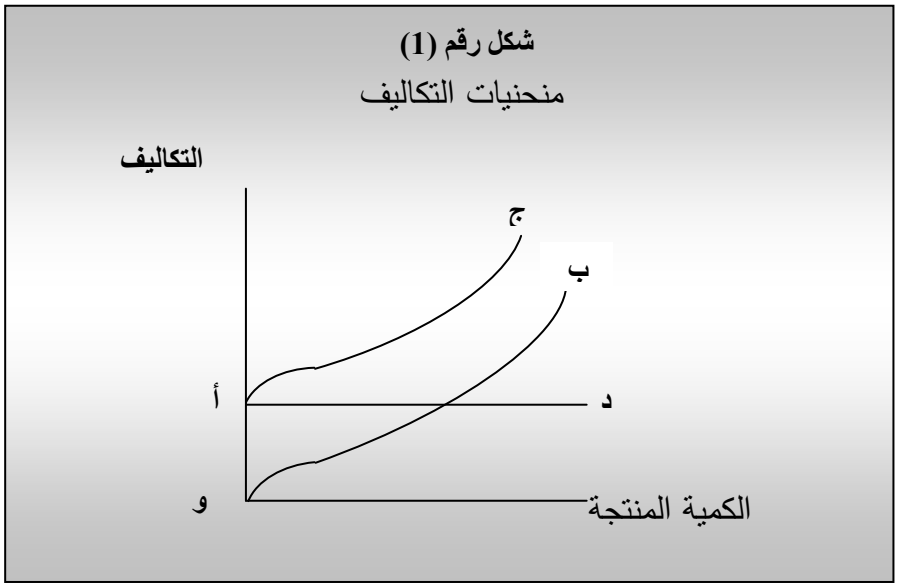
الإنتاج والتكاليف

حجم الإنتاج (1)	التكاليف الإجمالية		
	الكلّيَّة (4)	المتغير (3)	الثابتة (2)
صفر	100	صفر	100
10	100	40	140
20	100	60	160
30	100	75	175
40	100	80	180
50	100	125	225
60	100	180	280
70	100	280	380
80	100	400	500
90	100	540	640

يبيِّن هذا الجدول مستويات الإنتاج المختلفة. ويلاحظ أن التكاليف الثابتة تساوي 100 ألف دينار، وهي ثابتة بغض النظر عن مستوى الإنتاج. أما التكلفة المتغيرة فهي تساوي صفراً عندما كان مستوى الإنتاج صفراً، ثم تأخذ في الزيادة مع زيادة حجم الإنتاج. فعندما يبلغ حجم الإنتاج 40 ألف وحدة، تكون التكلفة المتغيرة 80 ألف دينار وهكذا. أما التكلفة الكلّيَّة فهي عبارة عن مجموع التكلفتين. فإذا كان مستوى الإنتاج 30 ألف وحدة، فإن المنتج يتحمل 100 ألف دينار لكونها تكاليفاً ثابتة، بالإضافة إلى 75 ألف دينار تكاليف متغيرة. وبالتالي تكون التكاليف الكلّيَّة عند هذا المستوى من الإنتاج 175 ألف دينار. وعموماً نجد أن التكلفة الكلّيَّة (أي العمود رقم 4)، تساوي مجموع التكلفتين الثابتة والمتغيرة (أي العموديين 2 – 3). ويمكن عرض هذه التكاليف بيانياً في الشكل التالي:

شكل رقم (1)

منحنيات التكاليف



نرسم على المحور الأفقي الكمية المنتجة، وعلي المحور الرأسي التكاليف. يمثل الخط المستقيم الموازي للمحور الأفقي (أد) منحنى التكلفة الثابتة،التي لا تتغير بغض النظر عن مستوى الإنتاج، أما المنحنى (وب) فهو يمثل التكلفة المتغيرة. ويلاحظ أنه ينبع من نقطة الأصل معبراً عن عدم وجود تكلفة متغيرة، إذا انخفض مستوى الإنتاج إلى الصفر. أما المنحنى (أج) فهو يمثل التكلفة الكلّيَّة، ويلاحظ أن المسافة الرأسية بينه وبين المنحنى (وب) عند النقاط المختلفة متساوية، وهي تمثل مقدار التكاليف الثابتة.

4.6 تكلفة الوحدة في الفترة القصيرة

نـود الآن معرفـة نصـيب الوحـدة المنتجـة مـن التكـاليف المختلفـة، التـي تتحملهـا الوحـدة الإنتاجية. ويتحقق ذلك بقسمة كل تكلفة على حجم الإنتاج المناظر. أي:

1. متوسط التكاليف الثابتة = التكاليف الثابتة ÷ حجم الإنتاج
2. متوسط التكاليف المتغيرة = التكاليف المتغيرة ÷ حجم الإنتاج
3. متوسط التكاليف الكلّيَّة = التكاليف الكلّيَّة ÷ حجم الإنتاج

وحيث إن التكاليف الكلّيَّة = التكاليف الثابتة + التكاليف المتغيرة، فإن متوسط التكاليف الكلّيَّة = متوسـط التكـاليف الثابتـة + متوسـط التكـاليف المتغيـرة. وبالإشـارة إلـى المثـال السـابق نسـتطيع الحصول على نصيب الوحدة من التكاليف المختلفة، وهي موضحة بالجدول التالي:

جدول (2)

تكاليف الإنتاج المتوسطة والتكلفة الحديّة

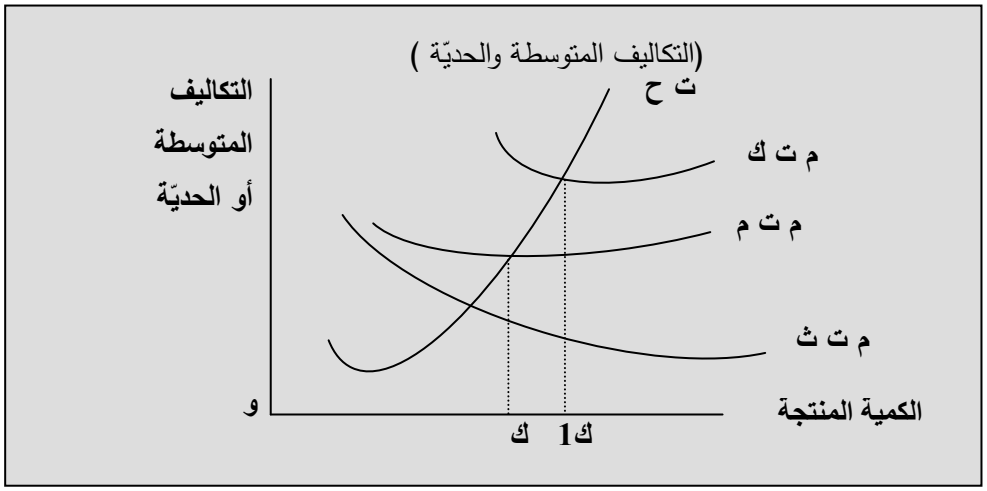
حجم الإنتاج (1)	متوسط التكاليف			التكلفة الحديّة (5)
	الثابتة (2)	المتغيرة (3)	الكلّيَّة (4)	
صفر		–		–
10	10	4	14	4
20	5	3	8	2
30	3.3	2.5	5.8	1.5
40	2.5	2	4.5	0.5
50	2	2.5	4.5	4.5
60	1.7	3	4.7	5.5
70	1.4	4	5.4	10
80	1.3	5	6.3	12
90	1.1	6	7.1	14

ويتضح من الجدول أعلاه أن متوسط التكلفة الثابتة، يتناقص باستمرار مع زيادة حجم الإنتاج. أما متوسط التكاليف المتغيرة (أي العمود رقم 3)، فيلاحظ أنه ينخفض مع زيادة الإنتاج إلى أن يصل الإنتاج إلى 40 ألف وحدة، ويكون عندها متوسط التكاليف المتغيرة 2. وبعد هذا المستوى من الإنتاج، يبدأ متوسط التكاليف المتغيرة في الزيادة ليصل إلى 3 عند مستوى الإنتاج 60 ألف وحدة، ثم 4 عند مستوى إنتاج 70 ألف وحدة وهكذا، وهذا يعبر عن تناقص إنتاجية عوامل الإنتاج المتغيرة (قانون تناقص الغلَّة). أما المرحلة الأولى فتظهر تزايد الإنتاجية الحديّة، والمتوسطة للعوامل المتغيرة، والتي يصاحبها انخفاض متوسط تكلفة الوحدة المنتجة. ويعادل متوسط التكاليف الكلّيَّة (أي العمود رقم 4) مجموع العمودين رقم (2) ورقم (3).

ونعرف الآن مفهوماً جديداً وهو **التكلفة الحديّة**. وهي عبارة: عن التغيير في التكلفة الكلّيَّة، الناتج عن تغيير حجم الإنتاج بوحدة واحدة. ونستطيع الحصول عليها عن طريق طرح رقمين متتاليين من التكاليف الكلّيَّة، ثم نقسم ناتج الطرح علي التغيير في مستوى الإنتاج. ولذلك نجد أن التكلفة الحديّة عند مستوى الإنتاج 10 آلاف وحدة،عبارة عن خارج قسمة 40(أي 140 – 100) علي 10(أي 10 – صفر)، وبهذه الطريقة نستطيع الحصول علي التكلفة الحديّة بين أي مستويين من مستويات الإنتاج.

لاحظ أننا نستطيع الحصول على التكلفة الحديّة بذات الطريقة، ولكن باستخدام التكاليف المتغيرة فقط. وفي هذه الحالة تكون النتيجة واحدة، ونستنبط من هذا نتيجة مهمة هي أن التكاليف الثابتة لا تؤثر في التكاليف الحديّة.

ويبين الشكل التالي منحنيات التكاليف المتوسطة والحديّة:



في الشكل أعلاه نرسم على المحور الأفقي الكمية المنتجة، وعلى المحور الرأسي التكاليف لكل وحدة من وحدات الإنتاج. ويمثل المنحنى (م ت ث) متوسط التكاليف الثابتة، ونلاحظ أنه يتناقص باستمرار كلما زادت الكمية المنتجة، وذلك كما هو موضح في الجدول السابق. كما يمثل المنحنى (م ت م) متوسط التكاليف المتغيرة، ويتضح من الشكل أنها تصل إلى أدنى حد لها عندما تكون الكمية المنتجة، هي (و ك). ونلاحظ أن نصيب الوحدة المنتجة من التكاليف المتغيرة، يتناقص مع زيادة الإنتاج إلى حد معين، ثم يأخذ في التزايد بعد ذلك. أما المنحنى (م ت ك)، فهو عبارة عن منحنى التكاليف الكلّيّة المتوسطة. ونلاحظ أن المسافة بين المنحيين (م ت م) و(م ت ك) تكون كبيرة عند مستويات الإنتاج المنخفضة، ثم تتناقص ويتزايد اقترابهما من بعضها كلما زاد حجم الإنتاج. ويرجع السبب في ذلك إلى تناقص متوسط التكاليف الثابتة. ونلاحظ أن أدنى حد لمتوسط التكاليف الكلّيّة، يتحقق عندما تبلغ الكمية المنتجة (و ك$_1$). أما منحنى التكلفة الحديّة فإنه يكون أسفل المنحنيات المتوسطة، عندما تكون الأخيرة في مرحلة التناقص.

5.6 عرض المنتج

يعرف العرض، بأنه الكمية التي يرغب ويقدر المنتجون أو البائعون على جعلها متاحة للبيع، عند سعر معين وفي خلال فترة زمنية معينة.

العوامل المؤثرة على العرض

تتأثر الكمية المعروضة من سلعة ما بعدة عوامل، بعضها اقتصادي يمكن قياسه، والبعض الآخر عوامل غير اقتصادية يصعب التنبؤ بها بدقة، و فيما يلي نتناول هذه العوامل:

أولاً: العوامل الاقتصادية

(أ) يعتبر السعر الذي تعرض به السلعة من أهم العوامل التي تؤثر في الكمية المعروضة من سلعة ما. فارتفاع السعر يغري البائعين بزيادة الكمية المعروضة طمعاً في الربح. أما خفض السعر، فإنه يؤدي إلى إخفاء السلعة، أو التقليل من الكمية المعروضة من قبل البائعين. هذه العلاقة بين الكمية المعروضة من السلعة وسعرها، مع افتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها، تسمى بقانون العرض.

(ب) أسعار عناصر الإنتاج فمثلاً ارتفاع الأجور، أو ارتفاع أسعار المواد الأولية، أو ارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى ارتفاع التكاليف، وبالتالي انخفاض معدلات الأرباح، ومن ثمّ انخفاض الكمية المعروضة، مع افتراض ثبات سعر السلعة. وكذلك فإن انخفاض أسعار عناصر الإنتاج يؤدي إلى خفض التكاليف، وزيادة الأرباح، وبالتالي زيادة العرض، مع افتراض ثبات سعر السلعة.

(ج) التقدم التكنولوجي.

(د) توسع الدولة في إنشاء رأس المال الاجتماعي، مثل التوسع في إنشاء طرق المواصلات، والكهرباء، والمياه، وتحسين المرافق العامة.

(و) السياسات المالية والاقتصادية للدولة، فمثلاً إذا قامت الدولة بفرض ضرائب على سلعة ما مع ثبات سعرها، فإن ذلك يؤدي الي زيادة التكاليف، وخفض الأرباح، وبالتالي خفض الكمية المعروضة.

ثانياً: العوامل غير الاقتصادية

(أ) التغيير في الظروف المناخية بالنسبة للسلع الزراعية، فمثلاً عدم نزول الأمطار بكميات كافية، يؤدي إلى نقص العرض الزراعي من المحاصيل المطرية.

(ب) الآفات الزراعية، تؤدي إلى إتلاف المحاصيل الزراعية، وقلة العرض الزراعي.

(ج) حدوث بعض الكوارث، مثل الزلازل والحرائق والعواصف.

(د) الاضطرابات وحوادث الشغب.

7. قانون العرض

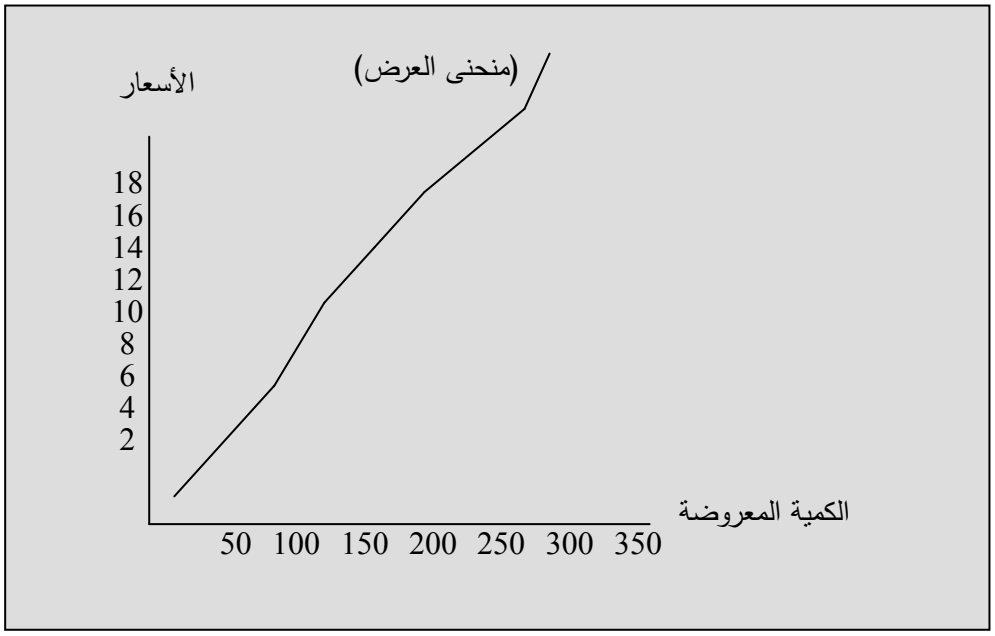
تسمى العلاقة بين الكمية المعروضة من سلعة ما، والسعر الذي تعرض به هذه السلعة، مع ثبات العوامل الأخرى، بقانون العرض. ويشير هذا القانون إلى أن الكميات التي يمكن عرضها من سلعة ما، تتغير طردياً مع سعرها. ويمكن توضيح ذلك من خلال بيانات جدول العرض التالي:

جدول العرض

السعر بالدينار	الكمية المعروضة بالوحدات
10	100
11	150
12	200
13	250
14	280
15	300

يلاحظ من الجدول أن السعر هو المتغير المستقل، وأن الكمية المعروضة هي المتغير التابع الذي يتبع السعر في تغيراته. فكلما زاد السعر كلما زادت الكمية المعروضة، وكلما انخفض السعر كلما انخفضت الكمية المعروضة تبعاً لذلك، أي أن العلاقة طردية.

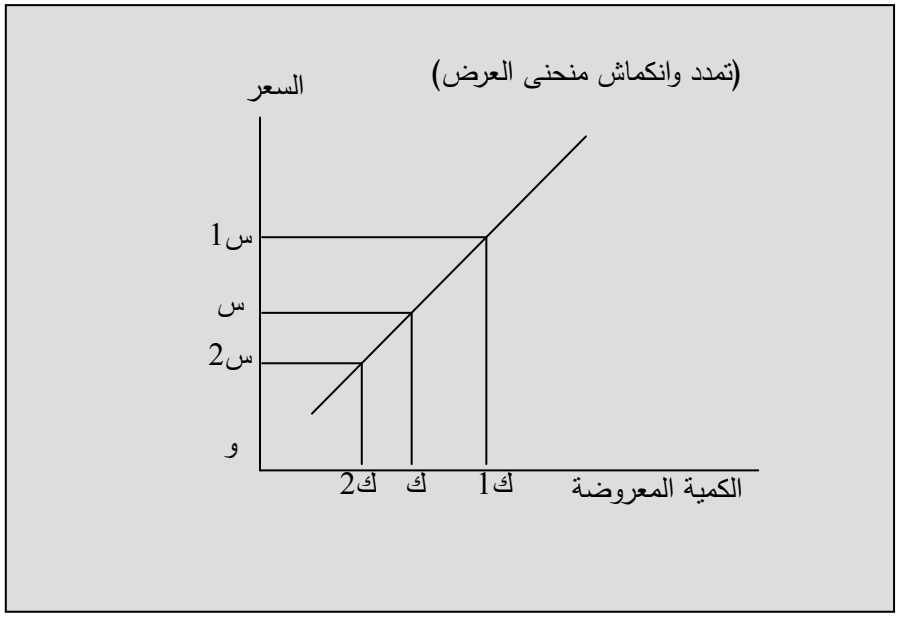
ويمكن تمثيل بيانات جدول العرض في الشكل البياني التالي، والذي يمثل منحنى العرض، حيث تقاس الكمية المعروضة على المحور الأفقي، والأسعار على المحور الرأسي:



من الشكل أعلاه، يتضح بأن منحنى العرض يتجه من أسفل إلى أعلى، من اليسار إلى اليمين، موضحاً أن العلاقة بين الكمية المعروضة وبين السعر علاقة طردية مع ثبات العوامل الأخرى.

8. انتقال منحنى العرض

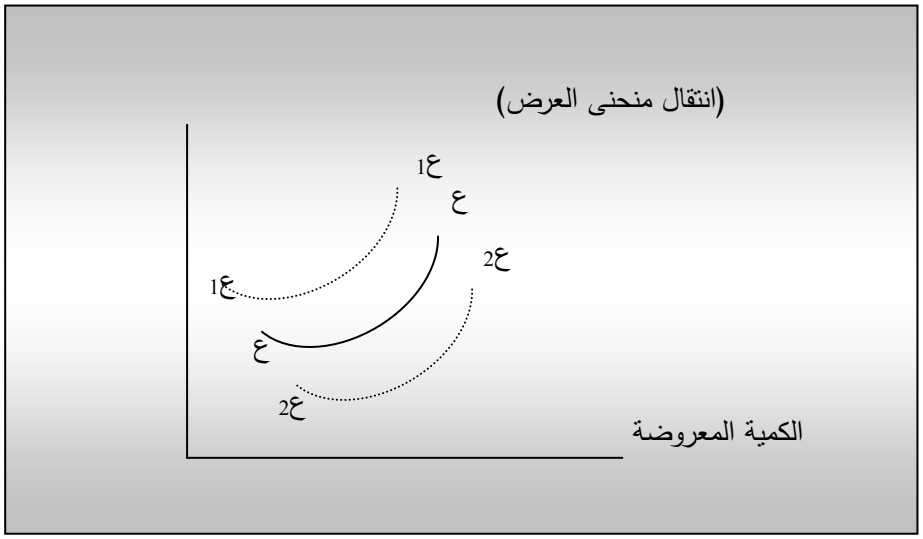
يطلق الاقتصاديون على الزيادة أو النقصان في الكمية المعروضة، نتيجة لارتفاع أو انخفاض السعر مع ثبات العوامل الأخرى، تمدد وانكماش الكمية المعروضة. وكما هو مبيَّن في الشكل البياني التالي:



من الشكل أعلاه عند السعر (وس) كانت الكمية المعروضة (وك)، وعند زيادة السعر من (وس) إلى (وس$_1$) زادت الكمية المعروضة من (وك) إلى (وك$_1$)، وتسمى مثل هذه الزيادة بتمدد العرض. وعند انخفاض السعر من (وس) إلى (وس$_2$)، نقصت الكمية المعروضة من (وك) إلى (وك$_2$)، ويسمى هذا النقصان بانكماش الكمية المعروضة. أي أن الانتقال من نقطة إلى أخرى يتم على نفس منحنى العرض، إما إلى أعلى في حالة التمدد، وأما إلى أسفل في حالة الانكماش.

أما إذا تغيرت الظروف الأخرى المؤثرة على الكمية المعروضة، مثل تغيير تكاليف عناصر الإنتاج، مع بقاء سعر السلعة على حاله، فإن منحنى العرض يتغير وينتقل بالكامل إما إلى يمين أو يسار المنحنى القديم.

فمثلاً إذا زادت تكاليف إنتاج السلعة المعروضة، مع بقاء سعرها ثابتاً، فإن منحنى العرض ينقص، أي ينتقل بالكامل إلى يسار المنحنى الأصلي. أما إذا انخفضت تكاليف إنتاج السلعة المعروضة، مع ثبات سعرها، فإن منحنى العرض يتجه بالكامل إلى يمين المنحنى الأصلي، كما هو في الشكل البياني التالي:



ع ع منحنى العرض الأصلي، ع1 ع1 منحنى العرض بعد تدخل العوامل المؤدية إلى نقص العرض، ع2 ع2 منحنى العرض بعد تدخل العوامل المؤدية إلى زيادة العرض.

أسئلة تقويم ذاتى

1. اذكر أنواع التكاليف.
2. فرق بين التكلفة الخاصة والتكلفة الاجتماعية.
3. عرف التكاليف الثابته والمتغيرة.
4. فرق بين التكاليف المتوسطة والحديّة.
5. كيف نحسب متوسط التكاليف الكلّيَّة، ومتوسط التكاليف المتغيرة؟
6. ما شكل المنحنى الذى يمثل كل نوع من أنواع التكلفة السابقة؟

عرض السوق

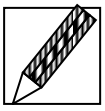
لما كان عرض سلعة معينة يتألف من عرض جميع المنتجين، الذين يقومون بعرض هذه السلعة للبيع، فإن عرض السوق من سلعة معينة، إنما هو عبارة عن التجميع الأفقي لعروض جميع المنتجين عند كل سعر، كما هو مبين في الجدول التالي:

عرض السوق

السعر	عرض البائع (أ)	عرض البائع (ب)	عــرض البــائع (ج)	عرض السوق
10	10	9	9	28
9	8	7	7	22
8	6	5	5	16
7	5	3	3	11
6	4	2	2	8
5	2	1	1	4
4	1	صفر	صفر	1

من الجدول أعلاه، وبافتراض أن عدد البائعين الذين يتعاملون في السلعة موضع البحث، عددهم ثلاثة بائعين (أ)، (ب)، (ج)، فإن عرض السوق يتكون من التجميع الأفقي لعروض البائعين الثلاثة عند كل سعر، كما هو مبيَّن بالعمود الأخير من الجدول.

تدريب (3)



إذا كان النا تج الحدى للعامل 100كلجم، والناتج الحدي للماكينة 150 كلجم، فهل تنتج المؤسسة بأقل تكلفة ممكنة؟ وإذا علمت أن أجر العامل (5) دنانير وأجره الماكينة (10) دنانير. إذا كانت إجابتك بلا، فبماذا تنصح المؤسسة أن تفعل حتى تقلل من تكاليف إنتاجها.

9. مرونة العرض السعرية

تعبر عن مدى استجابة الكمية المعروضة من سلعة ما للتغيير في سعرها. وتعرف مرونة العرض بأنها: التغيير النسبي في الكمية المعروضة، مقسوما على التغيير النسبي في السعر. وبذلك تقاس مرونة العرض السعرية بالصيغة التالية:

مرونة العرض السعرية = التغيير النسبي في الكمية المعروضة ÷ التغيير النسبي في السعر.

ورياضياً، تقاس مرونة العرض بالصيغة التالية:

$$م_{ع} = \frac{\Delta ك}{ك} \div \frac{\Delta س}{س}$$

حيث إن:

ك = الكمية الأصلية (قبل التغيير).

س = السعر الأصلي (قبل التغيير).

Δك = التغيير في الكمية المعروضة من السلعة. ونحصل عليه بطرح الكمية قبل التغيير من الكمية بعد التغيير.

Δس = التغيير في السعر. ونحصل عليه بطرح السعر قبل التغيير من السعر بعده.

م ع = معامل المرونة

وعادة ما يكون معامل مرونة العرض موجباً، وذلك نسبة للعلاقة الطردية بين السعر والكمية المعروضة من السلعة. ومن الممكن أن يكون عرض السلعة مرناً أو غير مرن، أو متكافئ المرونة. فمثلا إذا ارتفع سعر سلعة ما بمقدار 10%، وترتب على ذلك تمدد الكمية المعروضة، في خلال الفترة الزمنية موضع البحث بمقدار 10%، فإن مرونة العرض السعرية تكون مساوية للواحد الصحيح (عرض متكافئ المرونة). أما إذا ترتب على ذلك الارتفاع في السعر، أن تمددت الكمية المعروضة بمقدار 20%، مثلا، فان مرونة العرض السعرية تكون قيمتها 2 (عرض مرن). وإذا تمخض ذلك الارتفاع في السعر عن تمدد الكمية المعروضة بمقدار 5% مثلا، تكون مرونة العرض في هذه الحالة 0.5 (عرض غير مرن).

العوامل التي تؤثر على مرونة العرض:

(1) الفترة الزمنية. لذلك لا نتوقع أن يستطيع البائع في المدة قصيرة الأجل الاستجابة الفورية بزيادة عرض السلعة إذا ارتفع سعرها. وبالمقابل نتوقع أن يكون العرض أكثر مرونة في المدة طويلة الأجل.

(2) سهولة انتقال عناصر الإنتاج من فرع إنتاجي إلى آخر، بحيث يؤدي ارتفاع سعر السلعة في هذه الحالة إلى اتجاه عناصر الإنتاج إليها، والتحول عن إنتاج غيرها. أي أن ارتفاع سعر السلعة، يؤدي إلى زيادة المعروض منها. وكذلك الحال إذا انخفض سعر السلعة، فإنه يكون من السهولة أيضا أن تنصرف عناصر الإنتاج عنها، وتتحول إلى إنتاج غيرها من السلع، مّما يؤدي إلى نقص المعروض منها، أي أن عرض السلعة يكون مرناً.

أما إذا كان من المتعذر إنتقال عناصر الإنتاج بين فرع إنتاجي وآخر، فان أي تغيير في سعر السلعة لن يؤدي إلى تغيير كبير في المعروض منها، ففي حالة ارتفاع سعر السلعة لن يزيد المعروض منها، وكذلك الحال إذا انخفض سعرها فإن المعروض منها لا يستجيب بالانخفاض، وفي هذه الحالة فإن عرض السلعة غير مرن.

(3) قابلية السلعة للتخزين، وحجم المخزون منها. فإذا انخفض سعر السلعة، وكانت غير قابلة للتخزين، فإنه لا يوجد أمام البائع أي خيار في حالة انخفاض سعرها، سوى عرضها في السوق عند هذا السعر المنخفض. أي أنّه لا يترتب على انخفاض السعر، أن تقل الكمية المعروضة منها، أي أن العرض يكون غير مرن.

أسئلة تقويم ذاتي

1. كيف يمكن قياس مرونة العرض السعرية؟
2. اذكر العوامل التى تؤثر على مرونة العرض.

الخلاصة

استعرضنا فى هذه الوحدة مجموعة من المفاهيم الرئيسة، التى يمكن تلخيصها على النحو التالي:

- الإنتاج هو عملية تحويل الأشياء من صورتها الحالية، إلى صورة أكثر قدرة على إشباع منفعة، وتتم عملية التحويل بإحدى ثلاث عمليات تحويلية أو زمانية أو مكانية.
- عوامل الإنتاج أربعة هى: العمل، ورأس المال، والأرض، والتنظيم " الإدارة".
- دالّة الإنتاج تطلق على العلاقة الفنية بين مدخلات الإنتاج، والكميات المنتجة من السلع.
- من قوانين الإنتاج المعروفة الإنتاجية الكلّيَّة، والإنتاجية المتوسطة، والإنتاجية الحديّة، وقانون تناقص الغلَّة.
- يمكن التفرقة بين ثلاثة أنواع من التكاليف، هى التكلفة النقدية، وتكلفة الفرصة البديلة، وأخيراً التكلفة الاجتماعية والتكلفة الخاصة.
- تستغرق العملية الإنتاجية فترة من الزمن، ويختلف طول الفترة الزمنية من سلعة إلى سلعة ومن محصول إلى آخر، ونميز بين نوعين من الفترات الإنتاجية، هما: الفترة القصيرة، والفترة الطويلة.
- تتأثر الكمية المعروضة من سلعة ما بعدة عوامل، بعضها اقتصادي يمكن قياسه، والبعض الآخر عوامل غير اقتصادية يصعب التنبؤ بها بدقة.

لمحة مسبقة عن الوحدة الدراسية التالية

بعد أن تعرفنا فى هذه الوحدة على العملية الإنتاجية وتكاليف الإنتاج، ونظراً لأن سلوك المؤسسة يعتمد على شكل السوق، فسوف نبدأ بالتمييز بين أشكال السوق المختلفة، ثم ننتقل إلى توازن المنشأة فى سوق المنافسة الكاملة فى الفترة القصيرة.

إن فهم سلوك المؤسسة فى ظل سوق المنافسة الكاملة، سيساعد كثيراً على فهم سلوك المؤسسة فى ظل أشكال السوق الأخرى، كما سيساعد على فهم الكثير من ممارسات المنتجين، والسياسات السعرية والإنتاجية للعديد من مؤسسات الأعمال.

إجابات التدريبات

تدريب (1)

- الناتج الحدى = $\frac{800 - 600}{25 - 20} = 40$ وحدة

- الناتج المتوسط عند توظيف " 20 عاملاً "

$= \frac{600}{20} = 30$ وحدة

- الناتج المتوسط عند توظيف " 25" عاملاً

$= \frac{800}{25} = 32$ وحدة

تدريب (2)

عدد الماكينات	عدد العمال	الناتج الكلّى	الناتج الحدى للعمل	الناتج المتوسط للعمل
1	0	0	–	–
1	1	20	20	20
1	2	50	30	25
1	3	75	25	25
1	4	88	13	22
1	5	100	12	20

1/ اثنان من العمال.

2/ الناتج الحدى = الناتج المتوسط على مستوى استخدام ثلاثة من العمال، يكون الناتج المتوسط على أعلى مستوى له 25 طناً.

تدريب (3)

لا تنتج المؤسسة بأقل تكلفة، لأن الناتج الحدى للدينار المنفق على العامل (20 = 5 / 100 كلجم)، أكبر من الناتج الحدى للماكينة (15 = 150/10كلجم)، ننصح المؤسسة بزيادة استخدامها من العمال، فيقل الناتج الحدى للعامل، مما يقلل الناتج الحدى للدينار المنفق على العامل، أو بتقليل استخدامها من الماكينات، فيزيد الناتج الحدى للماكينة، مما يرفع الناتج الحدى للدينار المنفق على الماكينات، ويقلل استخدامها من الماكينات فى نفس الوقت، وتستمر العملية حتى يتساوى الناتج الحدى للدينار المنفق على الماكينة. كما يمكن للمؤسسة أن تزيد استخدامها من العمال، وتقلل استخدامها من الماكينات فى نفس الوقت، وتستمر العملية حتى يتساوى الناتج الحدى للدينار المنفق على العامل الأخير، مع الناتج الحدى للدينار المنفق على الماكينة الأخيرة.

مسرد المصطلحات

- **الإنتاجية الكلّيَّة Total Product**

وهى عبارة عن إجمالي الإنتاج المتحصل عليه، عند مستويات مختلفة من أحد عناصر الإنتاج، على افتراض ثبات الكمية المستخدمة من العناصر الأخرى.

- **التكلفة الثابته Fixed Cost**

التكلفة المرتبطة بالموارد الإنتاجية الثابتة، وهي لا تتغير بتغيير الكمية المنتجة.

- **التكلفة المتغيرة Variable Cost**

التكلفة المرتبطة بالموارد الإنتاجية المتغيرة، وتتغير مع تغيير الكمية المنتجة.

- **التكلفة الحديّة Marginal Cost**

التكلفة المرتبطة بالموارد الإنتاجية الكلّيَّة، وهى تتغير بتغيير الكمية المنتجة.

- **قانون تناقص الغلَّة Product Law Of Diminishing Marginal**

قانون ينص على أنه إذا أضيفت كميات متتالية من مورد إنتاجي متغير، إلى مجموعة من الموارد الإنتاجية الثابتة، فإن الناتج الحدِّي لهذا المورد المتغير، سيبدأ بالتناقص بعد مستوى معين من الاستخدام لهذا المورد.

- **متوسط التكلفة الثابتة Average Fixed Cost**

معدل التكلفة الثابتة للوحدة المنتجة الواحدة، وهى ناتج قسمة التكلفة الثابتة على الكمية المنتجة.

- **متوسط التكلفة الكلّيَّة Average Total Cost**

متوسط التكلفة الكلّيَّة للوحدة المنتجة الواحدة، وهى ناتج قسمة التكلفة الكلّيَّة على الكمية المنتجة.

- **المدى الطويل Long- run**

الفترة الزمنية التى يمكن من خلالها تغيير الكمية المستخدمة من بعض الموارد الإنتاجية.

- **المدى القصير Short – run**

الفترة الزمنية التى يمكن من خلالها تغيير الكمية المستخدمة من بعض الموارد الإنتاجية.

المراجع

1- محمد سلطان أبو علي وهناء خير الدين، **أصول علم الاقتصاد (النظرية والتطبيق)**. مكتبة النهضة الشرق، جامعة القاهرة:1986م (مرجع أساسي).

2- محمد حسن صوان،**أساسيات علم الاقتصاد الجزئي**. دار الحامد، عمان: .1999

3- عبد الفتاح عبد السلام وآخرون، **مقدمة في التحليل الاقتصادي الجزئي**،منشورات مركز البحوث الاقتصادية،بنغازي: .1995

4- محمد خليل برعي، **الأسعار**. مكتبة نهضة الشرق، القاهرة: .1979

5- محمد محروس إسماعيل وأحمد محمد مندور، **مبادئ الاقتصاد الجزئي**. مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، .1992

6- سامي خليل، **النظرية الاقتصادية، تحديد أسعار السلع والخدمات**. مكتبة غريب، القاهرة: 1983.

7- محسون بهجت جلال، **مبادئ الاقتصاد: الجزء الثاني: النظام الاقتصادي التنافسى والرأسمالية المثالية**. مؤسسة الجزيرة للصحافة والطباعة والنشر، الرياض: .1973

8- محمد خليل برعي، **مبادئ الاقتصاد**، جامعة القاهرة، القاهرة: .1975

9- عمرو محي الدين و عبد الرحمن يسري أحمد، **مبادئ علم الاقتصاد**. دار النهضة العربية، القاهرة: .1977

10- أحمد فريد مصطفى و سهير محمد السيد حسن، **مبادئ علم الاقتصاد: التحليل الجزئي والكلي**. مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية: .1989

11- سلوى علي سليمان وعبد الفتاح قنديل، **مقدمة في علم الاقتصاد**. دار النهضة العربية، القاهرة: 1977م

12- محمد خليل برعي وعلي حافظ منصور، **مقدمة في النظرية الاقتصادية**. دار النهضة العربية، القاهرة:.1991

14- محمد زكي المسير، **أصول الاقتصاد**. دار النهضة العربية، القاهرة: 1986م.

15- محمد علي الليثي ومحمد محروس اسماعيل، **مقدمة في علم الاقتصاد. الجزء الأول: الاقتصاد الجزئي**. كلية التجارة، جامعة الإسكندرية: 1988.


الوحدة الخامسة
الأسواق وتوازن المنشأة في سوق المنافسة
الكاملة في الفترة القصيرة

محتويات الوحدة

الموضوع	الصفحة
مقدمة	**122**
تمهيد	122
أهداف الوحدة	122
1. تعريف الأسواق	**123**
2. أشكال الأسواق	**123**
1.2 سوق المنافسة الكاملة	123
2.2 الاحتكار	125
3.2 المنافسة الاحتكارية	125
4.2 احتكار القلة	125
3. توازن السوق	**126**
4. انتقال منحنى الطلب	**128**
1.4 حالة انتقال منحنى الطلب بالزيادة مع ثبات العرض	128
2.4 حالة نقصان منحنى الطلب مع ثبات العرض.	129
5. انتقال منحنى العرض	**130**
1.5 حالة زيادة العرض مع ثبات الطلب	131
2.5 حالة نقصان العرض مع ثبات الطلب	133
6. توازن المنشأة في سوق المنافسة الكاملة فى الفترة القصيرة	**133**
1.6 منحنيات الإيراد في سوق المنافسة الكاملة	134
2.6 سلوك المنشأة	135
3.6 أقصى ربح باستخدام الإيراد والتكاليف المتوسطة والحدِّية	**135**
4.6 تحمل أقل خسارة	137
7. الأرباح العادية والأرباح غير العادية	**140**

الموضوع	الصفحة
الخلاصة	142
لمحة مسبقة	143
إجابات التدريبات	144
مسرد المصطلحات	146
المراجع	147

مقدمة

تمهيد

عزيزي الدارس هذه هى الوحدة الخامسة من مقرر " مبادئ الاقتصاد "، فأهلاً وسهلاً بك. وسنتناول أولاً موضوع الأسواق، حيث إن التبادل يتم فى الأسواق عادة، فيجب علينا أن نقوم بتعريف الأسواق، وبيان أنواعها، والعوامل التى تحدّد نوع السوق. ثم ننتقل إلى توازن المنشأة فى سوق المنافسة الكاملة فى الفترة القصيرة.

ونظراً لأهمية هذا الموضوع، سنتناول بالشرح منحنيات الإيراد فى سوق المنافسة الكاملة، ثم نبين كيفية اتخاذ القرارات الإنتاجية بأساليب مختلفة. مستعينين بالأمثلة والجداول والأشكال البيانية، ونأمل عزيزي الدارس أن تجد ذلك سهلاً ومثيراً للاهتمام، و مما يحفزك على متابعة الموضوع، ومقارنة النتائج التى تتوصل إليها فى ظل المنافسة الكاملة.

أهداف الوحدة

عزيزي الدارس، بعد الانتهاء من دراسة هذه الوحدة يجب أن تكون قادراً على أن:

1 -**تعرِّف** السوق.

2 - **تتعرف** خصائص سوق المنافسة الكاملة.

3 - **تميز** بين أشكال السوق المختلفة.

4 - **تبين** كيف يتم تحديد سعر التوازن.

5 - **تتعرف** منحنيات الإيراد الثلاثة والسعر.

6 - **توضح** شروط تحقيق أقصى ربح للمنشأة، فى سوق المنافسة الكاملة فى الفترة القصيرة.

7 - **تستخدم** منحنيات التكلفة المتوسطة والحدِّية والإيرادات.

8- **تفهم** مسألة فيما إذا كان من الأفضل للمنشأة أن تعمل فى الفترة القصيرة وهى تتحمل خسارة أم لا.

1. تعريف الأسواق

المقصود بالسوق، المكان الذي يتم فيه تبادل السلع والخدمات، بين البائع والمشترى، بسعر معين. ويتحدد هذا السعر بإحدى طريقتين، هما: اتفاق كل بائع وكل مشترٍ على السعر الذى يتم التبادل به، أو أن يحدد السعر سلفاً بين كل من المشترين والبائعين سواء أكان هذا السعر نتيجة تفاعل قوى العرض والطلب، أو عن طريق قرارات إدارية من جانب سلطة مركزية، مثل وزارة التجارة أو جهاز تخطيط الأسعار.

2. أنواع الأسواق

لكل سلعة منتجة سوق يتعامل فيها المشترون والبائعون. وتتكون عناصر التعامل من المشتري الذي يرغب في شراء السلعة، والبائع الذي يود بيعها أو مبادلتها بسلعة أخرى، وأخيراً السلعة التي ينصب عليها التعامل.

وتتحدد الأشكال المختلفة للأسواق، بالمميزات الخاصة بكل عنصر من هذه العناصر. نبين فيما يلي أهم خصائص بعض الأسواق المتعارف عليها بين الاقتصاديين.

2.1 سوق المنافسة الكاملة

يسود السوق التي تخضع لظروف المنافسة الكاملة سعر واحد للسلعة، يلتزم به كل بائع وكل مشترٍ. وتتلخص الشروط اللازمة لتحقق المنافسة الكاملة في السوق فيما يلي:

(1) كثرة البائعين والمشترين.

ويتبع ذلك صغر حجم معاملات كل منهم، بالنسبة إلى حجم التعامل الكلي في السوق. ومعنى هذا أن يكون عدد بائعي السلعة كبيراً جداً،بحيث لا تمثل الكمية التي يعرضها كل بائع، إلا نسبة صغيرة من العرض الإجمالي لهذه السلعة. ولهذا لا يستطيع البائع بتصرفه الفردي التأثير على إجمالي العرض في السوق، وكذلك الحال بالنسبة للمشترين. فيفترض أن عدد مشتري السلعة متناهٍ في الكبر، بحيث لا تشكل الكمية التي يحتمل أن يشتريها كل منهم عند أي سعر من الأسعار، إلا نسبة طفيفة من الكمية الكلية المطلوبة في السوق.

(2) تجانس السلعة، يجب أن تكون وحدات السلعة التي يعرضها البائعون المختلفون، بديلاً تاماً لبعضها بعضاً، بحيث لا يوجد سبب يدعو أي مشترٍ للتعامل مع أحد البائعين باستمرار، دون البائعين الآخرين.

(3) حرية الانتقال أي أن يتمكن كل من البائعين والمشترين، من الدخول في هذه السوق أو الخروج منها. ويجب أن يكون من المسموح به للمنشآت الجديدة دخول أي صناعة تفضِّلها، وأن تكون عوامل الإنتاج قادرة على الانتقال بين مجالات استخدامها المختلفة، بحيث تتجه إلى الاستعمالات التي تحقق فيها أعلى عائد ممكن.

(4) عدم وجود تكاليف نقل، ينص هذا الشرط على ضرورة تجمع المتعاملين في السوق في مكان واحد. إذ أن اختلاف الموقع الجغرافي للسلعة، يدفع المشتري إلى تفضيل البائعين القريبين إليه رغبة في الاقتصاد في نفقات النقل.

(5) المعرفة التامة، يلاحظ أنه لو توافرت الشروط المذكورة أعلاه في سوق من الأسواق، فلن نضمن بالضرورة بيع السلعة بسعر موحد في جميع المبادلات. وتعتبر هذه الشروط ضرورية، ولكن ليست كافية لوجود سعر واحد للسلعة. ولذلك نحتاج لشرط آخر، هو علم كل من المشترين والبائعين، علماً تاماً بأحوال السوق وخاصة بالسعر السائد.

وغني عن القول أن وجود المنافسة الكاملة، يستلزم عدم فرض أي قيود اصطناعية علي الكميات المطلوبة أو المعروضة، أو أسعار السلع، وخدمات عناصر الإنتاج. ويجب أن تكون الأسعار حرة في التغيير استجابة لتغييرات أحوال العرض والطلب، ويجب ألا تتدخل الحكومة أو أية هيئة أخرى في تحديد الأسعار. كما ينبغي عدم اتفاق المنتجين فيما بينهم على تقييد عرض السلعة؛ لكي يزيدوا من أرباحهم، وأخيراً لابد كذلك من عدم فرض رقابة على جانب الاستهلاك، عن طريق البطاقات أو غيرها.

2.2 الاحتكار

وسوق الاحتكار هي الحالة التي يوجد فيها منتج واحد فقط للسلعة، وعدد كبير من المشترين. وفي ظل الاحتكار يستطيع المنتج المحتكر، إما تحديد الكمية التي يبيعها، وفي هذه الحالة يقبل السعر الذي تفرضه ظروف الطلب، وإما أن يحدد السعر الذي سيبيع به، وفي هذه الحالة يترك للمشترين تحديد الكمية. ولا يستطيع المحتكر التحكّم في كل من السعر والكمية في وقت واحد.

وفي بعض الأحوال يمارس المحتكر، ما يعرف بسياسة **التمييز** في الأسعار، سعياً وراء زيادة إيراداته، وإشباعاً لطلب المستهلكين. وفي هذه الحالة يبيع بعض وحدات السلعة أو الخدمة بسعر مرتفع، والبعض الآخر بسعر منخفض. ومن أمثلة ذلك ما تفعله هيئة السكة الحديد من تقسيم خدماتها إلى درجة أولى ودرجة ثانية ودرجة ثالثة.

3.2 المنافسة الاحتكارية

وفي هذا النوع من الأسواق، يوجد عدد كبير من المشترين والبائعين كما هو الحال في سوق المنافسة الكاملة، إلا أنهم يتعاملون في سلعة غير متجانسة. ومع ذلك تعتبر وحدات السلعة التي يبيعها كل منتج بديلاً قريباً جداً للوحدات التي يبيعها المنتجون الآخرون، إلا أنها لا تصل إلى درجة البديل الكامل. وقد تميز السلع المختلفة لأسباب قانونية، كأن يكون لها ماركة مسجلة، وبالتالي يحظر على أي منتج، إنتاج سلعة مطابقة تماماً للسلعة التي ينتجها غيره من المنتجين. وتخضع كثير من السلع في وقتنا هذا لمثل هذه السوق، مثال ذلك الأنواع المختلفة من الشاي وكذلك السجاير.

4.2 احتكار القلة

إذا كان عدد البائعين في سوق سلعة ما قليلاً، ويقومون ببيع سلعة متجانسة أو مميزة، ولكن تعتبر بديلاً قريباً لسلع بقية المنتجين، وأن عدد المشترين كبير، فيقال إن هذه السوق تخضع لاحتكار القلة. ومن أمثلة ذلك سوق السيارات في اليابان، حيث عدد منتجي السيارات محدود. وفي هذه الحالة نجد أن تصرفات أحد المنتجين، تؤثر على ما يتخذه المنتجون الآخرون من قرارات. ولذلك نجدهم يهتمون بشكل السيارة في كل عام، والمزايا المتعلقة بها بحيث لا

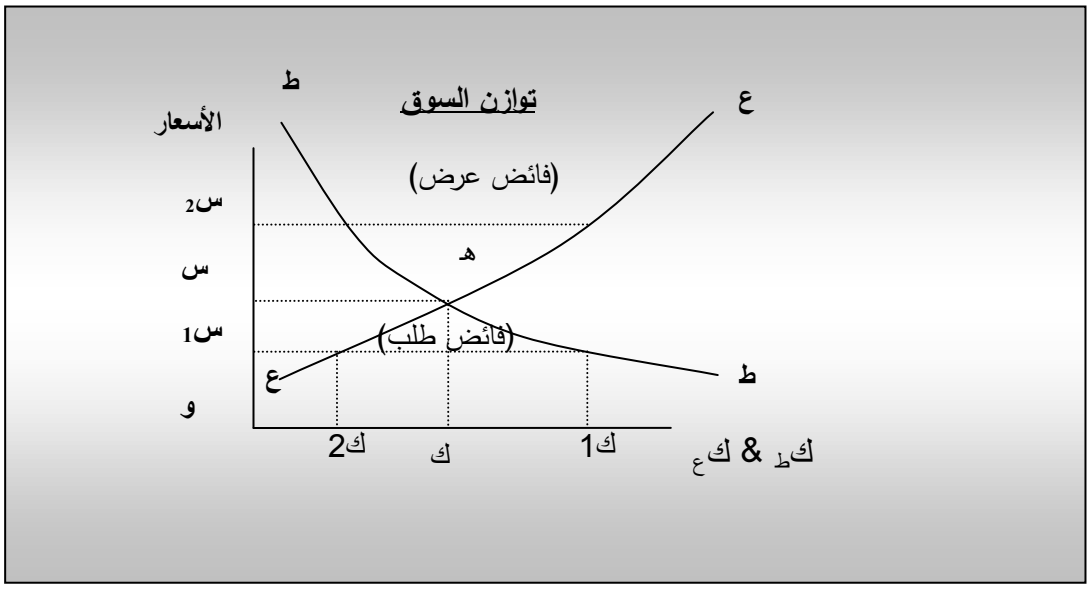
يمكنون أحدهم من السيطرة على السوق، وبيع نسبة كبيرة من المبيعات مما يلحق بهم الخسارة. وكذلك من أمثلة هذه السوق سوق منتجي النفط.

أسئلة تقويم ذاتي

1/ عرف المقصود بالسوق.
2/ ما السمات الأساسية التى تفرق أشكال السوق عن بعضها؟
3/ عدد الأشكال الأساسية للأسواق.
4/ ما هي خصائص سوق المنافسة الكاملة.؟

3. توازن السوق

تحديد السعر: حيثما يكون هناك أسواق، فإن السعر يتحدد أساساً بتفاعل قوى العرض والطلب. ويتحدد السعر عند تقاطع منحنيي العرض والطلب، أي عندما تتعادل الكمية المطلوبة، مع الكمية المعروضة عند سعر معين. ونبيَّن ذلك بالشكل التالي:



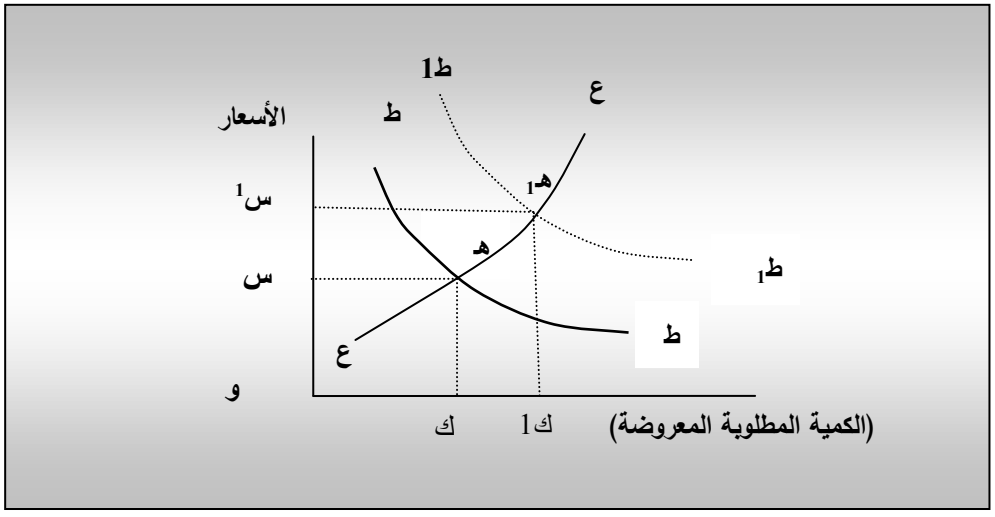
نرسم على المحور الأفقي الكمية المطلوبة والمعروضة، وعلى المحور الرأسي السعر. (ط ط) يمثل منحنى الطلب، و(ع ع) يمثل منحنى العرض. وعند النقطة (هـ) يتم توازن السوق، عند تقاطع منحنى الطلب ومنحنى العرض. وتكون كمية التوازن (و ك)، وسعر التوازن (وس). ويقال لهذا الوضع وضع توازن، نظراً لتحقق رغبات كل من البائعين والمشترين عنده. ولكي نظهر ذلك نفترض أنّ السعر السائد في السوق أقل من سعر التوازن (وس)، وليكن ($وس_1$)، في هذه الحالة نجد المشترين يرغبون في شراء الكمية ($و ك_1$)، وهي أكبر من الكمية (و ك)، التي يعرضها البائعون عند هذا السعر. ولذلك يتهافت المشترون على شراء الكميات المحدودة المطروحة للبيع في السوق، مما يترتب عليه اتجاه السعر نحو الارتفاع. ولذلك سيحدث أمران: الأول هو زيادة الكمية التي يعرضها البائعون في السوق (قانون العرض) والثاني أن ينصرف بعض المشترين عن طلب هذه السلعة، ويقلل المشترون الباقون الكميات التي يطلبونها (قانون الطلب)، فتتجه الكمية المتبادلة في السوق نحو (وك). أما إذا افترضنا أننا عند السعر ($وس_2$)، الذي هو أعلى من سعر التوازن (وس)، نجد في هذه الحالة أنّ المشترين لا يرغبون في شراء كل الكمية التي يعرضها البائعون عند هذه السعر. ونتيجة لذلك يتجه السعر نحو الانخفاض. وعند انخفاض السعر فسيحدث أمران أيضاً، الأول إنّ المنتجين يقللون من الكمية المعروضة للبيع (قانون العرض)، والثاني أن يزداد إقبال المشترين على السلعة عند انخفاض سعرها (قانون الطلب). ولذلك تقترب الكميات المعروضة والمطلوبة من الوضع التوازني (وك)، وعند هذه الكمية (وك) نجد أنّ كلاً من البائع والمشتري راضٍ عن وضعه. فالمشتري يدفع السعر الذي يطلبه البائع، وتعادل الكمية المطلوبة الكمية المعروضة عند هذا السعر. وبذلك لا تكون هناك كمية لم تبع في السوق (أي لا يوجد **فائض عرض**)، وكذلك لا يطلب أحد كمية من السلعة ولا يجدها (أي لا يوجد **فائض طلب**).

4. انتقال منحنى الطلب

سبق أن رأينا أن منحنى الطلب ينتقل من موضعه، إما إلي اليمين و إما إلى أعلى معبراً عن زيادة الكمية المطلوبة عند كل سعر من الأسعار القديمة، وهذا في حالة زيادة دخل المستهلك، أو زيادة تفضيليه لهذه السلعة أكثر من ذي قبل، أو غير ذلك من الأسباب، وإما أن ينتقل منحنى الطلب إلى اليسار وإلى أسفل، مما يعني نقصان الكمية المطلوبة عند كل سعر من الأسعار عن السابق، وذلك نتيجة لانخفاض دخل المستهلك، أو تحول ذوقه عن هذه السلعة إلى سلعة أخرى، أو غير ذلك من الأسباب.

والسؤال الآن هو: ماذا يحدث للتوازن، عندما ينتقل منحي الطلب من موضعه الأصلي؟

1.4 حالة انتقال منحنى الطلب بالزيادة مع ثبات العرض



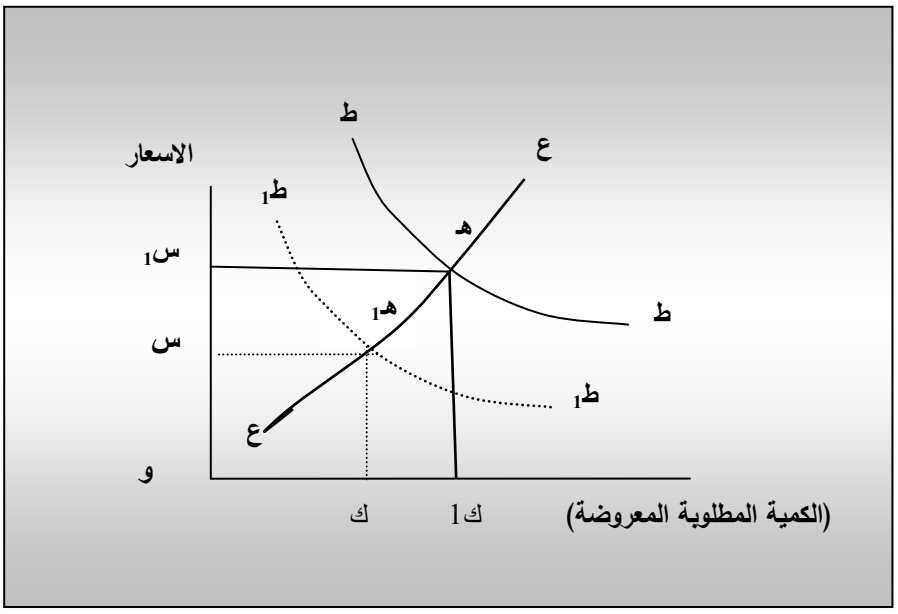
إذا انتقل منحنى الطلب إلى اليمين وإلى أعلى، بحيث يصبح منحنى الطلب الآن ممثلاً بالمنحنى (ط1 ط1)، مع ثبات منحنى العرض، فإن التوازن يتم عند النقطة (هـ1)، وبذلك تكون الكمية التوازنية الجديدة (و ك1)، والسعر التوازني الجديد هو (و س1)، كما هو مبين في الشكل أعلاه.

وبمقارنة الكميتين نجد أن كمية التوازن الجديدة (و ك$_1$)، أكبر من كمية التوازن الأصلية (و ك). وكذلك بمقارنة سعري التوازن نجد أن سعر التوازن، الجديد (وس$_1$)، أعلى من سعر التوازن الأصلي (وس).

ولذلك نصل إلى **النتيجة** التالية: في ظل الأحوال العادية، إذا انتقل منحنى الطلب من موضعه الأصلي إلى أعلى، مع بقاء منحنى العرض على حاله، فإن سعر وكمية التوازن الجديدين، سيكونان أكبر من نظيريهما في وضع التوازن الأصلي.

2.4 حالة نقصان الطلب مع ثبات العرض

إذا انتقل منحنى الطلب إلى اليسار وإلى أسفل، بمعنى نقص الكمية المطلوبة عند كل سعر من الأسعار القديمة، فإن سعر التوازن وكذلك كمية التوازن سيكونان أقل من نظيريهما في وضع التوازن الأصلي، كما هو مبيَّن بالشكل التالي:



ففى الشكل أعلاه يكون التوازن الأصلي عند النقطة (هـ). وبتغيير ظروف الطلب، وانتقال منحنى الطلب (ط ط) إلى الوضع (ط$_1$ ط$_1$)، يكون التوازن عند (هـ$_1$). وبمقارنة التوازن الأصلي بالتوازن الجديد، نجد أن كمية التوازن الجديدة (وك$_1$)، أقل من كمية التوازن الأصلي (وك)، وأن سعر التوازن الجديد (وس$_1$)، يكون أيضاً أقل من سعر التوازن القديم (وس). وعموماً نصل إلى

النتيجة التالية: إذا انتقل منحنى الطلب إلى اليسار وإلى أسفل، مع بقاء منحنى العرض في موضعه، فإن السعر والكمية عند التوازن الجديد سيكونان أقل من نظيريهما في وضع التوازن الأصلي.

وتستخدم النتائج السابقة في الحياة العملية، إذ أن زيادة الطلب دون أن يناظرها زيادة في العرض، تعني ارتفاع الأسعار، أي حدوث التضخم، ولهذا يطالب الاقتصاديون في مثل هذه الحالات بتقييد الطلب، سواء عن طريق زيادة الضرائب للحد من الدخول، أو بتغيير أذواق الأفراد وتشجيعهم على الادخار، بدلاً عن الإقبال على التبذير والاستهلاك. وفي الحالة العكسية عندما يكون هناك كساد، فإن على الدولة أن تزيد من الطلب، حتى تنشط الأحوال الاقتصادية.

تدريب (1)



1. كون جدولاً لحساب الإيراد الكلي والمتوسط والحدِّي لمؤسسة تنافسية عندما تنتج السبع وحدات الأولى- إذا علمت أن السعر السائد فى السوق هو 15.
2. قارن مستوى السعر مع الإيراد المتوسط والمدى. ماذا تلاحظ؟

5. انتقال منحنى العرض

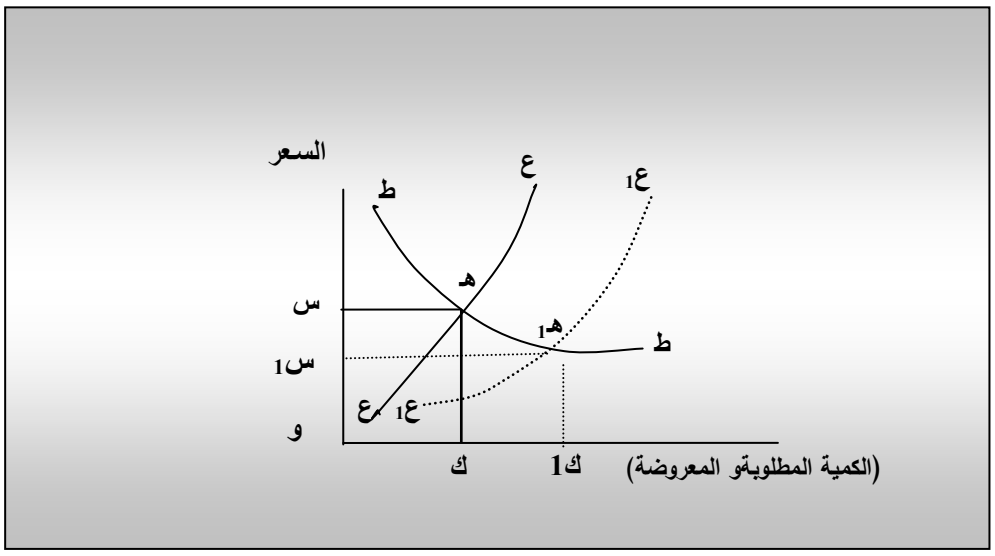
من الممكن أن ينتقل منحنى العرض في السوق، نتيجة لحدوث تقدم تكنولوجي أدى إلى الاقتصاد في تكاليف الإنتاج، أو لاكتشاف مصادر حديثة للمواد الخام، أو غير ذلك من الأسباب. ويمكن أن ينتقل منحنى العرض إلى اليمين والى أسفل، وهذا يعني أن المنتجين سوف يعرضون كميات أكبر، من السلعة عند كل سعر من الأسعار، عما كانوا يعرضون في السابق.

كما يمكن أن ينتقل منحنى العرض إلى اليسار والى أعلى، معبراً عن نقص الكمية التي يكون المنتجون مستعدين لعرضها عند ذات الأسعار. أو بمعنى آخر لكي يعرض المنتجون

ذات الكميات، التي كانوا يعرضونها في الماضي، يجب أن نمنحهم أسعاراً أعلى. فماذا يحدث في الحالتين على افتراض أن منحنى الطلب ثابت؟.

1.5 حالة زيادة العرض مع ثبات الطلب

إن انتقال منحنى العرض إلى اليمين وإلى أسفل، بمعنى زيادة الكمية المعروضة عند كل سعر من الأسعار القديمة، يؤدي إلى انخفاض سعر التوازن مع زيادة الكمية التوازنية، وكما هو مبيَّن في الشكل التالي:



فمن الشكل أعلاه يتبيَّن أن التوازن الأصلي عند النقطة (هـ). وعند انتقال منحنى العرض (ع ع) إلى الوضع (ع1 ع1) تغير وضع التوازن من(هـ) إلى(هـ1)، حيث أدى ذلك إلى انخفاض سعر التوازن من (وس) إلى (وس1)، وزادت الكمية التوازنية من (وك) إلى (وك1)، وذلك بفرض ثبات الطلب.

أسئلة التقويم الذاتي

اختر الإجابة الصحيحة:

1 -سعر التوازن هو سعر ثابت:

1. صح 2. خطأ.

2 -إذا كان سعر السوق أعلى من سعر التوازن، فإنه يتوقع أن:

1/ يرتفع السعر حتى يتلاشى الفائض.

2/ يتناقص السعر حتى يتلاشى الفائض.

3/ يتناقص السعر حتى يتلاشى العجز.

3 -إذا ثبت منحنى الطلب، فإن تناقص عدد المنتجين يؤدي إلى:

a. ارتفاع السعر، وتناقص كمية التوازن.

b. تناقص السعر، وتناقص كمية التوزان.

3. تناقص الكمية المطلوبة، وزيادة الكمية المعروضة.

4/ زيادة الكمية المطلوبة، وتناقص الكمية المعروضة.

4 - إذا كانت معادلة الطلب Qd= 600- 3p، فإن ميل منحنى الطلب يساوي:

1. 200 2. 579. 3. (ج) 4. (د) 3−

5− في معادلة الطلب الموضحة فى السؤال (4) إذا أصبح السعر دينارين فإن الكمية المطلوبة تصبح:

(أ) 603. (ب) 579. (ج) 594. (د) 606.

6− إذا ارتفع سعر المياه المعدنية " النبع"، وهى بديلة عن المياه المعدنية " العذب"، فإن الطلب على العذب:

(أ) يزيد (ب) يتناقص (ج) لا يتغير (د) يعتمد على العرض.

7− إذا كانت معادلة الطلب: Qd= 600-3p، ومعادلة العرض: Qs= 50+ 7p، فإن التوازن يعنى.

(أ) Q= 60. P = 162.5

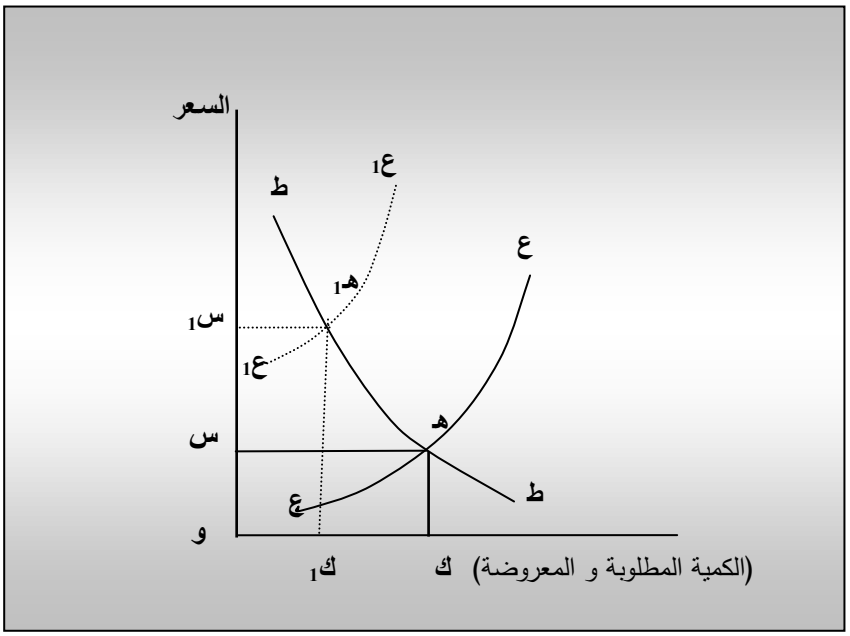
(ب) Q = 550. P = 65

(ج) Q= 405.P = 65

(د) Q= 650. P = 10

2.5 حالة نقصان العرض مع ثبات الطلب

إن انتقال منحنى العرض إلى اليسار والى أعلى، بمعنى نقصان الكميات المعروضة عند كل سعر من الأسعار القديمة، فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع سعر التوازن، ولكن تنقص الكمية التوازنية، كما هو مبيَّن أدناه:



فتوازن السوق الأصلي يكون عند النقطة (هـ). وبتغيير ظروف العرض، حيث انتقل منحنى العرض إلى اليسار وإلى أعلى من (ع ع) إلى (ع1 ع1)، تغير التوازن إلى (هـ1). حيث أصبح وضعاً توازنياً جديداً ارتفع فيه سعر التوازن من (وس) إلى (وس1)، وقلت الكمية التوازنية من (وك) إلى (وك1).

6. توازن المنشأة في سوق المنافسة الكاملة في الفترة القصيرة

ذكرنا أن المنشأة في الأجل القصير، تستطيع تغيير معدل إنتاجها، في ظل الحجم القائم للمشروع. ويقل عدد المنشآت في الصناعة في ظل هذه الأحوال، إذ أن قصر الفترة لا يسمح

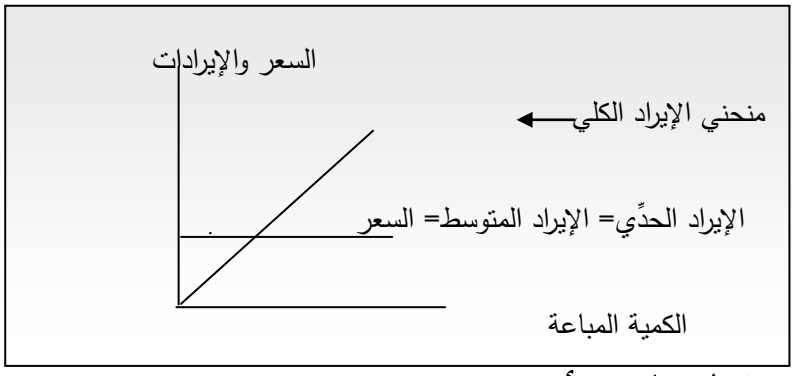
للمنشآت الجديدة بالدخول إلي مجال الإنتاج، كما أنه لا يسمح للمنشآت القائمة بتصفية مراكزها والخروج من السوق. وبالتالي يعود أي تغيير في الكمية المنتجة، إلي تغيير معدل استخدام الطاقة الإنتاجية للمنشآت الحالية. وفي هذه الحالة تواجه المنشآت الفردية، مشكلة تحديد كمية إنتاجها، نظراً لأنه– كما سبق القول– لا تستطيع المنشأة بمفردها، التأثير على الأسعار السائدة في السوق. وعلى هذا تعتبر كل منشأة، السعر الذي تبيع به ثابتاً، ولا يمكن أن يتغير نتيجة لسلوكها هي وحدها.

1.6 منحنيات الإيراد في سوق المنافسة الكاملة

سبق القول أنه في سوق المنافسة الكاملة، يحول صغر كمية إنتاج كل منشأة بالمقارنة إلي الكمية الإجمالية المعروضة في السوق، دون استطاعتها التأثير في سعر السوق. وبالتالي يعتبر السعر في سوق المنافسة الكاملة، معطى بالنسبة للمنتج الفرد، وعلي المنتج الفرد أن يحدد كمية إنتاجه في ضوء هذا السعر السائد في السوق، دون أن يستطيع التأثير في مستوى هذا السعر بمفرده. وبما أن الإيراد الكلي يساوي الكمية المبيعة مضروبة في سعر البيع، فإن منحني الإيراد الكلي يكون عبارة عن خط مستقيم، ينطلق من نقطة الأصل بانحدار موجب. أما **الإيراد المتوسط**، والذي هو حاصل قسمة الإيراد الكلي على عدد الوحدات المباعة، فهو يعادل السعر.ونظراً لأن السعر ثابت في سوق المنافسة الكاملة، فإن الإيراد المتوسط يظل أيضا ثابتاً مهما تغير حجم الإنتاج.

أما **الإيراد الحدِّي**، فهو الإضافة إلى الإيراد الكلي، نتيجة بيع وحدة إضافية واحدة من السلعة.أي أن الإيراد الحدِّي بعبارة أخرى هو: عبارة عن معدل تغير الإيراد الكلي، عندما تتغير المبيعات بوحدة واحدة. وحيث إن السعر في ظل المنافسة الكاملة ثابت، فإن الإيراد الحدِّي لابد أن يساوي السعر.

والشكل البياني التالي، يوضح العلاقة بين منحنيات الإيراد الثلاثة والسعر:



2.6 سلوك المنشأة

نفترض فيما يلي أن الهدف الأولى للمنشأة، هو تحقيق أقصى ربح ممكن، أو تحمل أقل خسارة ممكنة، إذا لم نستطيع الحصول على أرباح. وكما هو معلوم فإن **الربح**، هو الفرق بين الإيرادات الكلية للمنشأة وتكاليفها الكلية. وسوف نتناول فيما يلي شروط تحقيق أقصى ربح للمنشاة في سوق المنافسة الكاملة في المدة القصيرة، باستخدام منحنيات التكلفة المتوسطة والحدِّية والإيرادات، ثم نتناول أيضا مسألة فيما إذا كان من الأفضل للمنشأة، أن تعمل في الفترة القصيرة وهي تتحمل خسارة أم لا.

3.6 أقصي ربح باستخدام الإيرادات والتكاليف المتوسطة والحدِّية

ولبيان ذلك رقمياً يمكن الاستعانة بالبيانات الواردة في الجدول التالي:

الكمية المنتجة (1)	السعر = الإيراد الحدِّي (2)	الإيراد الكلي (3)	التكلفة الكلية (4)	التكلفة الحدِّية (5)	التكلفة المتوسطة (6)	الأرباح (7)
1	20	20	30	–	30	10−
2	20	40	45	15	22.5	5−
3	20	60	55	10	18.3	5+
4	20	80	60	5	15	20+
5	20	100	70	10	14	30+
6	20	120	85	15	14.2	35+
7	20	140	105	20	15	35+
8	20	160	130	25	16.2	30+
9	20	180	175	45	19.4	5+

من الجدول أعلاه نلاحظ الآتي:

(أ) العمود (5)، يمثل **التكلفة الحدِّية:** ونحصل على أرقام التكلفة الحدِّية، عن طريق طرح كل رقمين متتالين في عمود التكلفة الكلية (العمود 4)، وقسمة هذا الفرق علي مستويي الإنتاج المناظرين (العمود 1).

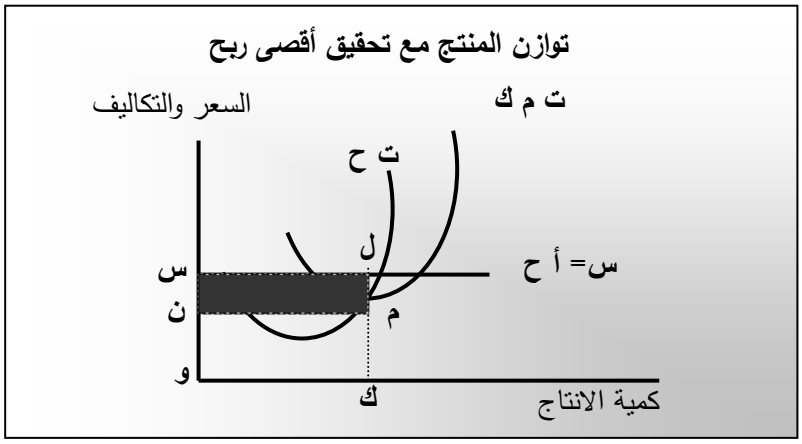
(ب) العمود (6)، عمود **التكلفة المتوسطة،** وهو عبارة عن: ناتج قسمة التكلفة الكلية على كمية الإنتاج.أي ناتج قسمة العمود (4) على العمود (1).

(ج) العمود (7)،يمثل **أرباح** المنشأة ونحصل عليه: بطرح التكاليف الكلية من الإيرادات. أي العمود (3) ناقصاً العمود (4).

كما نلاحظ من الجدول، أنه عند مستوى إنتاج أقل من سبع وحدات، تكون التكلفة الحدِّية أقل من السعر.فمثلاً عند مستوى إنتاج قدره (4) وحدات تساوي التكلفة الحدِّية 5

دينارات، في حين أن الإيراد الحدي 20 دينار. أما عند مستويات الإنتاج التي تفوق (7) وحدات، فنجد أن التكلفة الحدِّية أكبر من الإيراد الحدِّي. فعلى سبيل المثال عند مستوى الإنتاج (9) وحدات، نجد أن التكلفة الحدِّية 45 ديناراً، في حين أن الإيراد الحدِّي يساوي 20 ديناراً.

من الجدول أعلاه يتم توازن المنشأة،عندما تتعادل التكلفة الحدِّية مع الإيراد الحدِّي عند إنتاج الوحدة السابعة، والتي يتساوى عندها الإيراد الحدِّي مع التكلفة الحدِّية عند 20 ديناراً لكل منهما. وعند نقطة التوازن هذه تحقق المنشأة أقصى ربح ممكن يبلغ 35 ديناراً. ويمكن عرض ذلك بيانياً في الشكل التالي:



من الشكل أعلاه نرسم على المحور الأفقي كمية الإنتاج، وعلى المحور الرأسي السعر أو التكلفة. وتتخذ منحنيات التكلفة المتوسطة (ت م ك)، والتكلفة الحدِّية (ت ح) الشكل الذي سبق أن بيناه.

أما الخط المستقيم الموازي للمحور الأفقي س = أ ح، فهو يعبر عن السعر أو الإيراد الحدِّي.

ونحصل على نقطة **التوازن** التي تحقق أقصى ربح،عندما يتعادل الإيراد الحدِّي مع التكلفة الحدِّية، أي عند تقاطعهما عند النقطة (ل)، وتكون كمية التوازن (ك). ويمثل الإيراد الكلي بمساحة المستطيل (و ك ل س)، والتكلفة الكلية بالمستطيل (و ك م ن). وبالتالي يكون الربح الكلي ممثلاً بمساحة المستطيل المظلل (ن م ل س).

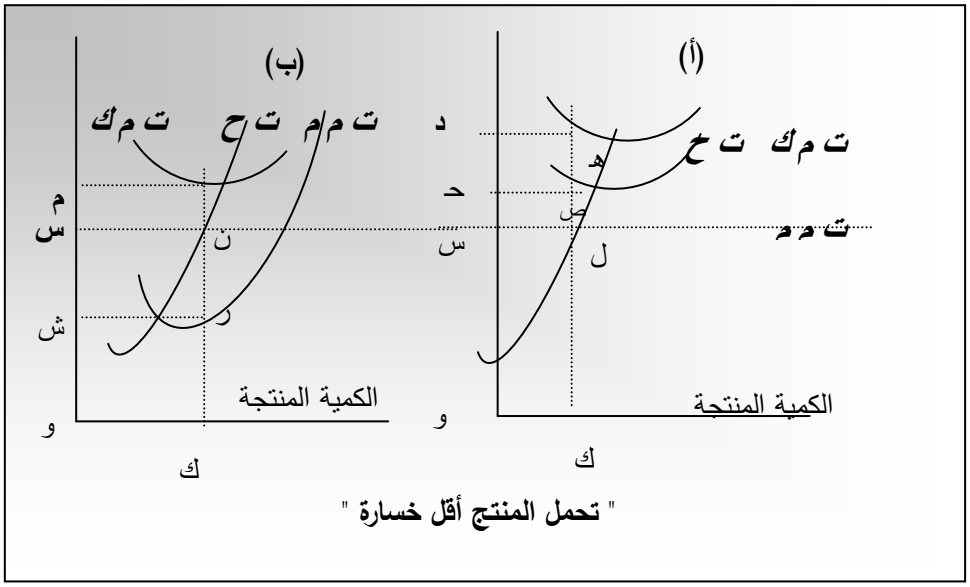
4.6 تحمل أقل خسارة

من الواضح أنه لو انخفض سعر السلعة عن التكلفة المتوسطة في الأجل القصير،عند جميع مستويات الإنتاج؛ فإن المنشأة سوف تتحمل خسائر بدلاً عن تحقيق أرباح. وحيث إن المنشأة مضطرة للبقاء في السوق في هذه الفترة فإن أمامها أحد خيارين هما:

إما أن تنتج مع تحمل الخسارة، وإما أن تتوقف عن الإنتاج.فإذا اختارت الخيار الثاني وتوقفت عن الإنتاج، فإنها ستتحمل التكاليف الثابتة، وهذا يكون هو مقدار الخسارة التي تتحملها. فهل هذا القدر من الخسارة أكبر، أم ذلك الذي تتحمله عند استمرارها في الإنتاج ؟

يتوقف الأمر على ما إذا كان الإيراد الكلي يغطي التكاليف المتغيرة، أم أنه يقل عنها فإذا كان الإيراد الكلي يغطي التكاليف المتغيرة على الأقل، فمن صالح المنتج أن **يستمر** في الإنتاج. وفي هذه الحالة يكون المنتج، قد غطى جزءا من التكاليف الثابتة، ومن ثم تكون الخسارة أقل مما سوف تكون عليه عند التوقف عن الإنتاج. أما إذا كان الإيراد الكلي أقل من التكاليف المتغيرة، فان مقدار الخسارة سيكون مساوياً للتكاليف الثابتة مضافاً اليها ذلك الجزء من التكاليف المتغيرة، الذي لم يغطه الإيراد الكلي.وبناء عليه تكون الخسارة في حالة استمرار المنتج في الإنتاج أكبر من الخسارة التي يتحملها لو توقف الإنتاج. وفي هذه الحالة يكون من مصلحة المنتج أن **يتوقف** عن الإنتاج. وبالتالي فإنه يمكن أن نسوق القاعدة التالية: إذا كان الإيراد الكلي يغطي التكاليف المتغيرة على الأقل، فمن مصلحة المنتج الاستمرار في الإنتاج. أما إذا كان الإيراد الكلي أقل من التكاليف المتغيرة، فمن مصلحة المنتج التوقف عن الإنتاج، وتكون خسارته هي التكاليف الثابتة.

ونستطيع بيان ذلك في الشكل البياني التالي، حيث يظهر منحنى التكاليف المتوسطة المتغيرة(ت م م)، بالإضافة إلى منحنى التكاليف المتوسطة الكلية.



" **تحمل المنتج أقل خسارة** "

نرسم على المحور الأفقي الكمية المنتجة. وعلى المحور الرأسي السعر والتكلفة. ويمثل القسم (أ) أحد المنتجين، والقسم (ب) منتجاً آخر. ويلاحظ أن السعر الذي يُباع به المنتجان واحد وهو و س. ونجد أن شرط التوازن هو عند تعادل التكلفة الحدِّية مع السعر.

فبالنسبة للمنتج في القسم (أ) فهو ينتج الكمية (و ك)، وبالتالي يكون الإيراد الكلي هو مساحة المستطيل (و ك ل س). وعند هذه الكمية تكون التكلفة الكلية، هي مساحة المستطيل و ك هـ د (أي التكاليف المتوسطة ك هـ مضروبة في الكمية المنتجة و ك)، وبالتالي تكون الخسارة التي سيتحملها في حالة الإنتاج، هي مساحة المستطيل س ل هـ د (وهي عبارة عن التكاليف الكلية مطروحاً منها، التكاليف المتغيرة وتمثل التكاليف الثابتة). ومن القسم (أ) من الشكل أعلاه، نرى أن مساحة المستطيل ح ص هـ د أصغر من مساحة المستطيل س ل هـ د ومن ثمّ يكون من مصلحة المنتج أن يتوقف عن الإنتاج. وهذا واضح لأن السعر الذي تباع به الوحدة المنتجة أقل من التكلفة المتوسطة المتغيرة للوحدة المنتجة عند مستوى الإنتاج و ك.

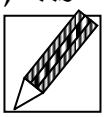
أما بالنسبة للمنتج الآخر – أي القسم (ب) من الشكل أعلاه – فنجد أن توازن المنتج يتم عند تقاطع منحنى التكلفة الحدِّية، مع السعر عند النقطة ن عند مستوى الإنتاج و ك.ويكون الإيراد الكلي له عبارة عن مساحة المستطيل و ك ن س.أما التكاليف الكلية فهي عبارة عن مساحة المستطيل (و ك ف م). ومقدار الخسارة التي يتحملها المنتج، إذا استمر في الإنتاج هي مساحة المستطيل س ن ف م. أما إذا توقف عن الإنتاج، فسيتحمل التكاليف الثابتة، وهي عبارة

عن مساحة المستطيل ش ر ف م، وهي أكبر من مساحة المستطيل س ن ف م. وعلى ذلك تقل خسارة المنتج باستمراره في العملية الإنتاجية بدلا عن التوقف.

والخلاصة هي: أن المنشأة تحقق أقصى قدر من الأرباح، أو تتحمل أقل قدر من الخسائر، إذا قامت بتحديد إنتاجها عند ذلك المستوى من الإنتاج الذي يتعادل عنده الإيراد الحدِّي (أو السعر) مع التكلفة الحدِّية للفترة قصيرة الأجل، وذلك بشرط إلا يقل السعر عن التكاليف المتوسطة المتغيرة.

أما إذا انخفض السعر عن التكلفة المتوسطة المتغيرة، فتخفض المنشأة من خسارتها عن طريق التوقف عن الإنتاج، وبالتالي تتحمل التكاليف الثابتة فقط.

تدريب (2)



تنتج إحدى المؤسسات التنافسية حسب جدول التكلفة التالي:

الكمية / طن	التكلفة الكلية / دينار
1	141
2	191
3	220
4	252
5	279
6	308
7	341.5
8	382.5
9	435
10	500

1.إذا كان سعر الطن الواحد 52.5 ديناراً، احسب الإيراد الكلي والربح الكلي، ومستوى الإنتاج، الذى ستنتجه هذه المؤسسة عندما تعظم أرباحها.

2. هل يمثل الوضع الذى يعظم الأرباح حالة التعادل؟

7. الأرباح العادية والأرباح غير العادية

تتضمن تكاليف المنشأة الممثلة بالمنحنيات المتوسطة سالفة الذكر، عائداً للمنظم أو لأصحاب المشروع مساوياً للعائد، الذي يتوقع الحصول عليه في أفضل استخدام لبديل آخر، وهو ما يسمى **بالربح العادي**. والربح العادي: هو ذلك الربح الذي تحصل عليه المنشاة، التي تحقق توازناً عند نقطة تتساوى عندها التكاليف الحدِّية، مع التكاليف المتوسطة الكلية، مع السعر (ت ح= ت م ك= س).أما إذا تحقق تعادل التكاليف الحدِّية، والسعر عند نقطة تكون فيها التكلفة الحدِّية أكبر من التكاليف المتوسطة الكلية ففي هذه الحالة سيكون الإيراد الكلي أعلي من التكاليف الكلية (متضمنة الأرباح العادية). ويطلق على الفرق بينهما اسم **الأرباح غير العادية**.

وتحصل المنشأة على الأرباح غير العادية، إما نتيجة لحسن إدارتها، وارتفاع كفاءة العاملين بها، وإما لأنها دخلت مجال الصناعة قبل غيرها من المنشآت، وإما لزيادة الطلب زيادة كبيرة علي منتجات هذه الصناعة. وحيث إن الفترة القصيرة لا تسمح بدخول منشآت جديدة في مجال

الصناعة، فمن الممكن أن تحتفظ المنشأة بهذه الأرباح غير العادية. وتعكس هذه الأرباح ارتفاع معدل العائد الذي يحصل عليه المستثمرون في هذه الصناعة، بالمقارنة بمعدلات العائد في مجالات النشاط الأخرى، مما يشجع على الاستثمار في هذه الصناعة، ولذلك فيتوقع أن تختفي هذه الأرباح في الفترة الطويلة، بسبب دخول منشآت جديدة مجال الصناعة.

نقطة التعادل

نقطة التعادل هي تلك النقطة التى يتساوى عندها الإيراد الكلى مع التكلفة الكلية. ولفكرة نقطة التعادل أهمية خاصة عند دراسة جدوى المشروعات. فإذا تحققت نقطة التعادل عند نسبة منخفضة من الطاقة الإنتاجية، كان ذلك مؤشراً على أن المشروع في مواجهة الأخطار المحتملة، مثل عدم تمكن المشروع من بيع الإنتاج الذى يتم عند طاقته القصوى.

الخلاصة

- السوق هو المكان الذى يتم فيه تبادل السلع والخدمات بين البائع والمشترى، بسعر معين.
- المنافسة الكاملة هي شكل من أشكال السوق، تتميز بوجود عدد كبير من البائعين والمشترين، وتجانس منتجات جميع المؤسسات العاملة فى السوق، وعدم وجود عوائق دخول للصناعة أو خروج منها، وتوفر معلومات كاملة عن الكميات والأسعار الخاصة بالسلعة.
- هناك ثلاثة أشكال مميزه للسوق وهي: سوق الاحتكار، والمنافسة الاحتكارية، واحتكار القلة.
- تنتج المنشأة فى المدى القصير، إذا كان الإيراد الكلي أعلى من التكاليف المتغيرة، أى إذا كان متوسط الإيراد "أو السعر"، أعلى من متوسط التكاليف المتغيرة.
- تحقق المنشأة أرباحاً اقتصادية، إذا كان الإيراد الكلى أعلى من التكاليف الكلية. أما إذا كان الإيراد الكلي أقل من التكاليف الكلية، " أى إذا كان السعر أقل من متوسط التكاليف الكلية" فإن المنشأة تحقق خسائر اقتصادية.
- نقطة التعادل هي النقطة التى يتساوى عندها الإيراد الكلي مع التكاليف الكلية، وبالرسم تتمثل نقطة التعادل، بأدنى نقطة فى منحنى متوسط التكاليف الكلية.
- منحنى عرض المؤسسة التنافسية فى المدى القصير، هو ذلك الجزء من منحنى التكلفة الحدِّية للمؤسسة، الواقع فوق منحنى متوسط التكلفة المتغيرة.
- يمكن اشتقاق منحنى عرض السوق فى المدى القصير لسلعة ما، عن طريق التجميع الأفقي لمنحنيات العرض الفردية للمؤسسات العاملة فى السوق. ويتحدد سعر تلك السلعة عند تقاطع منحنى عرض السوق مع منحنى طلب السوق، الذى يمثل رغبات وقدرات المشترين.
- يمكن للمؤسسة التنافسية فى المدى القصير، أن تحقّق أرباحاً اقتصادية. وتصل نقطة التعادل، أو تحقيق خسائر اقتصادية أقل من التكاليف الثابتة.
- إن وجود أرباح فى المدى القصير، يؤدي إلى دخول مؤسسات جديدة فى المدى الطويل، مما يؤدي إلى زيادة العرض من السلعة، وبالتالي انخفاض سعر السلعة في السوق وتستمر هذه العملية إلى أن يصبح السعر مساوياً لمتوسط التكلفة الكلية، أي إلى أن تصبح الأرباح

الاقتصادية صفراً، وبالمقابل فإن وجود خسائر فى المدى القصير يؤدي إلى خروج بعض المؤسسات من السوق، وانخفاض العرض من السلعة. وبالتالي ارتفاع سعر تلك السلعة، وتستمر هذه العملية إلى أن يصبح السعر مساوياً لمتوسط التكلفة، وتصبح الأرباح الاقتصادية صفراً.

لمحة مسبقة عن الوحدة الدراسية التالية

لقد استعرضنا فى هذه الوحدة أشكال السوق الرئيسة، وسوف نتناول فى الوحدة القادمة موضوع الدخل القومي. وتهتم هذه الوحدة بدراسة وتحليل الوحدات الكبيرة، والظواهر الكلية التى تخص الاقتصاد الوطني.

إجابات التدريبات

تدريب (1)

الكمية	السعر	الإيراد الكلي	الإيراد المتوسط	الإيراد الحدِّي
1	15	15	15	–
2	15	30	15	15
3	15	45	15	15
4	15	60	15	15
5	15	75	15	15
6	15	90	15	15
7	15	105	15	15

2 . نلاحظ أن السعر = الإيراد المتوسط = الإيراد الحدِّي فى سوق المنافسة.

تدريب (2)

الكمية/ طن	التكاليف الكلية /دينار	الإيراد الكلى /دينار	الإيراد الكلى /دينار
1	141	52.5	88.5
2	191	105	86-
3	226	157.5	68.5-
4	252	210	42-
5	279	262.5	16.5-
6	308	315	+7
7	341.5	367.5	+26
8	382.5	420	+37.5
9	435	472.5	37.5
10	500	525	+25

(1) الكمية 8 أو 9 أطنان، هى التي تُعظِّم أرباح المؤسسة، حيث ستحقق ما مقداره 37.5 ديناراً من الأرباح. انظر الجدول لمعرفة الإيراد الكلي، والأرباح الكلية عند مستويات الإنتاج المختلفة.

(2) نقطة التعادل هي النقطة التي تتساوى عندها الإيرادات الكلية مع التكاليف الكلية،وبما أن إيرادات المؤسسة أكبر من تكاليفها عند مستوى هذا الإنتاج، أى أنها تحقق أرباحاً، فإن هذا لا يمثل نقطة تعادل.

مسرد المصطلحات

- **المنافسة الكاملة Perfect Competition:** شكل من أشكال الأسواق يتصف ببعض الخصائص، أهمها وجود عدد كبير من البائعين والمشترين، وتجانس السلعة، وحرية الخروج من السوق والدخول فيه.
- **الاحتكار Monopoly:** شكل من أشكال السوق، يتميز بأن السلعة المنتجة فيه، تنتج من قبل منتج وحيد.
- **المنافسة الاحتكارية Monopolistic Competition:** شكل من أشكال السوق، يتميز بوجود عد كبير من المنتجين،ينتجون سلعة متميزة " متشابهة، ولكنها ليست متطابقة "،كما يتصف هذا السوق بحرية الدخول والخروج.
- **احتكار القلة Oligopoly:** شكل من أشكال السوق، يتميز بوجود عدد قليل من المنتجين، ينتجون سلعة قد تكون متميزة أو مطابقة لسلعة المنتجين الآخرين.
- **شكل السوق Market Structure:** اختلاف تركيبة السوق حسب عدة معايير، أهمها عدد البائعين والمشترين، وطبيعة السلعة، وحرية الدخول والخروج.
- **الإيراد الحدِّي Marginal Revenue:** التغيير فى الإيراد الكلي نتيجة لتغيير المبيعات "الإنتاج" بمقدار وحدة واحدة، ويساوي الإيراد الحدِّي سعر السلعة فى سعر المنافسة.
- **الإيراد الكلى Total Revenue:** المبالغ المتأتية نتيجة لمبيع جميع الوحدات المنتجة " المبيعة"، وهو حاصل ضرب السعر فى الكمية المباعة.
- **الإيراد المتوسط Average Revenue:** معدل الإيراد المتأتي للبائع " المنتج"، نتيجة لبيع كمية معينة من السلعة، وهو ناتج قسمة الإيراد الكلي على الكمية المباعة" المنتجة".
- **نقطة التعادل Break even Point:** و هي تلك النقطة، التى يتساوى عندها الإيراد الكلي مع التكلفة الكلية.

المراجع

1 – محمد علي الليثي ومحمد محروس إسماعيل، **مقدمة في علم الاقتصاد، الجزء الأول، الاقتصاد الجزئي**. كلية التجارة، جامعة الإسكندرية: .1988

2– محمد خليل برعي و علي حافظ منصور، **مقدمة في النظرية الاقتصادية**. دار النهضة العربية، القاهرة: 1991.

3– محمد سلطان أبو علي و هناء خير الدين، **أصول علم الاقتصاد (النظرية والتطبيق)**. مكتبة النهضة الشرق، جامعة القاهرة، القاهرة:1986م. (مرجع أساسي).

4– سلوى علي سليمان وعبد الفتاح قنديل، **مقدمة في علم الاقتصاد**. دار النهضة العربية، القاهرة: 1977م

5– محمد زكي المسير، **أصول الاقتصاد**. دار النهضة العربية، القاهرة: 1986م.

6–عمرو محي الدين وعبد الرحمن يسري أحمد، **مبادئ علم الاقتصاد**. دار النهضة العربية، القاهرة: .1977

7– أحمد فريد مصطفى و سهير محمد السيد حسن، **مبادئ علم الاقتصاد، التحليل الجزئي والكلي**. مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية:.1989

8– زكريا محمد بيومي، **مبادئ علم الاقتصاد**، الكتاب الأول، في الفكر.

9– صبحي تادرس قريضة، **مقدمة في علم الاقتصاد**. مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة: 1985.

10– عبد الفتاح عبد السلام وآخرون، **مقدمة في التحليل الاقتصادي الجزئي**. منشورات مركز البحوث الاقتصادية، بنغازي: .1995

11– محمد خليل برعي، **الأسعار**. مكتبة نهضة الشرق، القاهرة: .1979

12– محمد محروس إسماعيل و أحمد محمد مندور، **مبادئ الاقتصاد الجزئي**. مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية: .1992

13– عزالدين مالك الطيب، **المدخل إلى علم الاقتصاد**، المروة للطباعة والنشر، الخرطوم: 1999.

14– محمد خليل برعي، **الأسعار**. مكتبة نهضة الشرق، القاهرة: .1979

15- محمد محروس إسماعيل و أحمد محمد مندور، **مبادئ الاقتصاد الجزئي**. مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية: 1992.

16- سامي خليل، **النظرية الاقتصادية**. تحديد أسعار السلع والخدمات، مكتبة غريب، القاهرة: 1983.

17- محمد سلطان أبو علي و هناء خير الدين، **أصول علم الاقتصاد (النظرية والتطبيق)**. مكتبة النهضة الشرق، جامعة القاهرة:1986م (مرجع أساسي).

18- سلوى علي سليمان وعبد الفتاح قنديل. **مقدمة في علم الاقتصاد**. القاهرة: دار النهضة العربية، 1977م

19- محمد خليل برعي و علي حافظ منصور، **مقدمة في النظرية الاقتصادية**، القاهرة: دار النهضة العربية، 1991.

20- محمد زكي المسير، **أصول الاقتصاد**. القاهرة: دار النهضة العربية، 1986م.


الوحدة السادسة
الدخل القومي

محتويات الوحدة

الموضوع	الصفحة
المقدمة	**152**
تمهيد	152
أهداف الوحدة	152
1. **أهمية الدخل القومي**	**153**
2. **قطاعات الدخل القومي**	**153**
3. **تعريف الناتج القومى الإجمالي وطريقة قياسه**	**154**
4. **الناتج القومى و الناتج الإجمالي**	**155**
5. **الأسعار الجارية والأسعار الثابتة**	**157**
6. **حساب الدخل القومى**	**158**
7. **الناتج الإجمالي والناتج الصافي**	**158**
8. **أسعار السوق وتكلفة عوامل الإنتاج**	**160**
9. **بعض مفاهيم الناتج**	**160**
1.9 الناتج القومى الصافي	160
2.9 الدخل القومى	161
10. إنفاق الدخل القومي	**161**
1.10 الاستهلاك	161
2.10 الاستثمار	162
3.10 الإنفاق الحكومى	162
4.10 الصادرات	162
11. بعض مشاكل تقدير الدخل القومى	**162**
الخلاصة	**164**

الموضوع	الصفحة
لمحة مسبقة عن الوحدة الدراسية التالية	164
إجابات التدريبات	165
مسرد المصطلحات	166
المراجع	167

المقدمة

تمهيد

عزيزي الدارس،

مرحبا بك إلى الوحدة السادسة من مقرر "**مبادئ الاقتصاد** "، وسوف نعرض في هذه الوحدة أهمية الدخل القومى، وقطاعات الاقتصاد القومي، كما تهتم هذه الوحدة بدراسة وتحليل الوحدات الكبيرة، والظواهر الكلية التى تخص الاقتصاد الوطنى ككل. مثل تعريف الناتج القومى الإجمالي، وطريقة قياسه، والناتج الصافي، والناتج الإجمالي، والأسعار الجارية والأسعار الثابتة، والحسابات القومية الأخرى. كما سنميز الدخل الاسمي من الدخل الحقيقى، وذلك باستخدام الأرقام القياسية، بوصفها عاملاً مخفضاً أو مقلصاً ونختتم هذه الوحدة بالتعرّف على الصعوبات، والثغرات التى تكتنف تقديرات الحسابات القومية.

أهداف الوحدة

عزيزي الدارس بعد الانتهاء من دراسة هذه الوحدة يتوقع منك أن تكون قادراً على أن:

- **تذكر** المفاهيم المتعلقة بحسابات الدخل القومى، وتميز بين التعاريف الخاصة بكل منها.
- **تحدد** طرق قياس الدخل القومى، وتميز بين التعاريف الخا صة بكل منها.
- **تذكر** مفهوم الأرقام القياسية وطرق قياسها.
- **تبيِّن** الصعوبات والثغرات، التى تكتنف تقديرات الدخل القومى والحسابات القومية.

1. أهمية الدخل القومي

يعتبر الدخل القومي، من أهم مؤشرات النشاط الاقتصادي لأي مجتمع، لأنه المؤشر الذي تنعكس فيه جميع أوجه النشاط. إن معرفتنا للدخل القومي يمكن أن تساعدنا في تحديد معدل دخل الفرد، وذلك بقسمة الدخل القومي على عدد السكان.

2. قطاعات الاقتصاد القومي

من الممكن تقسيم الاقتصاد القومي إلى عدد من القطاعات، تبعا لمعايير متعددة. فطبقاً لأحد المعايير، يمكن تقسيم قطاعات الدولة إلى قطاع الأعمال، والقطاع العائلي، وقطاع الحكومة وقطاع العالم الخارجي. كما يمكن تقسيم الاقتصاد القومي، بحسب الأنشطة الاقتصادية إلى الزراعة، والصناعة، والخدمات، وقد قسمت هذه القطاعات في السودان بطريقة أكثر تفصيلاً، إلى الزراعة، والصناعة والتعدين، والكهرباء والمياه، والتشييد والخدمات الحكومية، والخدمات الأخرى.

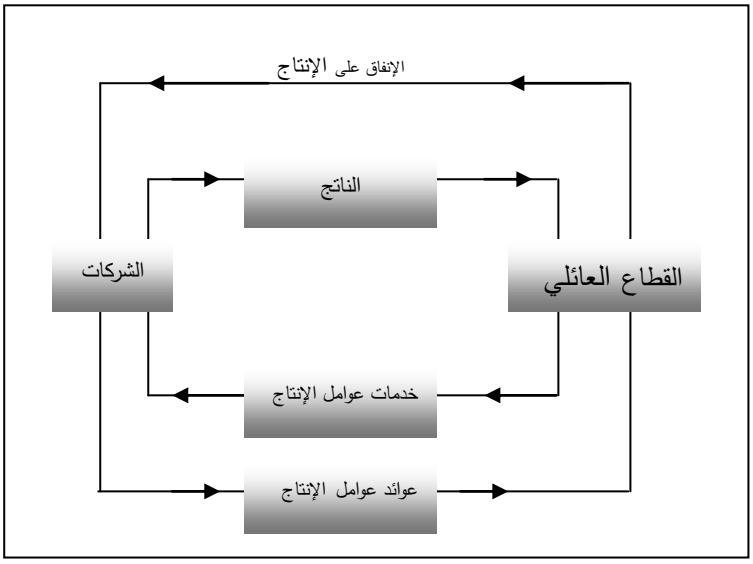
والتقسيم الأول: أي التفرقة بين قطاع الأعمال، والقطاع العائلي، والحكومة، والعالم الخارجي يستند إلى التمييز بين التصرفات الاقتصادية للقطاعات المختلفة، فقطاع الأعمال يقوم أساسا بالعملية الإنتاجية، والقطاع العائلي يقوم بتقديم خدمات العمل إلى قطاع الأعمال، كما أنه يستهلك السلع والخدمات، التي ينتجها كل من القطاع الحكومي وقطاع الأعمال، وقطاع الحكومة يقدم الخدمات العامة. ويتولي قطاع العالم الخارجي تصدير واستيراد السلع والخدمات.

أما **التقسيم الثاني:** زراعة، صناعة ...الخ – فهو يتتبع طبيعة النشاط الإنتاجي بحسب نوعه، ويظهر كيفية تولد السلع والخدمات منه.

وإذا اعتبرنا (للتبسيط) أن الاقتصاد القومي مكون من القطاع العائلي، وقطاع الأعمال (الشركات)، فنجد أن هناك علاقة ومبادلات تتم بينها. فتحصل الشركات على خدمات عوامل الإنتاج التي يمتلكها القطاع العائلي، (وكما نعلم فإن عوامل الإنتاج، هي العمل والأرض، ورأس المال والمنظمِّ). وفي مقابل هذه الخدمات تدفع الشركات دخولاً لأصحاب هذه العوامل، فيحصل العامل على أجر، وصاحب الأرض على الريع، ورأس المال على الفائدة، والمنظمِّ على الربح.

ولكن أين ينفق الأفراد الدخول التي يحصلون عليها؟ من الطبيعي أنهم ينفقونها في شراء السلع والخدمات. ولكن من أين أتت هذه الأخيرة ؟ هي طبعاً منتجات الشركات، وبهذه الصورة

المبسطة نتبين أن هناك تدفقاً دائرياً للسلع والخدمات، بين الشركات والقطاع العائلي، ويتولد من خلال هذا التدفق دخل الأفراد و الدخل القومي.ويمكن تصوير هذا التدفق الدائري بالشكل التالي:



3. تعريف الناتج القومي الإجمالي وطريقة قياسه

يعبر الناتج القومي الإجمالي، عن قيمة السلع والخدمات النهائية، التي ينتجها الاقتصاد القومي، خلال فترة زمنية معينة، قبل استقطاع إهلاك رأس المال. وعادة يقاس هذا الناتج خلال سنة.

وعند قياس قيمة الناتج القومي الإجمالي، يجب تفادي حساب قيمة السلعة أو الخدمة الواحدة عدة مرات، أي لابد من تفادي **الازدواج الحسابي**، وعلى ذلك لا تضاف قيمة القطن مثلاً إلى قيمة الغزل، وإلى قيمة المنسوجات بالكامل، عند حساب الناتج القومي الإجمالي. إذ إن معني ذلك أننا نحسب قيمة القطن ثلاث مرات، (مرة بوصفه قطناً خاماً ومرة بحسبانه من مستلزمات إنتاج الغزل، ومرة ثالثة بإعتباره من مستلزمات إنتاج الغزل الذي دخل في إنتاج المنسوجات)، كما أننا نحسب قيمة الغزل مرتين (مرة ممثلاً في قيمة إنتاج الغزل، ومرة ثانية بوصفه من مستلزمات إنتاج المنسوجات).

ولكن يجب تفادي هذا التكرار، وذلك بطرح قيمة القطن المستخدم في صناعة الغزل من قيمة إنتاج هذه الصناعة، كما أنه يجب طرح قيمة الغزل المستخدم في إنتاج المنسوجات من

قيمة المنسوجات ذاتها. وبمعني آخر، لا تحسب قيمة مستلزمات الإنتاج ضمن الناتج القومي إلى جانب قيمة السلع والخدمات التي دخلت في إنتاجها، وإنما يحسب الناتج بأحد أسلوبين:

أولا: إما أن تضاف قيمة السلع والخدمات النهائية فقط إلى بعضها بعضاً (تعرف هذه الطريقة بطريقة الناتج النهائي).

ثانيا: أو أن يطرح من قيمة إنتاج كل صناعة وكل قطاع قيمة مستلزمات الإنتاج المستخدمة حتى نحصل على ما يسمي بـ **القيمة المضافة** في الصناعة، او القطاع. وبإضافة هذه القيم المضافة إلى بعضها، نحصل على الناتج القومي الإجمالي.

أسئلة التقويم الذاتى

1. وضح أهمية الدخل القومي.
2. أذكر المعايير التى يمكن من خلالها تقسيم قطاعات الاقتصاد القومي.
3. عرف الناتج القومي الإجمالي.
4. وضح طريقة قياس الناتج القومي الإجمالي.

4. الناتج القومي والناتج الإجمالي

يمثل الناتج المحلي الإجمالي: قيمة السلع والخدمات المنتجة بصورة نهائية، داخل الحدود الجغرافية للدولة، دون النظر إلى جنسية من ساهم فيها. ولكن نجد أن هناك أشخاصاً أجانب يعملون داخل حدود السودان، ويحصلون على أجور، وكذلك توجد بعض الاستثمارات الأجنبية في السودان، تحصل على عوائد على هذه الاستثمارات. ومن ناحية أخرى توجد عوامل إنتاج سودانية تعمل خارج الحدود الجغرافية للسودان (السودانيين العاملين بالخارج). ولا تدخل ما تحصل عليه هذه العوامل السودانية من دخول، في حساب الناتج المحلي الإجمالي، وعلى ذلك يكون الفرق بين الناتج القومي والناتج المحلي، هو صافي ما تحصل عليه عوامل الإنتاج السودانية من عوائد من العالم الخارجي. أي إنه إذا كان لدينا الناتج المحلي الإجمالي، ونريد الحصول على الناتج القومي الإجمالي، فإننا نضيف متحصلات عوامل الإنتاج السودانية من

العالم الخارجي، إلى الناتج المحلي، ثم نطرح منه المدفوعات التي يدفعها السودان، لعوامل الإنتاج الأجنبية العاملة في السودان.

تدريب (1)



إذا كان إنتاج بلد ما يتكون من ثلاث مجموعات من السلع هى أ، ب، ج، وكانت الكميات المنتجة من كل منها خلال السنة هى (80، 50، 100) وحدة على التوالي – وكانت هذه السلع مّما يحددها السوق بـ (50، 40، 30) ديناراً للوحدة على التوالي.

المطلوب حساب الناتج القومى الإجمالي.

الناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي الإجمالي

	1995	1996	1997
1- الناتج المحلي الإجمالي بأسعار 81-1982	996.7	1.43.6	1112.9
2- صافي الفرق بين المتحصلات والمدفوعات غير المنظور باسعار 81-1982•	10.7	1.7	6.4
3- الناتج القومي الإجمالي	1007.4	1045.3	1119.3

- **تشمل:-** صافي العائد على استثماراتنا خارج السودان، وعائد المدفوعات عن الاستثمارات الأجنبية بالسودان+ صافي العائد من تحويلات السودانيين العاملين بالخارج وتعويضاتهم، وتحويلات الأجانب العاملين بالسودان وتعويضاتهم.

من واقع بيانات الجدول أعلاه نجد أن الناتج القومي يزيد عن الناتج المحلي للأعوام الثلاثة بمقدار 10.7 مليون دينار، 1.7 مليون دينار و 6.4 مليون دينار على التوالي ،وتمثل هذه المبالغ صافي عائد عوامل الإنتاج من العالم الخارجي. وهذا يعني أن عوامل الإنتاج الأجنبية، التي خدمت في السودان، قد حصلت على دخل يقل عن عوامل الإنتاج السودانية العاملة في الخارج بهذه المقادير.

5.الأسعار الجارية والأسعار الثابتة

إن إعداد بيانات الناتج القومي، يساعد في رسم السياسات الاقتصادية، وفي عملية التخطيط الاقتصادي، وفي تقييم الأداء الاقتصادي من سنة لأخرى. و بالتالى فإن الاعتماد على بيانات النشاط الاقتصادي، مقومة بأسعار السوق الجارية في المقارنة، لا يعطي الصورة الحقيقية، وذلك لتأثير التقلبات في المستوي العام للأسعار، في قيمة بيانات الناتج القومي. إن الأخذ بتقديرات الناتج محسوبة على أساس الأسعار الجارية، يؤدي إلى نتائج تخالف الواقع. فمثلاً إذا كان الإنتاج من القمح في عام 1980 (10ملايين إردب)، وكان سعر الإردب 30 ديناراً. وفي عام 1981 كان الإنتاج من القمح 9 ملايين إردب)، ولكن السعر أرتفع إلى 35 ديناراً للإردب، فإن قيمة القمح في الناتج القومي بالأسعار الجارية تكون:

عام 1980 10 ملايين إردب x 30 =300 مليون دينار

عام 1981 9 ملايين إردب x 35 = 315 مليون دينار

ومن المثال السابق يتضح أن المقارنة بين إنتاج عام1980 وعام 1981، على أساس الأسعار الجارية، تقول إن مساهمة القمح في الناتج القومي، قد ارتفعت من 300 مليون إلى 315مليون دينار، ولكن هذا القول خطأ لأن إنتاج القمح قد هبط في الواقع. لذلك يجب استبعاد آثار تقلبات الأسعار، حتى يمكن التعرف على الحجم الحقيقي للنشاط الاقتصادي، والتغير الذي طرأ عليه من فترة لأخري. ويسمي الناتج القومي الذي نحصل عليه، بعد استبعاد آثار تقلبات الأسعار يسمي بـ **الناتج القومي بالأسعار الثابتة**، أو بتعبير آخر **الناتج القومي الحقيقي**. وللحصول على ذلك يُستعان بالأرقام القياسية للأسعار.

والرقم القياسي للأسعار، يعبر عن التغير الذي طرأ في المتوسط على الأسعار، ما بين فترة زمنية معينة تسمي فترة الأساس، وفترة أخرى نريد أن نقارنها بفترة الأساس، وتسمي فترة المقارنة، وذلك في شكل نسبة مئوية. فمثلاً إذا كان الرقم القياسي للأسعار عام 1990 = 300 وكانت سنة الأساس هي عام 1980 = 100، فإن هذا يعني أن المستوي العام للأسعار، قد ارتفع بنسبة 200%بين 1980 و 1990.

فإذا كان الناتج القومي لعام 1980 = 1000 مليون دينار، وفي عام 1990= 3584 مليون دينار بالأسعار الجارية، فإنه وللحصول على الناتج القومي الإجمالي بالأسعار الثابتة

(لعام 1980 كسنة أساس)، نقوم بقسمة الناتج القومي الإجمالي لهذه السنة (1990) على الرقم القياسي للأسعار وضرب النتيجة في 100:

الناتج القومي الإجمالي لسنة 1990 بالأسعار الثابتة (1980 =100):

= $\frac{3584}{300}$ x 100 = 1194.7 مليون دينار

6.حساب الدخل القومي

توجد ثلاثة طرق لحساب قيمة الناتج القومي: الطريقة الأولي هي طريقة الدخل. أي أننا نحسب الدخول، التي تحصل عليها عوامل الإنتاج المختلفة. أي أن الدخل القومي هو عبارة عن مجموع الأجور والريع والفوائد والربح.

والطريقة الثانية لحساب الدخل القومي، هي طريقة الناتج القومي. وهي– وكما سبق ذكره – عبارة عن قياس السلع، والخدمات المنتجة بصورة نهائية في الدولة. أي بعد استبعاد مستلزمات الإنتاج، حتى نتجنب الازدواج في الحساب. وهذه الطريقة تعتمد أساسا على تحديد مقدار الإضافة إلى الناتج، التي تتم عند كل مرحلة من مراحل الإنتاج. ولذلك يطلق عليها اسم طريقة القيمة المضافة كما ذكرنا سابقاً. والطريقة الثالثة لحساب الدخل القومي هي طريقة الإنفاق (انظر البند 10أدناه، صفحة 110).

7.الناتج الإجمالي والناتج الصافي

من المعروف أنه أثناء العملية الإنتاجية، يجب إحلال بعض المعدات والآلات، محل تلك التي تبلي بالاستعمال أو بمضي الوقت، وذلك نتيجة لإهلاك الآلات أو ما يمكن التعبير عنه بالنقص في المقدرة الإنتاجية للآلات نتيجة للاستعمال. ولكي نوجد قيمة المنتجات التي سيتمتع بها المجتمع، مع الاحتفاظ بطاقته الإنتاجية يجب أن نستبعد قيمة الإهلاك من الناتج الإجمالي. وعلى ذلك إذا افترضنا أن الناتج الإجمالي، كان حوالي 10000 مليون دينار في عام 1960، وقدر استهلاك رأس المال في ذات السنة بـ 2000 مليون دينار، فإن الناتج الصافي سيكون:

الناتج الصافي = الناتج الإجمالي – إهلاك رأس المال

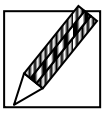
= 10000 – 2000 = 8000 مليون دينار.

أسئلة التقويم الذاتي



1. فرق بين الناتج المحلى الإجمالى والناتج القومى الإجمالي.
2. فرق بين الأسعار – الجارية والأسعار الثابتة.
3. اذكر طرق حساب الناتج القومي.
4. فرق بين الناتج الإجمالي والناتج الصافي.

تدريب (2)



البيانات التالية تمثل المكونات الأساسية في حسابات الدخل القومى لبلد ما:

البيان	القيمة بملايين الدينارات
الأجور	180
الصادرات	30
مخصصات استهلاك رأس المال	20
الضرائب غير المباشرة على قطاع الأعمال	75
صافي الاستثمار المحلى الخاص	65
المدفوعات التحويلية	16
الواردات	35
الضرائب الخاصة (على الدخل)	45
الإنفاق الخاص على الاستهلاك	250

المطلوب أن تحسب:

1/ الناتج القومي الإجمالي. 2/ الناتج القومي الصافي. 3/ الدخل القومي.

8. أسعار السوق وتكلفة عوامل الإنتاج

إذا قدرت قيمة السلع والخدمات المنتجة خلال العام في المجتمع، على أساس تكلفة عوامل الإنتاج، فإننا نقول إن هذا هو الناتج الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج. ومن ناحية أخرى يمكن أيضاَ حساب هذا الناتج الإجمالي بسعر السوق. والسؤال المطروح هو ما الفارق بين حساب

الناتج الإجمالي بأسعار تكلفة الإنتاج وبين حسابه على أساس سعر السوق؟ والإجابة هي أن الفارق بينهما، إنما يرجع إلى أمرين هما: الضرائب غير المباشرة والإعانات الحكومية. فالضرائب غير المباشرة، تجعل قيمة الناتج القومي الإجمالي بسعر السوق، أكبر من قيمته بسعر التكلفة، وذلك بمقدار هذه الضرائب، ومن ثم يتعين طرحها من الناتج القومي بسعر السوق، حتى نحصل على الناتج القومي بسعر التكلفة. أما الإعانات الحكومية فهي – على التضاد من الضرائب غير المباشرة – تجعل قيمة الناتج القومي بسعر السوق، أقل من قيمته بسعر التكلفة وذلك بقيمة هذه الإعانات، وبالتإلى يجب إضافة (الإعانات)، إلى الناتج القومي بسعر السوق حتي نحصل على الناتج القومي بسعر التكلفة.

9.بعض مفاهيم الناتج

1.9 الناتج القومي الصافي

إذا طرحنا إهلاك رأس المال الثابت من الناتج القومي الإجمالي، فإننا نحصل على الناتج القومي الصافي. والإهلاك كما ذكرنا هو المخصص، الذي يقتطع نتيجة لنقص كفاءة الآلات بالاستخدام، أو نتيجة لقدمها الفني، ومن المعروف أن الشركات المختلفة تتبع معايير مختلفة لتقدير الإهلاك، ويصعب توحيد هذه المعايير. ولذلك نلجأ في حالات غير قليلة، إلى تقدير هذا الإهلاك بطريقة تقريبية، ولذلك فإن درجة الدقة في تقدير هذا الناتج القومي الصافي، تكون أقل من نظيرها عند تقدير الناتج القومي الإجمالي. وعليه فإن:

الناتج القومي الصافي = الناتج القومي الإجمالي – إهلاك رأس المال.

2.9 الدخل القومي

يمثل الدخل القومي الناتج الصافي محسوباً بتكلفة عوامل الإنتاج. وعلى ذلك يجب أن نطرح من الناتج القومي الصافي الضرائب غير المباشرة، وأن نضيف إليه قيمة الإعانات، أي أن:

الدخل القومي = الناتج القومي الصافي بسعر التكلفة
=الناتج القومي الصافي بسعر السوق
– الضرائب غير المباشرة
+ الإعانات الحكومية

أي أننا وفق هذه الطريقة، قد قمنا بحساب الدخل القومي، عن طريق حساب الناتج القومي بسعر التكلفة. وكما ذكرنا توجد طريقة أخرى لحساب الدخل القومي، هي طريقة الدخل الذي تحصل عليه عوامل الإنتاج المختلفة.

10. إنفاق الدخل القومي

الطريقة الثالثة لقياس الدخل القومي هي طريقة الإنفاق. وهي تقيس الدخل القومي عن طريق الكيفية، التي يتم بها استخدام هذا الدخل بواسطة الأفراد، الذين حصلوا عليه، فهؤلاء الأفراد سوف يتصرفون في دخولهم، إما بإنفاقها على شراء السلع الاستهلاكية والخدمات، وإما باستثمارها. وفي هذه الحالة فإن الناتج القومي يعادل الإنفاق، أو مجموع استخدامات الناتج من استهلاك القطاع العائلي، واستثمار قطاع الأعمال، والإنفاق الحكومي، وصافي الصادرات.

1.10 الاستهلاك

ويشمل مقدار إنفاق القطاع العائلي على السلع المعمرة، ونصف المعمرة، التي تستهلك فورا، وعلى الخدمات.

2.10 الاستثمار

وهو جزء من الناتج القومي، ولا يوجه إلى إشباع حاجات المستهلكين، وإنما يوجّه لبناء الاقتصاد القومي للدولة، عن طريق زيادة الأصول الإنتاجية، التي تؤدي إلى زيادة المقدرة الإنتاجية للدولة.

3.10 الإنفاق الحكومي

ويشمل مشتريات الحكومة من السلع والخدمات. هذا ويلاحظ أن الجزء من الإنفاق الحكومي، المتمثل في المعاشات، وإعانات الضمان الاجتماعي، وتعويضات البطالة ونحوها، إنما هو تحويل للدخل من دافعي الضرائب إلى المستفيدين بهذه المدفوعات، وبالتإلى فهو لا يمثل مشتريات من الناتج القومي، ولذلك فإنه لا يحسب ضمن الناتج القومي الإجمالي.

4.10 صافي الصادرات

أي الصادرات مطروحا منها الواردات، وبناء على ما سبق، فإذا رمزنا للاستهلاك العائلي بالرمز (س)، واستثمار قطاع الأعمال بالرمز (ث)، والإنفاق الحكومي بالرمز (ح)، والصادرات بالرمز (ص)، والواردات بالرمز (و)، فإننا نستطيع أن نكتب المعادلة:

الإنفاق = الاستهلاك + الاستثمار + الإنفاق الحكومي + الصادرات – الواردات.

ن = س + ن + ح + ص – و.

وبالتالي يتحدد مستوي الدخل القومي بالمتغيرات سالفة الذكر.

11. بعض مشاكل تقدير الدخل القومي

توجد عد ة مشاكل عند تقدير الدخل القومي للدول المختلفة.

ومن المعروف أن الإنتاج هو عبارة عن خلق منفعة، سواء أكانت زمانية أم مكانية أم تحويلية. وعندما يقوم جهاز الإحصاء، أو وزارة المالية بتقدير الناتج، فإنها تواجه مشاكل عديدة منها، أن بعض المزارعين يستهلكون جزءاً من إنتاجهم استهلاكاً ذاتياً، دون أن يصل إلى السوق. ومن الطبيعي أن يدخل هذا الإنتاج في حساب الدخل القومي، ولكن كيف نصل إلى تقدير قيمته ؟

وكذلك تعمل كثير من النساء بوصفهن ربات بيوت، ويقمن بخدمات في المنزل، كان من الممكن أن تحصل عليها الأسرة من السوق، كتجهيز الطعام وغسل الملابس وكيها والعناية بالمنزل وما إلى ذلك. ولكن قيمة هذه الخدمات لا تحتسب في الدخل القومي.

أسئلة التقويم الذاتى

1. ما هو الفرق بين حساب التاتج الإجمالي بأسعار تكلفة الإنتاج وبين حسابه على أساس سعر السوق؟
2. عرف المفاهيم التالية:
   i. الناتج القومي الصافي.
   ii. الدخل القومي.
3. اشرح طريقة الإنفاق لقياس الدخل القومي.
4. اذكر مشاكل تقدير الدخل القومي للدول المختلفة.

الخلاصة

في هذه الوحدة تركز اهتمامنا على دراسة الاقتصاد القومي، في مجموعه كوحدة واحدة بدلاً من دراسة العوامل، التي تؤثر في جزء واحد من جزئيات الاقتصاد مثل سلعة معينة، أو دراسة مستهلك ما، أو منتج ما كما رأينا في الوحدات السابقة.

لمحة مسبقة عن الوحدة التالية

يركز الجزء الرئيسى من الوحدة التالية على دراسة النقود، من حيث تداولها، والتعامل بها بين الأفراد، وأشكالها، والوظائف التي تؤديها في النشاط الاقتصادي، كما تتعرض الوحدة أيضاً للجهاز المصرفي من خلال دراسة أنواعه، والوظائف الأساسية، التي سيؤديها كل نوع من أنواع المصارف.

أرجو عزيزى الدراس أن تجدها وحدة نافعة، تربط من خلالها بين الجوانب العينية والنقدية في تحليل النشاط الاقتصادي.

إجابات التدريبات

تدريب (1)

مجموعات السلع	الكميات المنتجة	أسعار الوحدة المنتجة	قيمة الإنتاج دينار
أ	80 وحدة	50	4000=50X80
ب	50 وحدة	40	2000=40X50
ج	100 وحدة	30	3000=30X100
			9000

- كما هو ملاحظ من الجدول أعلاه، يمكن حساب الناتج القومى الإجمالي، عن طريق حاصل جمع الكمية المنتجة من كلّ سلعة، مضروباً في سعر كل منها.
- إجمالى الناتج القومي = (9000) دينار.

تدريب (2)

- **الناتج القومي الإجمالي =**

250+ (65+ 20+ 80 + (30-35)) = 410

- **الناتج القومي الصافي =**

410 – 20 = 390

- **الدخل القومي =**

390 – 25 = 365

مسرد المصطلحات

- **الدخل القومي National Income**
- يمثل مجموعة الدخول المكتسبة، التى تعود إلى مالكى عوامل الإنتاج، وهى أجور العمل، وريع الأرض، وفائدة رأس المال، وربح المنظم.
- **الرقم القياسي Index- Number**
- ويمثل قيمة الدخل أو الإنتاج من السلع والخدمات، مقدرة بالأسعار الثابتة " أسعار سنة الأساس".
- **الناتج القومى الإجمالي Gross National Product**
- يمثل القيمة السوقية لكل السلع والخدمات النهائية المنتجة، في المجتمع أو الاقتصاد القومى.
- **الناتج القومى الصافي Net National Product**
- ويمثل صافي قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة في الاقتصاد القومي، بعد استبعاد قيمة نفقات إهلاك رأس المال.

المراجع

1. كامل بكري، **الاقتصاد التجميعي**. مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1985.
2. محمد خليل برعي، **الأسعار**. مكتبة نهضة الشرق، القاهرة: 1979.
3. عز الدين مالك الطيب: **المدخل إلى علم الاقتصاد**، المروة للطباعة والنشر، الخرطوم، 1999.
4. محمد سلطان أبو علي وهناء خير الدين، **أصول علم الاقتصاد (النظرية والتطبيق)**. مكتبة النهضة الشرق، جامعة القاهرة: 1986م (مرجع أساسي).
5. أحمد إسماعيل وسامي خليل، **أصول علم الاقتصاد**. دار النهضة المصرية، القاهرة: 1980.
6. السيد عبد المولى، **أصول الاقتصاد**. دار النهضة المصرية، القاهرة: 1980.
7. صبحي تادرس قريضة، **مقدمة في علم الاقتصاد**. مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة: 1985.


الوحدة السابعة
النقود والبنوك

محتويات الوحدة

الموضوع	الصفحة
المقدمة	**171**
تمهيد	171
أهداف الوحدة	171
1. المقايضة	**172**
2. تعريف النقود	**174**
1.2 وظائف النقود	175
2.2 أنواع النقود	175
3.2 شبه النقود	177
3. البنوك	**178**
1.3 البنوك التجارية	178
2.3 البنوك المتخصصة	180
3.3 البنك المركزي	181
4.3 البنوك الإسلامية	184
الخلاصة	**193**
لمحة مسبقة عن الوحدة الدراسية التالية	**194**
إجابات التدريبات	**194**
مسرد المصطلحات	**197**
المراجع	**198**

مقدمة

تمهيد

عزيزي الدارس،

أهلاً بك فى الوحدة العاشرة من مقرر مبادئ الاقتصاد، التي تتحدث عن النقود والبنوك. و يزودك القسم الأول منها بعدد من الأفكار التى تتعلق بالنقود، وتعريفها، وشروطها، ووظائفها وأنواعها، وهى توضح أن النقود، هى أي شيء يكون موضع الاتفاق والقبول بين أفراد المجتمع، ويكون معبراً عن شخصية الدولة وقوة اقتصادها. ويبحث القسم الثاني فى الجهاز المصرفي من حيث تكوينه، إذ يتألف من المصارف التجارية، والمصارف المتخصصة، والمصرف المركزي، والمصارف الإسلامية. ويوضح هذا القسم أهمية الجهاز المصرفي فى الاقتصاد القومى، والوظائف الأساسية التى يؤديها.

مرة أخرى أرحب بك فى هذه الوحدة. ونأمل أن نستمتع بدراستها، وأن تفيد منها، وتفيدنا فى تقييمها ونقدها، وصولاً وتحقيقاً لما هو أفضل.

أهداف الوحدة

بعد فراغك من هذه الوحدة يتوقع منك أن تكون قادراً على أن:-

1. **تتعرف** مضمون النقود التى نتداولها، والتعامل بها بين الأفراد فى المجتمع.
2. **تتعرف** الوظائف المختلفة، التى تؤديها النقود فى المجتمع الاقتصادي.
3. **تفهم** الأشكال والأنواع المختلفة للنقود.
4. **تتعرف** على الجهاز المصرفى من خلال دراسة أنواعه، والوظائف الأساسية التى يؤديها كلّ نوع من أنواع المصارف.

1. المقايضة

في المجتمعات البدائية، يقوم كل فرد أو مجموعة من الأفراد، بإنتاج جميع ما يحتاجون إليه تقريباً من السلع. ولكن مع مرور السنوات، ونمو حجم سكان العالم، وسهولة الانتقال من مكان إلي مكان داخل الدولة وبين الدول، ظهر **التخصص وتقسيم العمل**. فهنالك من يزرع القطن، ومن يصنع الملابس، وهذا يقوم بالتدريس، وآخر كهربائي وهكذا. ومع هذا التخصص، وجد فائض من السلع لدي من ينتجها، كما أن هؤلاء الأفراد المنتجين لهم حاجات لم يشبعوها. ومن ثم نشأت الحاجة إلي مبادلة ما زاد عن الاستهلاك الذاتي، بالأشياء التي ينتجها الآخرون، والتي تفيض بدورها عن حاجاتهم الشخصية. ومن هنا نشأت الحاجة إلي **التبادل**، وأول صورة من صور التبادل هي المقايضة، ثم بعد ذلك استخدمت النقود، وتطورت هذه النقود إلي أن أصبحت علي النحو الذي نعرفه في الوقت الحالي.

تُعرَّف المقايضة علي أنها العملية، التي يتم بموجبها تبادل سلعة في مقابل سلعة أخري. ويشترط لنجاح المقايضة بحسبانها وسيلة للتبادل أن يجد البائع من يريد الحصول علي ما لديه من سلع في مقابل سلعة يرغب في شرائها في وقت ملائم، وإذا لم يوجد المشتري في الوقت الملائم فقد تتلف السلعة لدي البائع.

ويعيب المقايضة بوصفها وسيلة للتبادل عدة عيوب أهمها:

1- عدم توافق رغبات البائع والمشترى: أي أنه قد يصعب دائماً، وجود المشترى في نفس الوقت الذي يوجد فيه البائع. وهكذا فإنه لا يكفى كي تتم عملية المبادلة عن طريق المقايضة، أن يجد الشخص الذي يملك دجاجة مثلاً، ويريد أن يبادلها في مقابل كمية من القمح شخصاً، آخر عنده هذه الكمية من القمح يريد التخلي عنها، بل يتعين أن يكون هذا الشخص الآخر راغباً في الحصول على دجاجة بالذات، وليس أي شيء آخر في مقابل القمح الذي يملكه.

2- يجب أن توجد وحدة أو تقابل تقريبي على الأقل، في قيمة كل من الشيئين محل التبادل، حتى يمكن لعملية التبادل أن تحدث فعلاً. فالشخص الذي يودّ الحصول على محراث مثلا، يحتاج إليه ويملكه شخص آخر في مقابل بقرة يمتلكها، سيضطر لقبول شيء آخر بالإضافة إلى ذلك المحراث، وذلك حتى تكتمل له قيمة معادلة للقيمة، التي سيتخلى عنها (أي لقيمة

البقرة). وقد لا يكون في حاجة إلى هذا الشيء على الأقل في وقت إتمام المبادلة. من الناحية المقابلة فإنه من العسير تقسيم البقرة، وإعطاء صاحب المحراث جزءاً منها بقيمة محراثه.

3- نتيجة لعدم وجود أسعار معلنة، ولأن كل شخص يريد نوعا مختلفاً من السلع، فقد يتعذر وجود سعر محدد، وفى أغلب الحالات سيوجد عدد كبير من الأسعار للسلعة الواحدة. وتعرف الأسعار هنا، على أنها القيمة النسبية للسلع بدلالة سلعة (أو سلعاً) أخرى.

4- والعيب الرابع للمقايضة، هو صعوبة تخزين السلع، أو عدم قابليتها للتخزين علي الإطلاق. فإذا افترضنا أن بائع السمك، لم يستطع أن يقايض الكمية التي لديه بأكملها، ولم تكن هناك وسيلة لحفظها – كما كان الوضع في الماضي – فإن معني هذا تلف الكمية الفائضة.

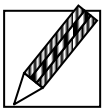
ولتفادي هذه الصعوبات، أخذت المجتمعات الإنسانية تبحث عن وسيط عام للتبادل، ومن هنا نشأت النقود، التي أخذت صوراً مختلفة، منها النقود السلعية مثل الجلود والتبغ والذهب والفضة، ولكن هذه النقود السلعية لم تؤد إلي حل المشاكل السابق الإشارة إليها حلاً جذريا، ولذلك تطوّرت النقود، وظهرت أنواع أخري مثل المسكوكات، والعملات الورقية.

أسئلة التقويم الذاتي



1. من أين تستمد النقود أهميتها؟
2. عرف نظام المقايضة.

تدريب (1)



عدد صعوبات نظام المقايضة، وهل يمكن استمراره ؟ واذكر أمثلة غير الأمثلة الموجودة فى الوحدة.

2. تعريف النقود

يُعرِّف نيولين Newly النقود بأنها، أي **شيء** يؤدي وظيفة وسيط للتبادل. ولكي يستقر استخدام شيء ما أو سلعة ما كنقود، يجب أن يتوافر فيه الشروط التالية:-

(1) القبول العام

أي إن السلعة المختارة بوصفها نقوداً، يجب أن يكون كل فرد في المجتمع علي استعداد لقبولها كوسيلة لسداد الديون، أو سداد قيمة سلعة أخري. وتوجد عدة عوامل تؤدي إلي قبول شيء معين كنقود من بينها العرف. فإذا اعتقد أفراد المجتمع أن السلعة المستخدمة لها قبول عام، أصبحت نقوداً، وإذا انتفت هذه الثقة فلا يمكن أن تستخدم بحسبانها نقوداً. وكذلك ينشأ القبول العام بقانون، كأن يتقرر أن رد قيمة الديون بهذا (الشيء) يعتبر وفاء له.

(2) تجانس وحداتها

يجب أن تكون وحدات (الشيء) المستخدم بوصفه نقوداً متماثلة، بحيث تكون أي منها بديلاً تاما لغيرها، ولا يكون لدي الفرد تفضيل لوحدة علي أخري. بمعني آخر عندما يقرض شخص مبلغا من النقود، لشخص آخر، فإنه لا يشترط عليه ردها بعينها، ولكنه يقبل ردها بمثلها.

(3) القابلية للتجزئة

يجب أن تكون النقود قابلة للتجزئة، إلي وحدات ذات قيمة ملائمة لتسهيل المعاملات الصغيرة. ولذلك نجد أن الدولار الأمريكي ينقسم إلي 100سنت، والدينار السوداني إلي 10 جنيهات.

(4) صعوبة التلف

والشرط الرابع الواجب توافره في (الشيء) المستخدم باعتباره نقوداً، هو عدم قابليته للتلف بسهولة، أي أن يكون معمراً نسبياً. ويرجع ذلك إلي كثرة تداول النقود بين أيدٍ كثيرة.

(5) سهولة الحمل

ويسمح توافر هذا الشرط للشخص، بحمل القدر الكافي من النقود لشراء ما يلزمه من السلع، بما في ذلك الأشياء مرتفعة القيمة، ولهذا أصدر بنك السودان مؤخراً أوراقاً نقدية من فئة 2000دينار، بعد أن ارتفعت الأسعار، وانخفضت قدرة النقود علي الشراء.

1.2 وظائف النقود

إن أهم وظائف النقود تسهيل التبادل في ظل سيادة التخصص، وتقسيم العمل، وانفصال الإنتاج عن الاستهلاك. ولقد أضاف عالم الاقتصاد الإنجليزي كينز Keynes إلي هذه الوظيفة، وظيفة أخري هي النقود بوصفها مستودعاً للقيمة، إنّها تستخدم كإحدى صور الثروة. ويتبع بعض الاقتصاديين تقسيما رباعياً لوظائف النقود، هي أنّها: وحدة للحساب، ووسيط للتبادل، ومعيار للمدفوعات الآجلة، ومستودع للقيمة. ونذكر فيما يلي نبذة قصيرة، عن كل وظيفة من هذه الوظائف الأربعة.

1- **النقود بوصفها وحدة للحساب:**- أي أن النقود تستخدم لقياس قيمة السلع والخدمات. ولذلك يقال إن النقود وحدة للقيمة، أو معيار للقيمة. وتؤدي هذه الوظيفة للنقود، إلي تسهيل قياس قيمة التبادل للسلع والخدمات في السوق.

2- **النقود باعتبارها وسيطاً للتبادل:**- ومن الممكن أن تقوم أية سلعة بهذه الوظيفة، إلا أنه يشترط أن تتمتع بالقبول العام. وتؤدي هذه الوظيفة إلى التخلص من عيوب المقايضة. وتوصف النقود بناء علي هذه الوظيفة، بأن لها قوة شراء عامة **(General Purchasing Power).**

3- **النقود بوصفها معياراً للمدفوعات الآجلة:**- وكذلك تستخدم النقود في إبراء الديون المستقبلة. وكما هو معروف، يتم تسديد الديون في الوقت الحاضر بوحدات نقدية، وإذا لم توجد النقود لتولدت مشاكل عديدة، في الاتفاق علي وحدات ونوع السلع التي تستخدم في الوفاء بالديون المستقبلة.

4- **النقود بوصفها مستودعاً للقيمة:**- تعتبر النقود أصلاً من الأصول أو إحدى صور الثروة، وهي تتميز بالسيولة التامة، بخلاف الصور الأخرى من الثروة، مثل الأراضي أو المباني.

2.2 أنواع النقود

توجد ثلاثة أنواع رئيسية للنقود، تعكس التطور التاريخي لاستخدام النقود في المجتمع عبر الزمن، هي: النقود السلعية، والنقود القابلة للتحويل الكامل، والنقود الائتمانية، وهذه الأخيرة إما أن تصدرها الحكومة، أو الجهاز المصرفي.

(أ) النقود السلعية

تعادل قيمة هذا النوع من النقود، قيمتها باعتبارها سلعة، كما أنها يمكن أن تشبع حاجة مباشرة. ومن أمثلة النقود السلعية في الماضي، الصوف، والأرز، والتبغ. ومن أمثلتها في العصر الحديث، العملات المسكوكة من المعادن، وخاصة الذهب والفضة.

(ب) النقود القابلة للتحويل بكامل قيمتها

ونتيجة للمشاكل التي تنجم عن النقود السلعية – وخاصة قلة عرضها وعجزها عن مجاراة احتياجات الطلب – استحدثت النقود القابلة للتحويل بكامل قيمتها. وتكون هذه النقود في صورة ورقية عادة، وتعتبر بمثابة إيصال سحب علي رصيد النقود بكامل القيمة المبينة.

وتتميز هذه النقود علي النقود السلعية بما يلي:

أولاً: يجنب استخدامها تكاليف سك النقود، ولكنه يجب احتساب تكاليف إيصالات هذا النوع من النقود.

ثانياً: سهولة حملها من مكان إلي آخر بالمقارنة إلي النقود السلعية.

ثالثاً: إنها تؤدي إلي اقتصاد نفقات جلاء المعدن وتقطيعه، إلي صورة تصلح للاستعمال في التداول.

ولكن يعاب علي النقود القابلة للتحويل بكامل قيمتها، بالمقارنة بالنقود السلعية التي تمثلها، أنها سهلة التزوير، إذا لم تكن دقيقة الصنع، كما أنه يسهل القضاء عليها عن طريق الحريق مثلاً.

(ج) النقود الائتمانية

أدي التقدم الاقتصادي إلى اختفاء النقود السلعية وأشباهها من التداول، وشاع استخدام النقود الائتمانية، ويقصد بها أية نقود، باستثناء النقود القابلة للتحويل بكامل قيمتها، يتم تداولها بقيمة تفوق المادة المصنوعة منها بوصفها سلعة. وأهم صور النقود الائتمانية في العصر الحالي:

1. **العملات المساعدة**

وهي عبارة عن القطع المعدنية التي يتم تداولها، وتكون قيمة المعدن الداخل في صناعتها أقل بكثير من قيمتها باعتبارها نقود. ومن أمثلتها في السودان خمسة الدينارات، وعشرة الدينارات

والـ 20 ديناراً، والـ 50 ديناراً. والسبب الرئيسي في قبول الأفراد لهذه العملات بحسبانها مدفوعات هو تحديد كميتها بطريقة رسمية بواسطة الحكومة.

2. العملات الورقية

يصدر هذا النوع من العملات البنك المركزي. ويصدرها في السودان بنك السودان، أما في الولايات المتحدة الأمريكية، فتصدرها بنوك الاحتياط الفدرالية، وفي اليابان بنك اليابان. وتمثل كمية البنكنوت نسبة كبيرة من النقود المتداولة.

تعتبر الحسابات الجارية بالبنوك، نوعاً من أنواع العملات الورقية، ومن المعروف أنه كلما زادت درجة التقدم الاقتصادي، قل التعامل بالعملات الورقية، وزاد التعامل بالشيكات المصرفية. وتعتبر ودائع الأفراد لدي البنوك التجارية ديناً عليها مستردا عند الطلب. ومن العوامل التي ساعدت علي انتشار استخدام هذه النقود ما يلي:

أولاً: نقص درجة المخاطرة بفقدانها أو سرقتها، بالمقارنة بغيرها من النقود.

ثانيا: يمكن نقلها بنفقة قليلة جدا، مهما كبر المبلغ، أو طالت المسافة.

ثالثا: يمكن كتابة الشيكات بمقدار المدفوعات تماما، وبذلك نتجنب ضرورة تحويل العملات الورقية إلي عملات مساعدة.

رابعا: يقوم الشيك بوظيفة الإيصال، عندما يقوم الشخص بتظهيره لشخص آخر، سدادا لدين عليه أو إقراضاً له.

3.2 شبه النقود

يضيف بعض الاقتصاديين إلي أنواع النقود سالفة الذكر، نوعا آخر من النقود، يطلق عليه اسم (شبه النقود)، والمقصود بها الودائع لأجل، وحسابات الادخار في البنوك التجارية، وبنوك الادخار، وصناديق توفير البريد. وتعتبر هذه الأرصدة علي درجة كبيرة من السيولة، وهي ديون علي الهيئات المودع لديها، تستحق الدفع بعد مرور الفترة الزمنية المتفق عليها.

تدريب (2)



1. هل تعتبر النقود المعدنية نقوداً سلعية – اشرح ذلك ؟
2. اشرح النقود الائتمانية.

أسئلة التقويم الذاتي



1/ ماذا نقصد بالنقود؟
2/ اذكر خصائص النقود.
3/ اشرح وظائف النقود.
4/ عدد أنواع النقود.
5/ اذكر أهم صور النقود الائتمانية فى العصر الحالى.
6/ عرّف شبه النقود.

3. البنوك

شوهد مع التطور الاقتصادي زيادة استخدام النقود، بدلاً عن المقايضة، ومع استمرار التطور، واتساع مجال النشاط الاقتصادي، يزيد الاتجاه إلى تمويل المعاملات عن طريق الائتمان المصرفي. ولذلك زادت أهمية الدور، الذى تؤديه البنوك فى النشاط الاقتصادي. وتنقسم البنوك عادة إلى ثلاثة أنواع هي: البنوك التجارية، والبنوك المتخصصة، والبنوك المركزية.

1.3 البنوك التجارية

أطلق على البنوك التجارية هذا الاسم، نظراً للاعتقاد بأنها يجب أن تقصر تعاملها، على القروض التجارية قصيرة الأجل، أي القروض التى تقل فترة سدادها عن سنة واحدة للتجار، من أجل تمويل مخزونهم خلال فترة قصيرة. ولكن مع تقدم الصناعة، تزايدت أهمية دورها في الاقتصاد القومي، وتطورت البنوك التجارية، بحيث أصبحت مصدراً تمويل رئيس للصناعة.

كذلك توسعت العمليات، التي تقوم بها البنوك التجارية، بحيث أصبحت تمنح قروضاً طويلة الأجل ومتوسطة. وعموما، يقصد بالبنوك التجارية:

أ. البنوك التي تقوم دائما بقبول الودائع، التي تدفع عند الطلب، أو خلال فترة محددة (الودائع لأجل).

ب. البنوك التي تقوم بتمويل العمليات الداخلية والخارجية وتقديم الخدمات، التي تحقق أهداف خطط التنمية، وسياسة الدولة، وتنمية الاقتصاد القومي.

ج. البنوك التي تتخذ أنشطة فعالة لجذب المدخرات والاستثمارات المالية، سواء من الداخل أو الخارج، وتتضمن هذه الوظيفة الاشتراك في إنشاء المشروعات وتمويل العمليات المالية والتجارية، وذلك في ضوء الشروط الموضوعة بواسطة البنك المركزي.

1- ميزانية البنك التجاري

تتكون ميزانية أي بنك تجارى من الخصوم والأصول. وتشتمل خصوم البنك التجاري على الودائع الجارية، والودائع لأجل وحسابات الادخار، ورأس المال، وبعض الخصوم الأخرى. وتعتبر الخصوم، هي مصادر الموارد، التي يتحصل منها البنك على الأموال، التي يزاول بها نشاطه. أما جانب الأصول فيشمل النقد، والأرصدة لدى البنك المركزي، والأوراق المالية والتجارية، والقروض. وهذه الأصول هي، الاستخدامات التي يخصص البنك فيها موارده. وتكوّن الودائع عادة النسبة الكبرى من خصوم البنك التجاري، وتبلغ القروض والسلفيات التي يعطيها البنك، أضعاف قيمة رأسماله.

2- خلق الودائع

إن أحد مكونات عرض النقود في الدولة، هو الحسابات الجارية لدى البنوك التجارية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن دور البنك لا يقتصر على الاحتفاظ بودائع العملاء، بل إنه يستطيع خلق ودائع جديدة، ومن ثم يستطيع زيادة عرض النقود في الدولة ، وذلك نظراً لأن العميل الذي يفتح حساباً لدى البنك، لا يسحب عادة كل أمواله من الحساب، وبالتالي يستطيع البنك خلق نقود إضافية، عن طريق إقراض الرصيد المتوقع عدم سحبه. ويشترط البنك المركزي، عادة على البنوك التجارية، الاحتفاظ بنسبة من الودائع التي تحصل عليها لديه. وهذه النسبة تؤثر في مقدرة البنوك على خلق الائتمان. فكلما ارتفعت هذه النسبة، قل حجم الودائع، التي يستطيع البنك

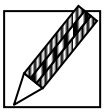
خلقها عن طريق منح القروض، والعكس صحيح. وهذه النسبة التي يطلب الاحتفاظ بها لدى البنك المركزي، تعرف باسم **الاحتياطي القانوني**.

أسئلة تقويم ذاتي



1. ذكر أنواع البنوك.
2. ماذا يقصد بالبنوك التجارية؟
3. عدّد وظائف المصارف التجارية.
4. اشرح وظيفة خلق الائتمان.

تدريب (3)



هل قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان غير محدودة، وضح ذلك؟

2.3 البنوك المتخصّصة

البنوك المتخصصة، هي البنوك التي تقدّم كل منها الخدمات المصرفية، التي تخدم قطاعاً محدّداً من قطاعات النشاط الاقتصادي، ولا يكون قبول الودائع تحت الطلب، ضمن أوجه أنشطتها الأساسية. ومن أمثلة ذلك البنك الزراعي، وبنك التنمية الصناعية.

فيقوم البنك الزراعي، مثلاً بتقديم دفعات مقدمة للمزارعين، بضمان محصول معين مثل القطن، كما أنّه يمكن أن يمول عملية شراء الآلات الزراعية، أو البذور والأسمدة في مقابل تسليم المحصول، أو جزء منه في نهاية الموسم، كما أنه يمكن أن يقوم بعملية التسويق للمحاصيل لصالح عملائه.

أما بنوك التنمية الصناعية، فتقوم عادة بتمويل صغار الصناع والحرفيين، والمصدر الرئيسي لموارد البنك الصناعي، يتمثل في مساهمات الدولة، أو ما يحصل عليه من قروض من مصادر التمويل الدولية أو الإقليمية، مثل البنك الدولي للإنشاء والتعمير، أو الصندوق الكويتي.

أسئلة تقويم ذاتي

1. ماذا نقصد بالبنوك المتخصصة؟
2. فرق بين البنوك التجارية والبنوك المتخصصة.
3. اذكر أمثلة للبنوك المتخصصة.

3.3 البنك المركزي

وهو المصرف الذي يقوم بالرقابة على الائتمان، وعلى البنوك التجارية، والبنوك المتخصصة، ويقوم بإصدار العملات الورقية. ويطلق عليه عدة أسماء منها بنك الدولة أو بنك البنوك.

أهم الوظائف التي يقوم بها البنك المركزي هي:-

1. إصدار العملات الورقية

تخول الدولة البنك المركزي سلطة إصدار العملات الورقية، ولا تكون سلطته في هذا الصدد مطلقة، بل تقيد بقيود تختلف من دولة إلي أخري. ومن بين هذه الشروط ضرورة الاحتفاظ بغطاء نقدي، في مقابل ما يصدره من عملات ورقية. وكان الذهب هو المستخدم عادة، فيما يعرف باسم الغطاء الذهبي، ولكن مع محاولة العالم التخلي عن الذهب بوصفه قاعدة نقدية، أصبح هذا الغطاء يتكون أساساً من أذون الخزانة، وصكوك الحكومة. وتمثل كمية العملات الورقية الصادرة من البنك المركزي، خصوماً في ميزانيته، في حين تظهر بنود الغطاء في جانب الأصول.

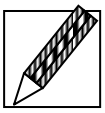
2. بنك الدولة ومستشارها

يقوم البنك المركزي نيابة عن الدولة، بالإشراف والرقابة النقدية علي الاقتصاد القومي. كما تتم عمليات التجارة الدولية من مدفوعات ومتحصلات تحت إشرافه. ويقدم البنك الاستشارة فيما يتعلق بالكمية، التي تصدرها الحكومة من أذونات الخزانة، وتحتفظ الدولة بأرصدتها لديه. ومن المعروف أن المدفوعات، التي تؤديها الدولة للأفراد والهيئات، تتم بشيكات مسحوبة علي البنك المركزي.

3. مصدر الاقتراض الأخير للبنوك التجارية

قد يحدث – وخاصة في أوقات عدم الثقة – أن يتهافت المودعون، على البنوك التجارية طالبين سحب ودائعهم. وقد تعجز البنوك عن مواجهة هذه الطلبات فى وقت قصير. وإذا حاول البنك التجاري مواجهة هذا الطلب، عن طريق بيع بعض أصوله، فقد يضطر إلي تحمل خسارة كبيرة، لتحويل أصوله إلي نقود في وقت غير ملائم. ويعني البنك المركزي، بإشاعة الثقة والاستقرار في مجال التعامل المصرفي، لذلك فإنه يقوم بإقراض البنك التجاري، ويمده بالسيولة اللازمة لمواجهة الطلب.

تدريب (4)



هل يقتصر عمل البنك المركزى على إصدار النقود القانونية ؟ وما الوظائف التى يؤديها.؟

وسائل البنك المركزي في الرقابة علي النقد:

أهم الأدوات التي يستطيع البنك المركزي بواسطتها فرض الرقابة علي النقد والائتمان، هي: عمليات السوق المفتوحة، وسعر الخصم، وتغيير نسبة الاحتياطي القانوني.

1. عمليات السوق المفتوحة

يقصد بعمليات السوق المفتوحة، قيام البنك المركزي ببيع أو شراء سندات الحكومة في السوق، بغرض إقلال أو زيادة كمية النقود المتاحة في السوق. ففي أوقات الكساد نجد أن الإنفاق النقدي يقل، وتميل الأسعار نحو الانخفاض، وتقل فرص العمالة، وتنتشر البطالة.ولكي يساعد البنك المركزي علي انتعاش الأحوال الاقتصادية، يقوم بشراء سندات الحكومة، وبعض الأنواع الأخرى من الأوراق المالية. وينتج عن هذه العملية، زيادة كمية النقود المتاحة لدي الأفراد، مما يتوقع معه زيادة الإنفاق، وزيادة الطلب علي السلع والخدمات المختلفة. وهذا يحفز علي زيادة الانتاج، وبالتالي يرتفع الدخل، فيبعث الانتعاش في الاقتصاد القومي. أما إذا توقع البنك المركزي، أن حالة الرواج قد تصل إلي التضخم السريع، فإنه يقوم في هذه الحالة ببيع بعض الأوراق المالية، وسحب كمية من النقود من التداول، علي أمل تقليص الطلب، ومن ثم يمنع حدوث التضخم.

2. سياسة سعر الخصم

ذكرنا أن البنك المركزي، يمنح البنوك التجارية قروضاً، وعادة تفرض علي هذه القروض فوائد بسعر محدد، ويعرف هذا السعر باسم سعر الخصم، ونتوقع أن يتقلص حجم القروض، التي تطلبها البنوك التجارية من البنك المركزي، كلما ارتفع سعر الخصم، والعكس بالعكس.

ففي أوقات الكساد يحاول البنك المركزي، أن يخفض من سعر الخصم علي أمل أن تزيد البنوك التجارية من اقتراضها منه، وبالتالي تتوسع في تقديم القروض لرجال الأعمال والأفراد، وذلك مما يعد باعثاً لبث النشاط في الاقتصاد القومي.

أما إذا أراد البنك المركزي تقييد عرض النقود، بغرض الحد من النشاط الاقتصادي، ومنع حدوث التضخم، فإنه يقوم برفع سعر الخصم، وبالتالي ترتفع أسعار الفائدة علي القروض، التي تقدمها البنوك التجارية إلي رجال الأعمال، فيحجموا عن طلبها، فتخف حدة الضغوط التضخمية.

3. تغيير نسبة الاحتياطي القانوني

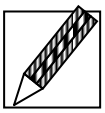
ذكرنا أن قدرة البنوك التجارية علي خلق الائتمان، تتناسب عكسياً مع نسبة الاحتياطي القانوني، التي يفرضها البنك المركزي. ولذلك فإنه في حالة الرواج، يميل البنك المركزي إلي رفع نسبة الاحتياطي القانوني. كما إنه قد يعمل علي تخفيضها في حالات الكساد.

أسئلة تقويم ذاتي



1. عرف البنك المركزي.
2. اذكر أهم الوظائف التي يقوم بها البنك المركزي.
3. اذكر أهم الأدوات التي يستطيع البنك المركزي بواسطتها فرض الرقابة على النقد والإئتمان.

تدريب (5)



اشرح وظيفة البنك المركزي بنك الإصدار.

4.3 البنوك الإسلامية

ماهية البنك الإسلامي؟

تتمثل أهمية الأعمال التى تقوم بها البنوك التقليدية♦، في قبول الودائع التى تدفع عند الطلب، أو خلال فترة محددة، ومنح القروض والسلفيات لآجال محددة وذلك في ضوء أسعار فائدة مدينة ودائنة محددة مسبقاً، ويكون العائد الذي يتحصل عليه البنك التقليدي، متمثلاً في هامش الوساطة المالية، الذي يساوى الفرق بين أسعار الفائدة الدائنة والمدينة ، هذا فضلاً عن قيام البنك التقليدي، بمجموعة من الأعمال الأخرى مثل، تحويل العملات من عملة إلى أخرى مقابل عمولة، وتحويل النقود من دولة إلى دولة أخرى مقابل عمولة، وحفظ الودائع الثمينة مقابل أجر، وتحصيل الشيكات والكمبيالات نيابة عن العملاء مقابل عمولة، وبيع أسهم الشركات المختلفة مقابل عمولة محددة، هذا بالإضافة إلي الخدمات البنكية الأخرى التى تقدم، للعملاء والتي تتباين من بنك تقليدي إلي آخر.

وبالنظر إلي عمليات قبول الودائع، ومنح القروض، السلفيات والتي تعتبر بمثابة جوهر أعمال البنك التقليدي، نجد أنه يظهر فيها الربا صريحاً واضحاً، أما الأعمال الأخرى فهي في غالبها تعتبر بمثابة عمليات تجارية ليس فيها مراباة، حيث إن العمولة التي يحصل عليها البنك التقليدي، نظير قيامه بهذه العمليات، إنما هي أجر علي عمل يقدر حسب قواعد مضبوطة.

أما البنك الإسلامي فهو يقوم علي مبدأ أساسي وجوهري، وهو عدم التعامل بسعر الفائدة الثابت، الذي يتعامل به البنك التقليدي، والمحرم شرعاً أخذاً وإعطاء، والتعامل علي أساس مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر. وبناءً علي ذلك نجد أن جميع الأعمال، التي يقوم بها البنك الإسلامي، تتم بدون تحديد سعر فائدة ثابت بوصفه عائداً علي الاستثمار.

وتوجد عدة تعريفات للبنك الإسلامي، منها:

♦ يقصد بالبنك التقليدي البنوك التي تتعامل بالفائدة أخذا وعطاء.

1. إنَّ البنك الإسلامي هو كل مؤسسة تباشر الأعمال المصرفية، مع التزامها باجتناب التعامل بالفائدة الربوية، بوصفه تعاملاً محرماً شرعاً.
2. إنَّه مؤسسة مالية إسلامية تقوم بجميع الأعمال المصرفية، والمالية والتجارية، وأعمال الاستثمار، وإنشاء مشروعات التصنيع، والتنمية الاقتصادية والعمران، والمساهمة فيها في الداخل والخارج.
3. ويعرف البنك الإسلامي أيضاً، علي أنه مؤسسة مالية، مصرفية، لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية، بما يخدم بناء مجتمع التكافل الإسلامي، وتحقيق عدالة التوزيع، ووضع المال في المسار الإسلامي.
4. كما يري البعض أن البنك الإسلامي، هو مؤسسة مالية تعمل علي تحقيق المصالح المادية المقبولة شرعاً، عن طريق تجميع الموارد المالية، وتوجيهها، نحو الاستخدام الأمثل.

ويلاحظ من التعريفات السابقة وغيرها لماهية البنك الإسلامي، أن البنك الإسلامي ليس مجرد بنك يتعامل بالفائدة الثابتة أخذاً أو إعطاءً فقط، وليس مجرد بنك يمتنع عن تمويل السلع والخدمات المحرمة فقط، وليس البنك الإسلامي مجرد بنك استثماري يتعامل علي أساس المشاركة في الأرباح والخسائر فقط، وإنما البنك الإسلامي هو منظمة مالية ومصرفية، استثمارية، اجتماعية في آن واحد، تستمد أساسها الفكري من الشريعة الإسلامية.

السمات الأساسية للبنوك الإسلامية

وأهم السمات هي:

أولا: البنك الإسلامي بنك ذو عقيدة راسخة

إن السمة الأساسية التي يتصف بها البنك الإسلامي، هو أنه بنك يبنى على العقيدة الإسلامية ويستمد منها كل كيانه ومقوماته، فالبنك الإسلامي هو الركيزة الأساسية للاقتصاد الإسلامي، الذي يقوم على أن الله هو خالق هذا الكون، وأن الملكية الموجودة علي هذه الأرض ليست إلا لمالك الملك، وأن البشر مستخلفين فيها، وبالتالي فإن استخدامات الأموال، وأساليب تحريكها يجب أن تتبع هذا التصور، وليس هناك من حرية في الخروج عن هذه التشريعات السماوية. ويذكِّر الله عباده بهذه الحقيقة فيقول: ﴿ قُلۡ مَن يَرۡزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِ

أَمَّن يَمۡلِكُ ٱلسَّمۡعَ وَٱلۡأَبۡصَٰرَ وَمَن يُخۡرِجُ ٱلۡحَيَّ مِنَ ٱلۡمَيِّتِ وَيُخۡرِجُ ٱلۡمَيِّتَ مِنَ ٱلۡحَيِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلۡأَمۡرَۚ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُۚ فَقُلۡ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴾ **(يونس: 31)**

وقال تعالى: ﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلۡمُلۡكِ تُؤۡتِي ٱلۡمُلۡكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلۡمُلۡكَ مِمَّن تَشَآءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُۖ بِيَدِكَ ٱلۡخَيۡرُۖ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ ﴾" **(آل عمران: 26)**.

وقال تعالى: ﴿ فَسُبۡحَٰنَ ٱلَّذِي بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيۡءٖ وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ ﴾ **(يس: 83)**

ومن هذا المنطلق فإن البنوك الإسلامية، تعمل علي تجسيد المعنى الحقيقي لقضية استخلاف الإنسان في الأرض، لذا كان التزام هذه البنوك نصاً وروحاً بالإسلام، والمبادئ الاقتصادية الإسلامية، التي تعمل علي:

1. الأخذ بقاعدتي الحلال والحرام في المعاملات.
2. أن تكون السلع والخدمات المُنْتجَة مشروعة.
3. أن تكون المؤسسة المُنْتجِة مشروعة.
4. أن تكون وسيلة جمع عناصر العملية الإنتاجية، مثل التمويل ومعدل الأجر جائزة شرعاً. وبناء علي ذلك لا يجوز للمصارف الإسلامية مثلاً، تمويل إنتاج السلع المحرمة، أو المؤسسات الاحتكارية، أو التعامل بالربا مثلاً.
5. توجيه الموارد، وتركيزها في دائرة إنتاج السلع والخدمات، التي تشبع الحاجات السوية للإنسان المسلم بلا تقتير ولا إسراف.
6. النظر بعين الاعتبار لاحتياجات المجتمع، ومصلحة الجماعة. إن اتصاف المصارف الإسلامية بهذه السمة العقائدية، والتزامها بمناهج الإسلام، يجعلها تضيف إلي أهدافها المادية أهدافاً أخري غير تعظيم العائد.

إن البنك الإسلامي يقوم بتطبيق نظام مصرفي جديد، يختلف عن غيره من النظم المصرفية القائمة، في أنه يلتزم بالأحكام القطعية، التي وردت في الشريعة الإسلامية في مجال المال والمعاملات، وأن البنك يضع في اعتباره وهو يقوم بهذه الوظيفة، أنه يعمل علي تجسيد

المبادئ الإسلامية في الواقع العملي لحياة الأفراد، وأنه يعمل علي إقامة مجتمع إسلامي عملي، وبذلك فان تعميق الروح الدينية لدي الأفراد يعتبر جزءاً من وظيفته.

ثانياً: البنك الإسلامي بنك استثماري

تعتبر سمة الاستثمار سمة جوهرية ولصيقة بالبنوك الإسلامية، فإذا كانت البنوك التقليدية تعتمد بصفة أساسية، علي القروض بأنواعها المختلفة، في توظيفها لأموالها، بالشكل الذي يؤدي إلي تعظيم الأرباح، فإن البنوك الإسلامية تعتمد أساساً في توظيفها لأموالها علي الاستثمار. فالاستثمار يعتبر للبنك الإسلامي بمثابة القلب لجسم الإنسان، وأن الفرصة الوحيدة المتاحة أمام البنوك الإسلامية لتوظيف أموالها بوصفها بديلاً لسعر الفائدة، هي الاستثمار سواء أكان هذا الاستثمار مباشراً أو غير مباشر، فعن طريق قيام البنك الإسلامي بالاستثمارات الفعالة، يستطيع البنك أن يحقّق الاستمرارية والنمو، وبدون ذلك فلن يستطيع النمو أو حتى البقاء.

ولا شك أن الفرق واضح وكبير بين السمة الافتراضية والسمة الاستثمارية، فالبنك في حالة الإقراض يجلس مطمئناً إلي أصل القرض وفوائده، علي اعتبار أنه قد أخذ ضمانات عينية كافية باعتبارها ترتيبات لرد القرض. صحيح أن البنك يقوم بدراسة قدرة العميل علي الاقتراض، ودراسة ترتيبات رد القرض، ودراسة شخصية المقترض، ولكن البنك في النهاية يطمئن إلي حد كبير علي عودة أمواله.

أما في الاستثمارات فإنها قضية أخري، إذ أن البنك هو الذي يبحث عن الاستثمارات، وعن فرصها وهو الذي يقوم بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات الجديدة. وقد يقوم بعملية الاستثمار هذه بمفرده، وقد يقوم بها بالاشتراك مع غيره من البداية، ونتوقع بطبيعة الحال أن يبذل البنك قصارى جهده وتفكيره، في الدراسة الاقتصادية للمشروعات، ولكن ستبقى هناك المخاطرة، وقد تكون هذه المخاطرة مشاركة بين البنك والعميل في حالة الاستثمار (بالمشاركة)، كما قد تكون المخاطرة واقعة على عاتق رب المال طبقا لعقد (المضاربة).

إن الطبيعة الاستثمارية للبنك الإسلامي، معناها تجنيد كل خدمته الفنية في البحث عن أفضل مجالات الاستثمارات، وأرشد الأساليب. وهذا التعاون بين رأس المال والخبرة، نموذج يحفظ ثروة المجتمع من التعرض لأي استخدام سيئ. إننا يجب أن ننظر إلى هذا الموضوع ليس فقط من ناحية ضمان سلامة عملية أو عمليات استثمار معينة، ولكن من ناحية العائد الفني الذي

يحصل عليه أصحاب الأعمال من ناحية، والعائد الفني الذي يحصل عليه البنك بمعرفته بمختلف الأنشطة عن قرب (نتيجة المشاركة).

أسئلة التقويم الذاتي



1. عرف البنك الإسلامي.
2. اذكر السمات الأساسية للبنك الإسلامي.
3. اذكر المبادئ الاقتصادية الإسلامية التى تلتزم بها البنوك الإسلامية فى عملياتها المصرفية.
4. فرّق بين البنوك التجارية و البنوك الإسلامية.

تدريب (6)



أشرح: إن البنك الإسلامي بنك استثماري.

ثالثا: البنك الإسلامي بنك إيجابي

تنبع السمة الإيجابية للبنك الإسلامي، من كونه بنكاً استثمارياً، أو بنكاً يقوم على التمويل بالمشاركة، فلو نظرنا نظرة تحليلية فاحصة للبنوك التقليدية، نجد أنها تعتمد على منح القروض والسلفيات للمقترضين مقابل فائدة مضمونة، فهي بذلك تضمن زيادة رؤوس أموالها، دون التعرض لتحمل خسائر، حيث إن سعر الفائدة يرتفع وينخفض، طبقا لدرجة المخاطرة في القرض. وهذا الموقف من البنوك التقليدية، يعتبر موقفاً سلبياً تجاه المقترض، فكل ما يعنيها هو تحصيل العائد الثابت المحدد مقدما بصرف النظر عن النتائج التي حققها المقترض ولاشك أن مشكلة السلبية، التي يتصف بها البنك التقليدي، ليست مشكلة سلبية البنك نفسه ولكنها تشجيع لسلبية الآخرين، فكثير من المودعين يودعون أموالهم مقابل مبلغ محدد مقدما، وتشجعهم البنوك على هذه السلبية، وقد يبرر البعض ذلك بأنه لا توجد أمامهم فرص للاستثمار، فيضطرون إلى إيداع أموالهم في البنك مقابل فائدة. إن من مصلحة البنوك التقليدية تشجيع هذه السلبية، بين

أكبر عدد من المودعين، لأن هذه السلبية هي التي تمكن تلك البنوك من إعادة إقراضها للغير مقابل سعر أعلى.

إن البنوك التقليدية تسعى إلى تعظيم أرباحها، من خلال قيامها بالمتاجرة بالملكية، حيث يقوم البنك باستخدام الأموال المقترضة من المودعين، من أجل تحقيق أكبر ربح لأصحاب البنك، حيث تعطي ملكية البنك هنا الأساس المالي، الذي بموجبه يستطيع البنك أن يحصل على القروض من الآخرين.

أما البنك الإسلامي فلا يعتمد على مفهوم المتاجرة على الملكية، ولا يعتمد على الفرق بين ما يحققه من عائد على الأموال التي أتيحت له، وبين الفوائد التي يدفعها لاستخدام هذه الأموال، وإنما يعتمد على البحث عن فرص للتنمية، وفرص للاستثمار، وفرص للاستثمار بالمشاركة وأنه يذهب إلى المجتمع، وأنه يدرس ما يريده المجتمع من استثمارات، وإنه يذهب للناس وإنه يتفاعل مع الناس لكي يشاركهم في استثماراتهم، أو يدعوهم للمشاركة في استثماراته، ويحققون عائداً مماثلاً للعائد على الأموال المملوكة (وهي عادة أعلى من سعر الفائدة السائد).

رابعا: البنك الإسلامي بنك يربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية

إن البنك الإسلامي بما يزاوله من أنشطة ترتبط بالنواحي الاجتماعية، يعتبر بنكاً اجتماعياً يحقق التكافل الاجتماعي بين الأفراد، حيث يقوم بجمع الزكاة من مصادرها المختلفة، وصرفها في مصارفها الشرعية، فضلاً عن أنه يحقق العدالة في توزيع العائد، والبنك الإسلامي بحكم أنه ذو عقيدة راسخة، فهو يراعي في مزاولته للأنشطة الاقتصادية النواحي الاجتماعية، فهو يحرم تمويل إنتاج سلع ضارة أو محرمة أو الاتجار فيها، وهو لا يشجع على الغرر، أو الغش أو التدليس في المعاملات. إن التقدم والرخاء الاقتصادي الذي تنشده المجتمعات لن يتحقق بالمفهوم الإسلامي، إلا إذا روعيت بجانب النواحي المادية النواحي الأخرى – غير المادية– المرتبطة بالعنصر البشري، والتي تتصل اتصالاً وثيقاً بعبوديته لله تبارك وتعالى.

صيغ التمويل الإسلامي:

1. المشاركة

المشاركة هي قيام اثنين أو أكثر، بتقديم أموال مشتركة للقيام بالأعمال الزراعية أو الصناعية أو التجارية أو الخدمات، ويكون توزيع الأرباح بنسب يتفق عليها، أما الخسائر فيتحملها الشركاء بنسبة رأس المال الذي قدمه كل منهم.

والأدلة على مشروعية المشاركة من القرآن والسنة، نجدها في قوله تعالى: ("وإنّ كثيراً من الخلطاء ليبغي بعضهم على بعض إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وقليل ما هم". سورة ص، الآية: 24). وقول الرسول الكريم في الحديث الذي يرويه عن الحق تعالى (أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه، فإذا خانه خرجت من بينهما).

2. المرابحة

تعرف المرابحة لغة بأنها: النماء والزيادة، وهي مصدر لربح، يقال رابحته على سلعته مرابحة، أي أعطيته ربحا. وعند الفقهاء، بيع المرابحة هو: أن يشترط البائع في بيع العرض ثمنه الأول، مع فضل أي زيادة شيء معلوم من الربح. وعلى ذلك يمكن القول، بأن بيع المرابحة هو بيع يدفع فيه المشتري مبلغاً من المال، يزيد عما كلفته السلعة المشتراة للبائع، وهذه الزيادة التي يدفعها المشتري في القيمة عن التكلفة، بمثابة ربح للبائع ولذا سمي بيع المرابحة. ودليل مشروعيتها من الكتاب، قوله تعالى: ﴿ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ ﴾ **(البقرة: 275)**

ومن السنة، قوله صلى الله عليه وسلم، **(الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح، مثلا بمثل، سواء بسواء، فإذا اختلفت الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيد)**. وقوله صلى الله عليه وسلم (أفضل الكسب عمل الرجل بيده وكل بيع مبرور).

3. المضاربة

يقصد بالمضاربة عند الفقهاء، تقديم رأس المال من جانب، وتقديم العمل من الجانب الآخر، ويطلق عليه المضارب. فالمضارب يقوم بتوظيف المال في الصناعة أو التجارة أو

الخدمات، ثم يتم تقسيم الأرباح التي تحققت، بين صاحب رأس المال والمضارب، وفقا للمعدل المتفق عليه. أما إذا لحق المال خسارة، فإن صاحب رأس المال هو الذي يتحملها.

ويعني مّما تقدم أن عقد المضاربة الصحيح هو الذي يتحدد فيه رأس المال بنقود سائلة محددة، وأن يكون نصيب المضارب نسبة معينة من الربح، وليس مبلغاً مقطوعاً من المال.

والحكم الشرعي لعقد المضاربة الجواز، فأهل العلم يجمعون على جواز المضاربة في الجملة، وقد خرج النبي صلى الله عليه وسلم في قراض، بمال خديجة رضي الله عنها. والمضاربة والقراض لها نفس المعنى.

وقد تطور عقد المضاربة في الآونة الأخيرة عدة تطورات، منها على سبيل المثال جواز إصدار رأس المال اللازم للمضاربة في شكل صكوك متساوية القيمة، وعرضها على الجمهور للاكتتاب فيها. وفي هذه الحالة يجب أن يكون الإعلان واضحاً، عن الأعمال التي ستستخدم الأموال فيها، والمدة التقريبية للمضاربة.

4. بيع السَّلم

بيع السلم أحد أنواع البيوع، الذي يكون فيه الثمن الذي يدفعه المشتري عاجلا، والشيء موضوع البيع مؤجلاً. ولقد وردت آيات وأحاديث في مشروعية هذا البيع، في قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيۡنٍ إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمّٗى فَٱكۡتُبُوهُۚ ﴾ **(البقرة: 282)**، وقوله صلى الله عليه وسلم **(من أسلف فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم الى أجل معلوم)**. وفي السودان عادة ما يطبق عقد السلم في القطاع الزراعي، حيث يقوم البنك الزراعي السوداني، بشراء المحصول من المزارع قبل تسليم المحصول للبنك.

أسئلة تقويم ذاتي



1. أذكر صيغ التمويل الإسلامي المستخدمة في البنوك الإسلامية.
2. عرّف كل من :
   أ. المشاركة.
   ب. المرابحة.
   ج. المضاربة.
   د. بيع السلم.

تدريب (7)



- اذكر أهم المجالات الاقتصادية التى تصلح فيها صيغ التمويل الإسلامي الآتية:

المشاركة – المرابحة – المضاربة – بيع السلم

الخلاصة

عزيزى الدارس،

حاولنا فى هذه الوحدة أن نقدم لك عدداً من الأفكار، ومجموعة من المعلومات، لتساعدك فى تفهم بعض الأفكار الأساسية، التى تتعلق بموضوع النقود والبنوك، الذى يعرض فى مستوى متقدم آخر، حيث احتلت النقود مكانتها المهمة فى التبادل، وتسوية المبادلات والديون فى العصر الحاضر. وأخذت البنوك دورها فى إصدار النقود الورقية والائتمانية، لتحسين سير العمل فى الاقتصاد، وإيجاد الاستقرار النقدي والاقتصادي.

فقد تعرضت هذه الوحدة للمقايضة، بوصفها العملية التى يتم بموجبها تبادل سلعة فى مقابل سلعة أخرى، وعيوبها، ثم تناولنا النقود من خلال شرح للشروط التى يجب أن تتوافر فيها، وأنواعها.

ولابد عند الحديث عن النقود من التعرف على المؤسسات التى تتعامل بالنقود، وتخلق النقود وهى الجهاز المصرفي الذى يتمثل فى البنوك التجارية، والبنوك المتخصصة، والبنك المركزي، والبنوك الإسلامية، فكانت نشأة المصارف التجارية التى نشأت وترعرعت مع تطور التجارة، وثقة الأفراد بالوعود التى تقطعها هذه المؤسسات على نفسها، بتقديم النقود الورقية عند الطلب. وأصبح التعامل مع المصارف مؤشراً على التقدم الاقتصادي للدولة. وتعددت الوظائف التى تقوم بها هذه المصارف وتنوعت، ومع التقدم لم يقتصر عملها على الائتمان وقبول الودائع بمختلف أنواعها، وإنما تعدى ذلك إلى خلق النقود أو الائتمان الذى يعتمد على تطور العادات المصرفية، وزيادة التعامل مع المصارف، وتطور المصارف التجارية فى حد ذاتها.

واستكمالاً للجهاز المصرفي، كان لابد من شرح للبنوك المتخصصة، والبنك المركزي الذى أصبح فى العصر الحديث ممثلاً للسلطة النقدية، فى إصدار النقود الورقية والرقابة على الائتمان. فالبنك المركزي له صلاحيات واسعة فى إصدار العملة الورقية، ضمن قواعد السياسة النقدية التى تحدّدها السلطة النقدية المتخصصة، التى تحقّق الاستقرار النقدي، والرقابة على المصارف التجارية، فى تحديد الائتمان والتحكم فيه، مثل القيام بوظيفة بنك البنوك، وبنك الحكومة، ومستشارها المالي، وأخيراً تطرقت الوحدة للبنوك الإسلامية ما هيتها وتعريفها، والسمات الأساسية لها، وصيغ التمويل الإسلامية التى تتعامل بها.

لمحة مسبقة عن الوحدة الدراسية التالية

تتناول الوحدة الثامنة التجارة الخارجية، فهي تتحدث عن تعريف التجارة الخارجية، وفؤائد التجارة الخارجية وأهميتها، ونظرية التكاليف النسبية، والسياسات التجارية الدولية، وميزان المدفوعات، والحساب الجاري، وتحديد سعر الصرف.

إجابات التدريبات

تدريب (1)

1.عدم توافق رغبات البائع و المشترى.

2. صعوبة الاعتماد على وحدة مقياس للقيمة.

3. نتيجة عدم وجود أسعار معلنة، لا يوجد سعر واحد للسلعة.

4. صعوبة تخزين السلع، أو عدم قابليتها للتخزين على الإطلاق.

– ومن الطبيعي لا يمكن الاستمرار فى النظام، بعد أن كثر عدد السلع التى تدخل عمليات التبادل فى السوق الاقتصادية، وزيادة عدد الأفراد، وزيادة عدد المعاملات والصفقات الاقتصادية خاصة فى العصر الحديث.

تدريب (2)

ويعتبر بعض الاقتصاديين مرحلة النقود المعدنية، امتداداً لمرحلة النقود السلعية، من حيث إن المعدن ليس إلا سلعة، إلا أن الخصائص التى تتمتع بها المعادن من إمكانية تجزئتها، وسكها، والثبات النسبي فى قيمتها، واختلاف القيمة بين القطع النقدية المعدنية ليس كبيراً أو عالي القيمة، وعدم تأثر النقود المعدنية بالأحوال الجوية، وإمكانية تخزينها واختزالها، جعل لهذه المرحلة استقلالها الذاتي، ومن ثم أفرد لها فقرة خاصة.

النقود الائتمانية : هى النقود التى تقوم البنوك بخلقها، من خلال قيامها بقبول الودائع فى شكل نقود ورقية قانونية، ومن ثم القيام بعمليات الاقتراض والائتمان، فالنقود ليس لها كيان مادي ملموس، فهي تنتقل من حساب فرد إلى حساب فرد آخر، ومن ثم فهي تقلل من استخدام

النقود الورقية، فهي إتمام وتسوية المبادلات والديون، ويتم قبول استخدام النقود نتيجة لثقة الأفراد فى المصارف التجارية، التى تقوم بخلقها والتعامل بها، وليس للنقود الائتمانية قوة إبراء غير محدودة، كما هو الحال فى النقود الورقية القانونية، بل يستطيع الأفراد عدم قبولها ورفض التعامل بها.

تدريب (3)

لا يقتصر دور البنوك على الاحتفاظ بودائع العملاء، بل يستطيع خلق ودائع جديدة، ومن ثم يستطيع زيادة عرض النقود فى الدولة، وذلك نظراً لأن العميل يفتح حساباً لدى البنك ولا يسحب عادة كل أمواله من الحساب، وبالتالي يستطيع البنك خلق نقود إضافية، عن طريق إقراض الرصيد المتوقع عدم سحبه. ويشترط البنك المركزي عادة، على البنوك التجارية الاحتفاظ بنسبة من الودائع، التى تحصل عليها لديه، وهذه النسبة تؤثر فى مقدرة البنوك على خلق الائتمان. فكلما ارتفعت هذه النسبة قل حجم الودائع التى يستطيع البنك خلقها عن طريق منح القروض والعكس صحيح، وهذه النسبة التى يطلب الاحتفاظ بها لدى البنك المركزي تعرف باسم **(الاحتياطي القانوني)**.

تدريب (4)

لا يقتصر عمل البنك المركزي على النقود فحسب، وإنما يتعدى ذلك إلى القيام بعدد من الوظائف، ويقوم بفرض الرقابة على النقد والائتمان، من خلال عمليات السوق المفتوحة، وسعر الخصم، وتغيير نسبة الاحتياطي القانوني.

تدريب (5)

إن أهم وأولى الوظائف التى يقوم بها البنك المركزي، هى عملية إصدار النقود الورقية المتداولة فى المجتمع، ولا تكون سلطته فى هذا الصدد مطلقة بل تتقيد بقيود مختلفة من دولة لأخرى، ومن بين هذه القيود الاحتفاظ بغطاء نقدي فى مقابل ما يصدره البنك المركزي، وقد كان الذهب مستخدماً فى السابق، ولكن مع محاولة العالم التخلي عن الذهب كقاعدة نقدية أصبح هذا الغطاء يتكون أساساً من أذون الخزانة، وصكوك الحكومة، التى تمثل كمية العملات الورقية

الصادرة من البنك المركزي، خصوصاً فى ميزانية البنك المركزي، فى حين تظهر بنود الغطاء فى جانب الأصول.

تدريب (6)

إن الفرصة الوحيدة المتاحة أمام البنوك الإسلامية، لتوظيف أصولها كبديل لسعر الفائدة، هى الاستثمار سواء أكان هذه الاستثمار مباشراً أو غير مباشر.

فالبنك الإسلامي، هو الذى يبحث عن الاستثمار، وعن فرص الاستثمار، وهو الذى يقوم بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات الجديدة، وقد يقوم بعملية الاستثمار بمفرده، وقد يقوم بها بالاشتراك مع غيره.

وإن الطبيعة الاستثمارية للبنك الإسلامي، معناها تجنيد كل خدمته الفنية فى البحث عن أفضل مجالات الاستثمار، وأرشد الأساليب، وهذا التعاون بين رأس المال والخبرة، نموذج يحفظ ثروة المجتمع من التعرض لأي استغلال سيء.

تدريب (7)

المشاركة : المجالات الزراعية أو الصناعية أو التجارية أو الخدمات.

المرابحة: المجالات التجارية قصيرة الأجل.

المضاربة : الصناعة و التجارة والخدمات.

بيع السلم : القطاع الزراعي.

مسرد المصطلحات

- **النقود The Money**

أن أي شيء يلقى القبول العام و له قوة شرائية عامة، يؤدى وظائف النقود.

- **المقايضة The Barter**

هو النظام الذى ساد خلال المراحل الأولى للتبادل، التى ساد فيها الاقتصاد العيني، ويتم التبادل بموجب هذا النظام سلعة بسلعة أخرى، دون أن يتوسط عملية الشراء والبيع أي وسيط، وبشكل مباشر.

- **السيولة The liquidity**

ويقصد بها مدى إمكانية تحويل الأصول إلى نقد سائل، دون خسارة أو بأقل خسارة ممكنة. وتعتبر النقود الورقية السيولة فى حد ذاتها.

- **عرض النقود**

ويقصد بها كمية النقود المعروضة فى المجتمع، ويتكون من النقود الورقية القانونية المتداولة خارج الجهاز المصرفي، ويضاف إليها النقود المساعدة، والودائع الجارية، وإذا ما أضيف إلى ذلك كله الودائع الآجلة، حصلنا على إجمالى السيولة المحلية.

المراجع

1. صبري شحاتة السيد، **دراسات في إدارة البنوك الإسلامية**. بالتطبيق على الجهاز المصرفي السوداني، مكتبة عين شمس، 1992.
2. محمد زكي المسير، **مبادئ علم الاقتصاد: اقتصاديات النقود**. دار النهضة العربية، 1992.
3. محمد سلطان أبو علي و د. هناء خير الدين، **أصول علم الاقتصاد (النظرية والتطبيق)**، مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة،1986م (مرجع أساسي).
4. كامل بكري، **الاقتصاد التجميعي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1985.
5. عز الدين مالك الطيب، **المدخل الى علم الاقتصاد**. المروة للطباعة والنشر، الخرطوم، 1999.
6. نعمة الله نجيب، **أسس علم الاقتصاد**. مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1988.
7. محمد حامد دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي**. منشأة المعارف، الإسكندرية، 1982.


الوحدة الثامنة
التجارة الخارجية

محتويات الوحدة

الموضوع	الصفحة
المقدمة	**201**
تمهيد	201
أهداف الوحدة	201
1. مصطلحات في إطار التجارة الخارجية	**202**
1.1 تعريف التجارة الخارجية	202
2.1 فوائد التجارة الخارجية وأهميتها	202
3.1 نظرية التكاليف النسبية	202
4.1 السياسات التجارية الدولية	204
2. ميزان المدفوعات	**204**
1.2 الحساب الجارى	204
2.2 حساب رأس المال	206
3.2 الأخطاء والمحذوفات	206
4.2 التحركات النقدية	207
3. سعر الصرف	**207**
الخلاصة	**210**
لمحة مسبقة عن الوحدة الدراسية التالية	**210**
مسرد المصطلحات	**211**
المراجع	**213**

المقدمة

تمهيد

عزيزي الدارس، مرحباً بك فى الوحدة الثامنة من مقرر مبادئ الاقتصاد وهى بعنوان التجارة الخارجية.

تعد التجارة الخارجية ضرورة، وحقيقة أساسية لا يمكن للعالم أن يستمر أو يقوم بدونها، إذا لا يمكن لدولة واحدة أن تستقل باقتصادها عن بقية دول العالم، فهى مضطرة لتصدير سلعها وخدماتها إلى بقية دول العالم واستيراد ما يلزم شعبها، من السلع والخدمات المنتجة فى بقية دول العالم الأخرى.

وسوف نستعرض من خلال هذه الوحدة تعريف التجارة الخارجية وأهميتها، وميزان المدفوعات، من خلال الشرح التوضيحى لأقسامه الرئيسية، وأخيراً نتحدث عن سعر الصرف.

آملين أن تساعدك هذه الوحدة على فهم الكثير عن التجارة الخارجية.

أهداف الوحدة

عزيزي الدارس،

بعد فراغك من دراسة هذه الوحدة، ينبغي أن تكون قادراً على أن:

- **تعرّف** بالتجارة الخارجية.
- **توضّح** الأهمية النسبية للتجارة الخارجية.
- **تعرض** السياسات التجارية الدولية.
- **تعرّف** ميزان المدفوعات.
- **تدرس** وتوضح عناصر ميزان المدفوعات الرئيسية.
- **تلمّ** بسعر الصرف.

1. مصطلحات في إطار التجارة الخارجية

1.1 تعريف التجارة الخارجية

هي فرع من علم الاقتصاد، يهتم بدراسة الصفقات الاقتصادية الخارجية عبر الحدود الوطنية، ونعني بالصفقات:

1. تبادل السلع والخدمات.
2. تبادل النقود، وتشمل حركة رؤوس الأموال، للاستثمارات طويلة الأجل وقصيرته والاستثمارات المباشرة وغير المباشرة (علي شكل قروض).

و نظرا لاختلاف الموارد الاقصادية، المتوافرة لدى كل دولة من دول العالم، بجانب تباين الظروف الطبيعية من مناخ وتربة وموارد طبيعية، فإن كل دولة ستقوم بإنتاج تلك السلع التي فيها، وفقاً لظروفها الطبيعية، بميزة تختلف عن الدول الأخرى، وتتمتع في إنتاجها بميزة أفضل، أي بنفقة أقل. هذا وتعتبر التجارة الخارجية، أحدى الأعمدة الرئيسية للاقتصاد القومي، لجميع بلدان العالم في وقتنا الحاضر، لما لها من فوائد جمة.

2.1 فوائد التجارة الخارجية وأهميتها

1. تمكِّن الدول من الحصول علي السلع والخدمات التي لا تتوافر لديها.
2. تعتبر التجارة الخارجية عاملاً مهما، للدول النامية في سعيها لتنمية ذاتها.
3. تؤدي إلي تقسيم العمل والتخصص، وبالتالي رفع الكفاءة الإنتاجية.
4. تساعد علي رفع مستوي الرفاهية الاقتصادية لأي بلد من البلدان.

3.1 نظرية التكاليف النسبية

واضع هذه النظرية هو ديفيد ريكاردو، وتقول نظريته إن علاقة التبادل بين دولتين، لا تكون بسبب الاختلاف في **التكلفة المطلقة**، وإنما بسبب اختلاف **التكاليف النسبية**، ولتوضيح الصورة ساق لنا هذا المثال:

تكاليف الإنتاج على أساس وحدات العمل

	القمح	المنسوجات
البرتغال	80 يوماً	90 يوماً
إنجلترا	120 يوم	100 يوم

واضح من المثال أعلاه، أن البرتغال متفوقة علي إنجلترا في إنتاج السلعتين، لانخفاض تكلفة إنتاج الوحدة من السلعتين فيها عن تكلفتهما في إنجلترا. ولكن بالملاحظة نجد أن هذه الميزة أفضل في إنتاج القمح. أي أن البرتغال تتمتع بميزة نسبية في إنتاج القمح.

فاذا لم يحدث تبادل تجاري بين الدولتين، فإن نسبة التبادل للسلعتين في البرتغال، ستكون على أساس وحدة واحدة من القمح مقابل 0.88 من وحدات المنسوجات. أما في إنجلترا، فإننا نجد أن نسبة التبادل ستكون بما قدره 1.2 وحدات قماش، مقابل وحدة واحدة من القمح. ويتبين من هذا أن من الأفضل أن تقوم التجارة بين البلدين، على أن تقوم البرتغال بالتخصص في إنتاج القمح وتتخصص إنجلترا، في إنتاج المنسوجات، فتستفيد البرتغال طالما حصلت على أي مقدار أكبر من0.88 ،من وحدات القماش مقابل وحدة من القمح، وتستفيد إنجلترا حينما تقوم بتصدير أي كمية أقل من 1.2 من وحدات القماش مقابل وحدة واحدة من القمح.

يتضح من المثال السابق أن التجارة بين البرتغال وإنجلترا ستستمر، لأن نسبة مبادلة القمح والمنسوجات لو انتجا داخل إنجلترا، ستختلف عن نسبة مبادلة القمح والمنسوجات لو أُنتجا داخل البرتغال. وطالما اختلفت هاتان النسبتان في كل من البلدين، فإن من مصلحتهما التخصص في ذلك النوع من الإنتاج، الذي تمتاز فيه دولة على الدولة الأخرى. وهذه الفكرة هي أساس قيام التجارة الدولية، إذ لا يمكن أن تقوم أي تجارة بين الدول المختلفة، لو أن نسب المبادلة بين المنتجات المختلفة، إذا ما قامت هذه الدول بإنتاجها في داخلها كانت متساوية. فلو أن نسب مبادلة القمح والمنسوجات في كل من البرتغال وإنجلترا، أصبحت تساوي وحدة واحدة من القمح مقابل 1.2 وحدة منسوجات، بمعنى أن ظروف الإنتاج تغيرت في كل من الدولتين، بحيث إن كّلاً منهما صارت تنتج بنفس التكاليف (1.2:1)، لوجدنا في هذه الحالة أنه لا مصلحة لأي دولة منهما في الإتجار مع الأخرى.

4.1 السياسات التجارية الدولية

هناك سياستان رئيسيتان هما:

(1) سياسة حرية التجارة. (2) سياسة الحماية (حماية الإنتاج الوطني الأهلي).

بالنسبة لسياسة حرية التجارة، فقد سنها الإنجليز والفرنسيون والأسبان،عندما كانت دولهم هي الدول الأم، ذات الموارد الأولية والغذائية المتوافرّة نسبيا. أما سياسة الحماية فقد بزرت علي أساس (1) حماية الصناعة الناشئة. (2) حماية الاستخدام.

2. ميزان المدفوعات Balance of Payments (BOP)

ميزان المدفوعات، هو البيان الذي تسجل فيه المعاملات والعلاقات التي تتم بين الدولة وغيرها من الدول، من متحصلات ومدفوعات. والجدول التالي يبين ميزان المدفوعات السوداني:

ميزان المدفوعات للفترة 94 –1996 (ملايين الدولارات الأمريكية)

وبالنظر إلي ميزان المدفوعات السوداني الوارد في الجدول التالي، نلاحظ أننا قسمناه إلى أربعة أجزاء رئيسة هي: الحساب الجاري، وحساب رأس المال، والأخطاء، والمحذوفات والتحركات النقدية. وفيما يلي نبيِّن ما يشتمل عليه كل جزء بصورة أساسية.

1.2 الحساب الجاري

بالرجوع إلي الجدول التالي، نجد أن الحساب الجاري يشتمل علي جزأين رئيسيين. الأول هو الميزان التجاري، ويشتمل علي صادرات وواردات السلع فقط، ويطلق عليه أيضا اسم ميزان التجارة المنظورة. ويلاحظ أننا نقيس قيمة الصادرات علي أساس (فوب)، (وهذه الكلمة هي الأحرف الأولي للكلمات الإنجليزية **free on Board**، أي القيمة خالصة علي سطح السفينة). أما الواردات فقد قدرت علي أساس (سيف)، (وهو الأحرف الأولي لكلمات **Cost, insurance& freight**، أي قيمة البضائع متضمنة نولون الشحن، والتامين علي البضائع).

ميزان المدفوعات السوداني للفترة 94 –1996

البند	1994	1995	1996
أ/ **الحساب الجاري**			
الصادرات			
قطن (فوب)	95.9	123.0	128.3
أخري(فوب)	428.1	432.7	492
	524	555.7	620.3
الواردات			
مشتريات حكومية(سيف)	446.3	448.4	624.7
مشتريات القطاع الخاص (سيف)	715.2	636.4	879.8
	1161.5	1184.8	1504.5
(1) الميزان التجاري	637.5–	129.1–	88.2–
(2) الخدمات والتحويلات			
متحصلات	199.3	479.7	292.9
مدفوعات	186.1–	426.8–	281.7–
	13.2	53.9	11.2
العجزأو الفائض في الحساب الجاري	124.3–	576.2–	873.0–
(ب)**حساب رأس المال:**			
(1) القروض الرسمية:			
– المسحوبات	29.1	67.8	22.0
– السدادات	4.2–	6.9–	43.5–
(2) تحركات رأسمالية قصيرة الأجل	201.1	330.6	110.9
(3) استثمار مباشر (صافي)	–	–	0.4
(4) استثمارات أخري	–	–	0.3
(1+2+3+4)	226.0	391.5	90.1
ج/ أخطاء ومحذوفات	416.5	177.6	719.0
د/ الرصيد العام (أ+ب+ج)	18.2	7.1–	63.9–
هـ/ التحركات النقدية	18.2–	7.1	63.9

من الجدول السابق نلاحظ أن الصادرات ارتفعت من 555.7 مليون دولار في عام 1995، إلي 620.3 مليون دولار في عام 1996، بنسبة زيادة 11.6%، بينما ارتفعت الورادات من 1184.8 مليون دولار في عام 1995، إلي 1504.5 مليون دولار في عام 1996، بنسبة زيادة 27%. وبذلك اتسعت الفجوة في الميزان التجاري من 629.1 مليون دولار في عام 1995 ، إلى 884.2 مليون دولار في عام 1996 .

والجزء الثاني للحساب الجاري، هو بند الخدمات والتحويلات، والذي يشتمل علي متحصلات ومدفوعات الخدمات غير المنظورة. والمتحصلات غير المنظورة، تشتمل علي أشياء مثل عوائد خدمات السفر، والنقل، والتأمين، وتحويلات العاملين بالخارج وغيرها. أما المدفوعات غير المنظورة، فهي تشتمل علي مدفوعات السفر، والنقل، والتأمين، وعمولات، وأتعاب، غيرها. ونلاحظ من الجدول أيضاً أن حساب العمليات غير المنظورة، قد أظهر عجزاً في السنوات الثلاثة (علامة السالب تعني العجز).

2.2 حساب رأس المال

يشتمل حساب رأس المال على: القروض الرسمية، وتحركات رأسمالية قصيرة الأجل، واستثمار مباشر، واستثمارات أخري. وتشتمل القروض الرسمية علي جزأين هما: السحوبات والسدادات، والسحوبات هي السحوبات من القروض والمنح الرسمية من المؤسسات الدولية والإقليمية مثل الصندوق الدولي، والبنك الإسلامي للتنمية، وصندوق التنمية الإفريقي وغيرها.

أما السدادات فهي عبارة عن سداد القروض الرسمية. ونلاحظ من الجدول أن العمليات في حساب رأس المال، سجلت خلال عام 1996 صافي تدفقات رأسمالية، بلغت 90.1 مليون دولار، مقارنة بصافي تدفقات راسمالية قدرها 391.5 مليون دولار في عام 1995.

3.2 الأخطاء والمحذوفات

هذا الجزء من ميزان المدفوعات، أُدْخِلَ لمعالجة أشياء مثل الأخطاء، وكذلك الأشياء التي لا يمكن إدراجها في بنود الميزان، مثل التهريب.كل هذه الأشياء مجتمعة، أدخلت في الميزان تحت اسم الأخطاء والمحذوفات.

4.2 التحركات النقدية

وتشتمل علي التغيرُّات التي تطرأ علي أصول وخصوم البنوك التجارية والبنك المركزي، وكذلك التغيرُّات التي تطرأ علي الاحتياطيات، والبنود المشابهة لها . وتشتمل هذه الأخيرة علي البنود التالية: الذهب النقدي، وأرصدة الدولة من العملات الأجنبية الحرة، وحقوق السحب الخاصة[4] ، والتسهيلات الائتمانية الأخرى.

وبمقارنة صف التحركات النقدية، بصف الرصيد لميزان المدفوعات، نجد أن أرقامها متطابقة مع اختلاف الإشارة الجبرية. وهذه حالة عامة ، نظراً لأن هذا البند يبين كيفية مواجهة الدولة، لما أسفرت عنه العمليات العامة في ميزان المدفوعات.فإذا كان الرصيد العام لميزان المدفوعات موجباً، فإن هذا سينعكس في صورة زيادة أرصدة الدولة من العملات الأجنبية، أو احتياطاتها الذهبية. أما إذا كان ميزان المدفوعات في حالة عجز عام – كما هو في السودان – فإن هذا يعني تناقص أرصدة الدولة واحتياطاتها.

أسئلة تقويم ذاتي

1. عرَّف التجارة الخارجية ثم اشرح أهميتها.
2. ما هو مضمون نظرية ريكاردو للتجارة الدولية؟
3. عرَّف ميزان المدفوعات.

[4] – حقوق السحب الخاصة هي وحدات نقدية أوجدها صندوق النقد الدولي وهي وحدات مرتبطة بسلة من العملات الاجنبية منها الدولار الأمريكي والمارك الألماني والجنيه الاسترليني والفرنك السويسري والفرنك الفرنسي والين الياباني والريال السعودي.وتتغير قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة بدلالة هذه العملات تبعا للتغيرات التي تطرأ علي كل عملة ووضعها النسبي بالنسبة للعملات الأخري. وقد التجأ الصندوق إلي هذه الوحدات في المقام الأول لزيادة وسائل الدفع لتسهيل السيولة الدولية ويطالب البعض باستخدام هذه العملات للإقلال من الاعتماد علي الدولار.

3. سعر الصرف

عندما يستورد سوداني سلعاً من أمريكا، فإن البائع الأمريكي يريد قيمة هذه السلع بالدولار، ولكن المستورد السوداني لديه الجنيه السوداني. فإذن يجب عليه أن يشتري الدولارات التي سيسدد بها ثمن البضائع الأمريكية. والسعر الذي يدفعه بالجنيهات السودانية للحصول علي الدولار، هو ما يعرف باسم سعر الصرف. وبصورة عامة فإن سعر الصرف هو عبارة عن ثمن الوحدة من العملات الأجنبية بدلالة العملة الوطنية، و علي هذا الأساس فإن الدولار الأمريكي يعادل حوالي2600 جنيه سودانيا.

وهناك طريقة أخري للتعبير عن سعر الصرف، وهي عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي تستطيع الحصول عليها مقابل وحدة واحدة من العملة الوطنية، وعلي هذا الأساس فإن جنيها سودانيا واحدا يعادل حوالي 0.0004 سنتا أمريكياً.

تحديد سعر الصرف

هناك نظامان رئيسان لتحديد سعر الصرف، هما: سعر الصرف المتغير، وسعر الصرف الثابت، الذي تحدده الحكومة بطريقة أو بأخرى.

1. سعر الصرف المتغير

في هذه الحالة يتحدد سعر الصرف، شأنه شأن سعر أية سلعة أخري، بناء علي تفاعل قوي العرض والطلب. فإذا زاد الطلب علي عملة ما، ارتفع سعرها وبالعكس، وتنخفض إذا نقص الطلب عليها. وينطبق هذا الوضع حالياً، علي عديد من العملات، فيما يعرف باسم (تعويم العملة)، وهو أن تترك قيم العملة تتقلب من لحظة لأخري تبعا للظروف، والأحوال المؤثرة في هذه العملة، ولا يحدّد لها سعر واحد يلتزم به تجاه العملات الأخري.

2. سعر الصرف الثابت

وهنا يتحدد سعر صرف العملة بطريقة ثابتة، بدلالة الذهب عادة. وإذا حدث اختلال في ميزان مدفوعات الدولة، فإنه يتم إصلاحه عن طريق تقلبات الأسعار النسبية بين الدول، بما يعيد التوازن إلي ميزان مدفوعات الدول المختلفة.

ومن المشاهد بصورة عامة، أن تخفيض قيمة عملة ما، يعمل علي زيادة صادرات الدولة، ويقلل وارداتها. ويصح العكس بصورة عامة. ولكن لا يعني هذا بالضرورة حدوث مثل هذه التغيرات، عند رفع أو خفض قيمة العملة، بل يتعين علينا دراسة أحوال الاقتصاد القومي ككل لتحديد مدي استجابة الصادرات والواردات لمثل هذه الإجراءات.

أسئلة تقويم ذاتي



1. ماهى مكونات الحساب الجارى؟
2. ماهى مكونات العمليات الرأسمالية فى ميزان المدفوعات؟
3. ما هو المقصود بخفض قيمه سعر الصرف؟

الخلاصة

- يعرّف ميزان المدفوعات الدولية بأنه سجل محاسبى منتظم، أو بيان حسابى شامل لكافة المعاملات الاقتصادية، التى تمت بين المقيمين فى الدولة، والمقيمين فى الدول الأخرى خلال مدة زمنية معينة غالباً ما تكون سنة.
- يتكون ميزان المدفوعات من أربعة أجزاء رئيسة، هى: الحساب الجارى، وحساب رأس المال، والأخطاء والمحذوفات، وأخيراً التحركات النقدية.
- سعر الصرف : هو عدد الوحدات من العملة الأجنبية، التى تستطيع الحصول عليها مقابل وحدة واحدة من العملة الوطنية.

هنالك نظامان رئيسان لتحديد سعر الصرف ،وهما سعر الصرف المتغير، وسعر الصرف الثابت الذى تحدده الحكومة بطريقة أو بأخرى.

لمحة مسبقة عن الوحدات الدراسية القادمة

تهدف الوحدة الدراسية التالية " التاسعة" من هذا المقرر، إلى التعريف ببعض الأفكار والمفاهيم الاقتصادية المهمة، التى لها صلة بإدارة الاقتصاد الوطنى، وتحديداً فإنه سيتم مناقشة وتحديد مفهوم التنمية والتخطيط.

مسرد المصطلحات

- **ميزان المدفوعات Balance of Payments**

هناك وجهات نظر مختلفة، حول تعريف ميزان المدفوعات نذكر هنا التعريف المستخدم فى الفكر وهو:

أن ميزان المدفوعات لدولة ما، هو سجل منظم أو بيان حسابى شامل، لكل المعاملات الاقتصاية التى تتم بين المقيمين فى الدولة، والمقيمين فى الدول الأخرى خلال فترة زمنية معينة وغالباً ما تكون سنة.

- **سياسة الحماية Protectionism Policy**

سياسة الحماية تفرض لحماية السلع والخدمات المحلية، من مزاحمة السلع والخدمات الأجنبية المستوردة، وبشكل خاص إذا كانت الصناعات ناشئة فى الدولة. إذ إن السلع والخدمات المستوردة ، قد تكون فى وضع تنافسى قوى، يسمح لها بالسيطرة على الأسواق، وتخريب هذه الصناعات.

- **سياسة حرية التجارة Free Trade Policy**

السياسة التى تتبعها الدول والحكومات، عندما لا تتدخل فى التجارة بين الدول من خلال التعريفات الجمركية ، والحصص، أو الوسائل الأخرى.

- **حساب رأس المال Capital account**

ويطلق عليه تسمية أخرى ميزان رأس المال **Capital Balance**، ويضم هذا الميزان كلاً من ميزان رأس المال القصير، والطويل الأجل.

- **ميزان العمليات الجارية Current Balance**

يضم كافة المعاملات الاقتصادية الدائنة والمدينة، التى تتم بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة، وهى ترتبط بالإنتاج والدخل خلال الفترة المدروسة.

- **ميزان التجارة المنظورة Visible trade balance**

يطلق عليه تسمية أخرى، وهى الحساب التجارى السلعي **Merchandise Trade Account**، ويضم كافة المعاملات الاقتصادية الدائنة والمدينة، التى تتخذ شكل تدفقات

سلعية، تتم بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة، وهى ترتبط بالإنتاج والدخل خلال الفترة المدروسة.

- **ميزان التجارة غير النظورة Invisible Trade Balance**

يطلق عليه الحساب التجارى الخدمى **Service Trade account**، ويضم كافة المعاملات الاقتصادية الدائنة والمدينة، التى تتخذ شكل تدفقات خدمية أى غير مادية.

- **نظرية التكاليف النسبية The Theory of Comparative costs**

إن العلاقة بين دولتين مختلفتين، لا تكون العبرة فيها بمستوى التكلفة الحقيقية المطلقة فى كل سلعة على انفراد، وإنما تكون العبرة بالتكلفة النسبية أو التكاليف النسبية.

المراجع

1. محمد سلطان أبو علي ود. هناء خير الدين، **أصول علم الاقتصادية (النظرية والتطبيق)**. مكتبة نهضة الشرق ، جامعة القاهرة ،1986م (مرجع أساسي).
2. عبد المنعم القسيوني، **مقدمة في النقود والتجارة الخارجية**. القاهرة: 1983.


الوحدة التاسعة
التنمية والتخطيط

محتويات الوحدة

الموضوع	الصفحة
المقدمة	**217**
تمهيد	217
أهداف الوحدة	217
1. التخلف الاقتصادي	**218**
1.1 الخصائص الاقتصادية	218
2.1 الخصائص الاجتماعية	219
3.1 الخصائص الديمغرافية	219
4.1 الخصائص السياسية	219
2. النمو والتنمية الاقتصادية	**220**
1.2 النمو في اللغة	220
2.2 مفهوم التنمية الاقتصادية	220
3.2 أهداف التنمية الاقتصادية	221
3. عقبات التنمية الاقتصادية	**221**
4. مراحل النمو الاقتصادي	**222**
5. التخطيط الاقتصادي	**224**
1.5 فلسفة التخطيط	224
2.5 أهداف التخطيط الاقتصادي	224
الخلاصة	**226**
لمحة مسبقة عن الوحدة الدراسية التالية	**226**
مسرد المصطلحات	**227**
المراجع	**228**

المقدمة

تمهيد

عزيزي الدارس،

أهلاً بك فى هذه الوحدة التاسعة من مقرر مبادئ الاقتصاد، وموضوعها التنمية والتخطيط. وتتألف من قسمين، فالقسم الأول يعطى فكرة سريعة عن مفهوم التخلف الاقتصادي، ثم يتناول مفهوم التنمية الاقتصادية وأهدافها، وعقبات هذه التنمية، ومراحل النمو الاقتصادي. ويدرس القسم الثانى التخطيط الاقتصادى، و فلسفته وأهدافه.

ونأمل أن تستمتع بقراءة هذه الوحدة ودراستها، وأن تستفيد منها الاستفادة المرجوة، وأن تفيدنا فى تقييمها ونقدها، تحقيقاً لما هو أفضل، لنصل إلى أهداف تسعى إليها هذه الوحدة. ومرة أخرى أرحب بك، وأهلا بك فى هذه الوحدة.

أهداف الوحدة

عزيزي الدارس،

بعد الانتهاء من دراسةهذه الوحدة يتوقع أن تكون قادراً على أن:

1. **تعرّف** التخلف الاقتصادي.
2. **توضّح** مفهوم التنمية الاقتصادية.
3. **تشرح** عقبات التنمية الاقتصادية.
4. **تميّز** مراحل النمو الاقتصادي.
5. **تناقش** فلسفة التخطيط الاقتصادي وأهدافه.

1. التخلف الاقتصادي

كمقدمة لازمة للتَّعرُّف على مفهومي النمو والتنمية الاقتصادية قد يكون مفيداً أن نبدأ بأخذ فكرة سريعة، عن مفهوم التخلف الاقتصادي.

وبالنظر إلى سيل الكتابات الكثيرة والمتواترة،عن قضايا التنمية الاقتصادية، يمكن باختصار حصر خصائص التخلف، وهي السمات البارزة للدول النامية أو دول العالم الثالث، في المحاور التالية، وهي:

(1) الخصائص الاقتصادية.
(2) الخصائص الاجتماعية.
(3) الخصائص الديمغرافية.
(4) الخصائص السياسية.

وجميع هذه الخصائص تعمل جميعها أو بعضها على تدني النشاط الاقتصادي، وبالتالي تدني الدخل القومي، وتدني مستوي معيشة الفرد قياساً بمستوي المعيشة في الدول المتقدمة. وسوف نتناول بالشرح تلك الخصائص تباعاً، ثم نعرج إلى تناول النمو والتنمية الاقتصادية.

1.1 الخصائص الاقتصادية

ويمكن إجمالها في الآتي:

(1) عدم تناسب عوامل الإنتاج.
(2) تخلف البنية الأساسية.
(3) تخلف الفن الإنتاجي.
(4) انخفاض الدخل.
(5) انخفاض الادخار
(6) انخفاض الاستثمار.
(7) الاعتماد على نشاط اقتصادي أولي.
(8) التبعية للخارج.
(9) عجز ميزان المدفوعات.

2.1 الخصائص الاجتماعية

وسماتها الأساسية هي:

- انخفاض مستوي التعليم، وانتشار الأمية.
- انخفاض المستوي الصحي.
- الافتقار لروح التجديد.
- الاستهلاك المظهري.

3.1 الخصائص الديمغرافية

وتتمثل في الآتي:

- ارتفاع معدلات المواليد والوفيات.
- ارتفاع معدلات الزيادة السكانية.
- ارتفاع نسبة الأطفال.

4.1 الخصائص السياسية

ومظاهرها تتمثل في:

1- مركزية القرار 2- تشتت الجهد 3- عدم وضوح الرؤية

أسئلة تقويم ذاتي



1. اذكر السمات البارزة للتخلف.
2. اذكر السمات الأساسية فى البلدان النامية من ناحية:
   - الخصائص الاقتصادية.
   - الخصائص الاجتماعية.
   - الخصائص الديمغرافية.
   - الخصائص السياسية.

2. النمو والتنمية الاقتصادية

1.2 النمو في اللغة

يعني لغةً الزيادة، والمعني الاقتصادي للنمو، يقصد به النمو التلقائي في مستوي الدخل القومي، أي الذي يحدث بدون التدخل الحكومي، المتمثل في البرامج والخطط الاقتصادية. ويحدث النمو التلقائي غالباً في الدول الرأسمالية المتقدمة، ذات الاقتصاد المتحرر نسبياً من التدخل الحكومي، مثل اقتصاديات أوربا الغربية وأمريكا واليابان مثلا.

أما التنمية فهي (النمو الإرادي)، الذي يتم التوصل اليه نتيجة إجراءات وتدابير مقصودة يعبر عنها في عصرنا الحاضر ببرامج وسياسات، تهدف إلى تحقيق معدلات معينة من النمو وكمثال برامج الاستراتيجية الاقتصادية المتبعة حالياً في السودان.

وبالنسبة للتقدم، فيعني الخطوة إلى الأمام، أو التطور إلى الأحسن والكثرة بعد القلة، فهو يعبر عن اتجاه إنساني حضاري يشمل التقدم الاقتصادي، والاجتماعي، السياسي، والفني، وغيره، وصفة التقدم هذه نطلقها على الدولة المتحضرة. أما بالنسبة لدول العالم الثالث، ونظراً لضعف النمو الذاتي بها، فإننا نطلق عليها الدول النامية، ويشيع في الأدبيات التي تدرسها مصطلح التنمية الاقتصادية.

2.2 مفهوم التنمية الاقتصادية

لقد تعددت التعريفات لمصطلح التنمية الاقتصادية وذلك بتعدد الكتَّاب، ولكن التعريف الشائع، الذي يعتبر كافياً (إنها العملية التي يتم بموجبها زيادة حقيقية في الناتج القومي، خلال فترة زمنية معينة)، وعلى هذا فإن عناصر التنمية هي:

1. عملية **Process**.
2. زيادة في الناتج القومي الحقيقي.
3. استمرار الزيادة في الناتج لفترة طويلة.

3.2 أهداف التنمية الاقتصادية

تهدف التنمية الاقتصادية، إلى تغيير البنيان الاقتصادي للدول المتخلفة وذلك عن طريق:

1. تحقيق السيادة، والاستقلال السياسي والاقتصادي.
2. زيادة الرفاهية الاقتصادية، والاجتماعية للأفراد.
3. استثمار الموارد الطبيعية والبشرية.
4. التصنيع.
5. التنويع في الصادرات.
6. تحقيق العدالة الاجتماعية.

3. عقبات التنمية الاقتصادية

وحتى تتمكن دول العالم الثالث من تحقيق التنمية الاقتصادية، لابد من العمل على كسر الحلقات التي تحد من انطلاقها على دروب النمو الاقتصادي، وبالنظر إلى خصائص الدول المتخلفة، نجد أنها هي ذاتها تشكل عقبات التنمية، ذلك لأن هذه الخصائص تتسم بالتشابك الدائري، حيث تشكل الخاصية في نفس الوقت سبباً ونتيجة لغيرها من الخصائص، ويمكن إجمال عقبات التنمية في الآتي:

1. ضيق حجم السوق.
2. الحلقات المفرغة **Vicious Circles**.
3. العقبات الخارجية.
4. نقص المعلومات الاقتصادية الخاصة بالموارد الطبيعية والبشرية.

4. مراحل النمو الاقتصادي

ويشمل هذا الجزء تلخيصاً لنظرية روستو في مراحل النمو الاقتصادي، إذ يري روستو في كتابه **(مراحل النمو الاقتصادي)**، أنه من الممكن أن تقع جميع المجتمعات، من حيث هيكلها وبنياتها الاقتصادية، في إحدي الفئات الخمس التالية:

(1) المجتمع التقليدي

ويطلق هذا الاصطلاح من الوجهة التاريخية على جميع المجتمعات، التي سبقت عصر نيوتن (1642- 1727)، وعلى جميع المجتمعات التي تلت عصره، إلا أنها لم تتعرف على القوانين والفنون الإنتاجية الجديدة، التي تمكن الإنسان من السيطرة على بيئته، وزيادة دخله وإمكاناته.

(2) مرحلة التهيؤ للانطلاق

وهي المرحلة التي يكون فيها المجتمع في طور إعداد لنفسه، للانطلاق من حركة نمو مضطرد، سواء بالاعتماد على موارده الخاصة، أو بالاعتماد على موارد غيره من المجتمعات.

(3) مرحلة الانطلاق

وتعتبر هذه المرحلة حاسمة في تاريخ المجتمع، إذ تنهزم فيها التكتلات القديمة المناوئة للنمو، وتنتصر فيها القوي العصرية الحديثة، على العادات والتقاليد والمنظمات والقيم والمصالح التي كانت تسود المجتمع التقليدي، وفيها يصبح النمو المطرد عملية عادية في بنيان المجتمع.

(4) مرحلة المضي نحو النضج

وفي هذه المرحلة يكون المجتمع، قد تمكن من تطبيق جميع طرق الإنتاج الحديثة المعروفة حتى ذلك الوقت، على غالبية موارده. وفي هذه المرحلة يبرز تنوع العمليات الصناعية، بحيث تظهر في قطاعات جديدة، قامت تستجمع قوتها لكي تطغي على القطاعات القائدة القديمة، التي أحدثت الانطلاق وبدأت في التقاعس.

(5) مرحلة شيوع أو عصر الاستهلاك الوفير

يصل المجتمع بعد مرحلة النضوج، إلى مرحلة أخري تسمي بعصر شيوع الاستهلاك الوفير، الذي يتم فيه انتقال دور القيادة إلى القطاعات الاقتصادية، التي تنتج السلع الاستهلاكية المعاصرة والخدمات، وفي هذه المرحلة تظهر في المجتمع أهداف ثلاثة رئيسية تتنازع الموارد والنزعات السياسية، وتسعي إلى زيادة الرفاهية العامة. **والهدف الأول** هو المضي بالدولة نحو القوة والسلطان، وبالتالي نحو تخصيص قدر متزايد من مواردها للأغراض العسكرية والخارجية، (كالولايات المتحدة الأمريكية في وقتنا الحاضر).

والهدف الثاني هو العمل على استخدام الموارد المتوافرة للمجتمع الناضج، لإقامة ما يمكن تسميته بدولة الرفاهية، وذلك بتعميم الأهداف الإنسانية والأمن الاجتماعي.

أما **الهدف الثالث،** فيرمي إلى التوسع في مستويات الاستهلاك بما يفوق الحاجات الأساسية كالغذاء والسكن والملبس، عن طريق السعي ليس فقط إلى أنواع أفضل من الغذاء والسكن والملبس، وإنما أيضا إلى ميدان استهلاك السلع الاستهلاكية المعمرة والخدمات.

وبالنظر إلى دول العالم اليوم، يمكن أن نقرر أن الولايات المتحدة الأمريكية، دخلت بشكل واضح عصر شيوع الاستهلاك الوفير، وفي الطريق دول أروبا الغربية، كما أن الاتحاد السوفيتي إلى ما قبل انهياره كان مهيئاً من الوجهة الفنية لدخول هذه المرحلة.

أسئلة تقويم ذاتي

1/ ما الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية؟
2/ أذكر أهداف التنمية الاقتصادية.
3/ أذكر عقبات التنمية الاقتصادية.
4/ تناول نظرية روستو عن مراحل النمو الاقتصادي.

5. التخطيط الاقتصادي

1.5 فلسفة التخطيط

التخطيط الاقتصادي فلسفة شاملة لوضع الإطار العام للاقتصاد القومي في المجتمع كوحدة، وعلى اعتبار أن كل قطاع من قطاعات النشاط الاقتصادي، يمثل جزءاً من هذه الوحدة.

والتخطيط في مفهومه البسيط، يتوخي إيجاد معدل تنمية أعلى، بإيجاد معدل مرتفع من الاستثمار، وذلك عن طريق تغيير الوسائل والأهداف للاستثمار، أو تحسين استغلال الموارد المتاحة بطريقة أكفأ.

ويقوم التخطيط الاقتصادي على فكرتين، أحداهما ترى أنه ما من عمل يتم إلا وكان في حد ذاته تخطيطا، لأنه يقوم على أساس من الإدراك الكامل لتصرفات الغير، والثانية ترى أن التخطيط أسلوب للعمل تقوم به وتباشره سلطة مركزية، تضع الإطار العام للأهداف والوسائل مع ترك التنفيذ للمستويات الأدنى مرتبة.

2.5 أهداف التخطيط الاقتصادي

يتضمن التخطيط بعض الأهداف الأساسية، وتقوم الخطة الاقتصادية بدور الوسائل المؤدية لتحقيق الأهداف، والهدف الرئيس للتخطيط هو تحقيق أسرع زيادة ممكنة للمستوى المادي والثقافي لمعيشة السكان، في الظروف التاريخية القائمة، وفي ضوء هذه الأهداف العامة والاجتماعية، يمكن تحديد الإطار العام لأهداف الخطة بإيجاز في الآتي:

1. كفالة تنمية مضطردة للاقتصاد القومي.
2. تقليل التفاوت في الدخول والثروات.
3. مضاعفة الدخل القومي.

والوسائل المادية لتحقيق هذه الأهداف هي:

- التصنيع السريع للدولة.
- تجديد الزراعة وجعلها زراعة حديثة.
- إقامة المؤسسات العامة، التي تساعد على التنمية الاقتصادية، أي إقامة النظام الاقتصادي السليم الذي يكفل تحقيق هذه الأهداف.

أسئلة تقويم ذاتي



1/ عرف التخطيط الاقتصادي.

2/ أذكر أهداف الخطة.

3/ ما هي الوسائل المادية لتحقيق الخطة الاقتصادية؟

الخلاصة

الآن وقد وصلنا معاً لنهاية هذه الوحدة، فهل ترى من الأفضل أن تقوم بتلخيص مناسب ومؤداه أن هذه الوحدة تنقسم إلى قسمين أساسيين، يتحدث القسم الأول عن التنمية، ويبحث القسم الثانى فى التخطيط .

ويتناول القسم الأول فكرة سريعة عن التخلف الاقتصادي، من خلال مناقشة خصائص التخلف، وهى السمات البارزة للدول النامية، أو دول العالم الثالث فى المحاور التالية:

1. الخصائص الاقتصادية.
2. الخصائص الإجتماعية.
3. الخصائص الديمغرافية.
4. الخصائص السياسية.

ثم ننتقل للتنمية الاقتصادية فى دراسة تفصيلية، نتعرف فيها على النمو فى اللغة، ومفهوم التنمية الاقتصادية، وعقبات التنمية الاقتصادية، وأخيراً مراحل النمو الاقتصادي.
أما القسم الثانى فقد تناول التخطيط الاقتصادي فلسفته وأهدافه.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الوحدة، لا تحيط بكل أبعاد هذه القضية، وإنما هي محاولة لمجرد مقدمة تأخذ بيد الدارس، ليتعرف فيها على أهم أبعاد هذا الموضوع، مؤملين أن تستطيع وحدك– بعد ذلك أن تنهل من المعرفة المتعلقة بها فى الكثير من الكتابات الأخرى فى هذا المجال، والحمد لله أصبح هناك عدد كبير من المراجع العربية.

لمحة مسبقة عن الوحدة الدراسية التالية

سنتناول فى الوحدة التالية معنى التوزيع، وسنتعرف عزيزى الدارس على كيفية توزيع " الناتج" الدخل القومي بين أصحاب عناصر الإنتاج المختلفة، وأسباب وجود فروقات بين دخول الأفراد فى المجتمع، ومحددات توزيع الدخل، والعوامل التى تحدد توزيع الدخل فى المجتمع.

مسرد المصطلحات

- **النمو والتنمية**

قد يصعب على الباحث أن يجد تمييزاً وحيداً وقاطعاً، للتفرقة بين مفهوم النمو Growth ومفهوم التنمية "**Development** ".

إن النمو هو إلى حد كبير " توسع اقتصادي"، يتسم بالتلقائية الذاتية، ويتمثل فى الاتجاه المستمر لارتفاع نمو الدخل القومى الحقيقى، بمعدل يفوق معدل نمو السكان.

- **التنمية الاقتصادية**

وهي ليست مجرد محاولة التوسع الاقتصادي العمدي الموجه، بل هى قبل ذلك وبعده، حدث تاريخى حضاري يصحب مختلف جوانب الحياة الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية والسياسية فى المجتمع.

- **التخطيط الاقتصادي Economic planning**

التخطيط يسعى عن طريق تدخل الدولة إلى تحقيق أهداف معينة، مع تحديد الوسائل اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، فضلاً عن التنسيق بينها – أى الوسائل والأهداف – بما يكفل استخدام الوسائل المتاحة، فى تحقيق الأهداف المقررة بأقصى درجة ممكنة من الكفاءة.

المراجع

1. محمد سلطان أبو علي و هناء خير الدين، **أصول علم الاقتصاد (النظرية والتطبيق)**. مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة: 1986م (مرجع أساسي).
2. محمد زكي المسير، **أصول الاقتصاد**. دار النهضة العربية، القاهرة: 1986م.
3. محمد خليل برعي و أ.د. علي حافظ منصور، **مقدمة في النظرية اقتصادية**، دار النهضة العربية، القاهرة: 1991.
4. محمد زكي المسير، **أصول الاقتصاد**. دار النهضة العربية، القاهرة: 1986م.


الوحدة العاشرة
التوزيع

محتويات الوحدة

الموضوع	الصفحة
المقدمة	**231**
تمهيد	231
أهداف الوحدة	231
1. معنى التوزيع	**232**
2. التوزيع الشخصي	**232**
3. التوزيع الوظيفي	**235**
4. محددات توزيع الدخل	**236**
الخلاصة	**238**
إجابات التدريبات	**239**
مسرد المصطلحات	**240**
المراجع	**241**

المقدمة

تمهيد

عزيزي الدارس

أهلاً وسهلاً بك في هذه الوحدة العاشرة، من مقرر **مبادئ الاقتصاد**.

سنركز في هذه الوحدة على معنى التوزيع، من خلال دراستك لهذه الوحدة تستطيع أن تفسر وجود الفروقات في دخل المجموعات المختلفة، وذلك من خلال استعراض وجود الفروقات في دخل المجموعات المختلفة.

وسوف نستعرض أولاً الكيفيَّة التي تتم بها دراسة توزيع الدخل، باستخدام أسلوبين مختلفين هما: التوزيع الوظيفي للدخل Functiconal Distribution of Income، والتوزيع الشخصي للدخل Personal Distribution of Income.

ثم نحاول بعد ذلك أن نتناول محددات توزيع الدخل في المجتمع.

إننا نأمل أن تثير هذه الوحدة الأخيرة في المقرر اهتمامك، وأن نوضح لك الصورة الكاملة لنظرية التوزيع.

أهداف الوحدة

عزيزي الدارس،

بعد الانتهاء من هذه الوحدة ينبغي أن تكون قادراً على أن:

1. **تتعرّف** على نظرية التوزيع.
2. **تميِّز** بين التوزيع الوظيفي للدخل، والتوزيع الشخصي للدخل.
3. **تشرح** محدّدات توزيع الدخل.

1. معنى التوزيع

يقصد بكلمة التوزيع في الاستعمال الشائع، توزيع السلع والخدمات بين المراكز المختلفة. ولكن المقصود به هنا، توزيع الناتج على عناصر الإنتاج، التي تضافرت جهودها في إنتاجه.ويرتبط بهذا أيضا كيفية توزيع الثروة، حيث إن الثروة هي عبارة عن دخل لم ينفق عبر الزمن. والتساؤل القائم هنا، لماذا يحصل أحد الأشخاص على دخل قدره مليون دينار في الشهر، في حين أن شخصاً آخر لا يحصل إلا على 4 ألف دينار في الشهر؟ ولماذا يتمتع بعض الأشخاص بالثراء، في حين أن البعض الآخر لا يكاد يحصل على احتياجاته الأساسية؟ ويميز الاقتصاديون عادة بين التوزيع الشخصي للدخل والتوزيع الوظيفي له.

2. التوزيع الشخصي

المقصود بالتوزيع الشخصي للدخل، بيان مدي التباين في الدخول التي يحصل عليها الأشخاص، بغض النظر عن مصدر هذا الدخل.فإذا كان هناك شخص لا يحصل إلا على دخل قدره 100 ألف دينار في الشهر، فإن دخله الشخصي هو 100 ألف دينار، في حين أنه إذا كان شخص آخر يحصل على راتب قدره 150 ألف دينار شهرياً، وإيجار قدره 200 ألف دينار، فإن دخله الشخصي يكون عندئذٍ 350 ألف دينار.

ويمكن أن نتصور كيفية توزيع الدخل الشخصي للأفراد، بحسب فئات الدخل التي يحصلون عليها.وذلك كأن نقول إن 30% مثلاً من السكان، يقعون في فئة دخلية تتراوح بين 200 ألف و 400 ألف دينار في السنة.

ويعطي الجدول التالي مثالا افتراضيا، على التوزيع الشخصي للدخل، وفقاً لفئات الدخل المختلفة.

فئة الدخل في السنة (الاف الدينارات)	النسبة المئوية للسكان (%)
أقل من250	40
250-	20
350-	12
450-	10
600-	8
1000-	6
2000-	3
3000 فأكثر	1

ففي الجدول أعلاه نجد أن 40% من سكان هذا المجتمع، يحصلون على دخل يقل عن 250 ألف دينار في السنة. وأن 20% يحصلون على دخل يتراوح بين 250 ألف دينار وأقل من 350 ألف دينار، في حين أن من يحصلون على 600 ألف دينار وأقل من مليون دينار في السنة، لا يمثلون إلا نسبة 8% من مجموع السكان. وأن من يحصلون على ثلاثة ملايين دينار في السنة فأكثر من عبارة عن 1% فقط من السكان في هذا المجتمع. ومن الطبيعي أنه إذا صغرت نسبة السكان، الذين يحصلون على دخل مرتفع، فإن هذا يدل غالبا على أن هناك عدم عدالة في توزيع الدخل.

وتوجد طريقة أخرى للتعبير عن التوزيع الشخصي للدخل في المجتمع، وذلك بتقسيم المجتمع إلى عشر مجموعات، كل مجموعة منها تشتمل على10% من مجموع السكان، وترتيبهم تنازليا بحسب مستوي الدخل، ثم نحسب النسبة التي تحصل عليها كل مجموعة من دخل المجتمع. وكلما كانت نسبة الدخل التي تحصل عليها المجموعة الأغنى كبيرة توقعنا أن يكون توزيع الدخل أقل عدالة، عن توزيع آخر تقل فيه نسبة الدخل التي تحصل عليها فئة الدخل العليا. والجدول التالي يوضح مثالا افتراضيا لذلك.

النسبة المئوية للسكان	% من الدخل
أعلى من 10	39
10 الثانية	15
10 الثالثة	13
10 الرابعة	11
10 الخامسة	7
10السادسة	6
10 السابعة	4
10 الثامنة	3
10 التاسعة	1.5
10 العاشرة	0.5

ويتضح من الجدول أعلاه أن 10% من أصحاب الدخول العليا، يحصلون على 39% من دخل المجتمع، وأن العشر التالي لا يحصل إلا على 15%، أي أن 20% من سكان المجتمع يحصلون على 54% من الدخل، أما أفقر 10% فلا يحصلون إلا على0.5% من الدخل السنوي. ونلاحظ أن نصف السكان من ذوي الدخول الأقل، لا يحصلون إلا على 15% من الدخل. ومن الواضح أنه كلما زادت نسبة الدخل التي يحصل عليها عشر السكان، من ذوي الدخل المرتفع، وقلت نسبة الدخل التي يحصل عليها أصحاب الدخول المنخفضة زادت درجة التفاوت – أو عدم العدالة – في توزيع الدخل في المجتمع. ومن المشاهد أن سوء توزيع الدخل، ينتشر في الدولة النامية عموما، بدرجة تفوق نظيره في الدولة الصناعية المتقدمة. ومن الممكن أيضا أن نميز بين توزيع الدخل بين الريف والحضر، ونجد عادة أن أهل المدن، يحصلون على نصيب من الدخل، أكبر من نسبتهم إلى مجموع السكان، في حين أن أهل الريف يحصلون على نسبة من الدخل، تقل عن نسبتهم إلى السكان، وهذا يظهر عدم عدالة توزيع الدخل بين الريف والحضر.

أسئلة تقويم ذاتي

1. عرّف نظرية التوزيع.
2. ميِّز بين التوزيع الوظيفي للدخل، والتوزيع الشخصى للدخل.
3. ما هي العوامل الرئيسية، التى تحدد دخل أى فرد في المجتمع؟

تدريب (1)

عوائد عناصر الإنتاج	القيمة (مليون دينار)	النسبة
أجور	900	%60
ريع	150	%10
فوائد	180	%12
أرباح	270	%18
مجموع الدخل القومى	1500	%100

الجدول أعلاه يمثل توزيع عوائد عناصر الإنتاج لدولة افتراضية، المطلوب أن تناول بالتحليل ملاحظتك على توزيع الدخل بسعر الأرقام المذكورة.

3. التوزيع الوظيفي

التوزيع الوظيفي للدخل، هو كيفية توزيع الدخل على عناصر الإنتاج، بغض النظر عن الأشخاص المالكين لخدماتها. فإذا قسمنا عناصر الإنتاج إلى أربعة عناصر هي :العمل، والأرض، ورأس المال، والتنظيم، فيجب التمييز بين أربعة عوائد مناظرة هي: الأجور، والريع، والفوائد، والأرباح على التوالي، ثم نقوم بمقارنة نسبة كل منها إلى إجمالي الدخل. أما إذا قسمنا عناصر الإنتاج إلى عنصرين، هما العمل وحقوق التملك، فإن الناتج سيوزع إلى عائدين هما: عائد العمل وعوائد حقوق التملك. ومن المعروف أن نسبة من يحصل على دخله من العمل في

المجتمعات المختلفة، أكبر عادة من نسبة أولئك الذين يحصلون على دخولهم من حقوق التملك. وفي الدول الصناعية نجد أن نسبة الأجور إلى إجمالي الناتج قد تصل إلى70%، وبالتالي تشكل حقوق التملك 30%.أما الدول النامية فقد تختلف فيها النسب بحيث تكون نسبة الأجور والمرتبات حوالي 55%، وعوائد حقوق التملك 45% تقريبا. وهذا يصور لنا عدم عدالة توزيع الدخل في الدول النامية، ولكن بطريقة أخرى.

4. محددات توزيع الدخل

هناك عوامل تحدد توزيع الدخل في المجتمع تجدها كما يلى:

(1) كيفية توزيع الموارد

إن كيفية توزيع ملكية الموارد بين الأفراد في المجتمع، هي المحدد الأساسي لطريقة توزيع الدخل فيه.فإذا تم توزيع الموارد، بطريقة تؤدي إلى حصول أقلية من أفراد المجتمع على غالبية الناتج، فإن الدخل سيتسم بسوء التوزيع. أما إذا تم توزيع الموارد، بحيث يتمتع معظم أفراد المجتمع بثمار الإنتاج، فسوف يكون توزيع الدخل أكثر عدالة. ومن هنا تكون مسئولية الدولة التي ترغب في تحقيق عدالة توزيع الدخل، أن تمنع تمركز الموارد والثروة لخدمة قلة من أفراد المجتمع، وأن تمنع احتكار هذه الموارد.

(2) قدرات ومهارات الأفراد

ومن المعروف أن مهارات الأفراد، تتوقف على عاملين أساسين: أولهما وراثي، والثاني مكتسب. والاعتبار الرئيس في العامل الثاني، هو درجة انتشار التعليم، وإتاحة الفرص المتكافئة لأفراد المجتمع. ولذلك فإن على الدولة التي تريد تحقيق العدالة الاقتصادية، أن تتيح الفرصة أمام أبناء أصحاب الدخول المنخفضة، لكي يحصلوا على أكبر قدر من التعليم، مما يمكنهم من تحسين أحوالهم المعيشية.

(3) القوانين السائدة

تؤثر القوانين السائدة في المجتمع، وبخاصة القوانين المتعلقة بالضرائب، والوراثة، وحقوق الملكية على كيفية توزيع الدخل. فإذا كانت الضرائب تصاعدية، فإنها تعمل على الحد من تفاوت توزيع الدخول، وبالتالي تعمل على تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية. وكذلك إذا كانت قوانين الوراثة تشرك أكبر عدد من أفراد الأسرة في التركة، كما هو الحال في الدين الإسلامي –

فإن هذا يؤدي إلى عدم تركيز الثروة، وبالتالي يميل نحو تحقيق العدالة في توزيع الدخل. وكذلك الحال بالنسبة لحقوق التملك، إذا كانت القوانين تضع حدوداً عليا لملكية الأفراد – كما هو الحال في قانون الإصلاح الزراعي – فإن هذا يؤدي إلى اقتراب توزيع الدخل من العدالة، بعكس الحال الذي نتوقعه في ظل غياب مثل هذه الحدود العليا.

تدريب (2)



الجدول التالى يوضح توزيع الدخل القومى بين فئات المجتمع في سنة ما لدولة افتراضية:

الفئة أو المجموعة	حصة المجموعة من الدخل القومى	
	مليون دينار	نسبة مؤية
المجموعة الأكثر فقراً	75	%5
المجموعة الثانية	180	%12
المجموعة الثالثة	270	%18
المجموعة الرابعة	375	%25
المجموعة الأكثر غنى	600	%40
المجموع	1500	%100

المطلوب مناقشة ملاحظاتك على توزيع الدخل بين مجموعات المجتمع.

الخلاصة

إن أبرز ما تناولناه في هذه الوحدة ما يلي:

- تسعى نظرية التوزيع إلى توضيح، كيف يتم توزيع الناتج القومى بين أفراد المجتمع، وحصة كل مجموعة أو قطاع من هذا الناتج، وتفسير وجود الفروقات في دخول الأفراد.
- يهتم التوزيع الشخصى للدخل، بدراسة توزيع الدخل على عناصر الإنتاج المختلفة، بغية التعرُّف على أسباب الفروقات بين دخول أولئك الأفراد. ويعتبر عدم المساواة في دخول أفراد المجتمع، أهم الصفات الاقتصادية المميزة لكافة المجتمعات.
- يهتم التوزيع الوظيفي للدخل، بدراسة توزيع الدخل على عناصر الإنتاج المختلفة حسب وظيفة تلك العناصر، وتمثل الأجور المصدر الرئيسى للدخل في معظم بلدان العالم، تليها عادة الأرباح، ثم الريع، ثمّ الفوائد.
- أهم العوامل التى تحدد توزيع الدخل في المجتمع، هي كيفية توزيع الموارد، وقدرات ومهارات الأفراد، وأخيراً القوانين السائدة، وبخاصة القوانين المتعلقة بالضرائب والوراثة، وحقوق الملكية على حقوق توزيع الدخل.

إجابة التدريبات

تدريب (1)

تمثل عوائد عنصر العمل، المصدر الرئيسى للدخل في معظم بلدان العالم. وتضمن هذه العوائد الأجور و الرواتب، التى يحصل عليها أفراد العائلة مقابل عملهم في قطاع الأعمال والحكومة، وبالمقابل فإن عوائد عنصر الأرض " الريع". وعوائد عنصر رأس المال " الفائدة"، تمثل مصدراً أقل أهمية من الأجور بوصفها مصدراً للدخل القومي، أما الأرباح فتتصمن جميع ما يحصل عليه أصحاب المشروع، من عوائد على استثماراتهم، مقابل حصول أصحاب المشروع من عوائد على استثماراتهم مقابل المخاطر التى يتحملونها، وتشمل تلك الاستثمارات أرباح الشركات والمؤسسات المالية الفردية.

تدريب (2)

نلاحظ من الجدول مقدار التفاوت بين دخول أفراد المجتمع، حيث يحصل 20% من أفراد هذا المجتمع (الأكثر غنى) على حوالى 40% من الدخل القومي، بينما يحصل 20% (الأكثر فقراً) على حوالى 5% من الدخل القومى، أى أن أفراد المجموعة الأكثر غنى، يحصلون (في المتوسط) على ثمانية أمثال أفراد المجموعة الأكثر فقراً.

وبالرغم من أن هذا المثال عن دولة افتراضية، إلا أنه يعكس نمط توزيع الدخل في كافة دول العالم تقريباً، حيث يحصل بعض أفراد المجتمع على دخول مرتفعة، والبعض الآخر على دخول منخفضة. وتعتبر عدم المساواة في دخول أفراد المجتمع احدى السمات الاقتصادية المميزة لكافة المجتمعات، التي تحاول نظريات توزيع الدخل دراستها وتحليلها وتفسير أسبابها.

مسرد المصطلحات

- **التوزيع الشخصى للدخل: Personal Distributions of Income**

أسلوب توزيع الدخل القومى بين أفراد المجتمع، حسب حصة كل مجموعة أو طبقة.

- **التوزيع الوظيفي للدخل Functional Distribution of Income**

أسباب توزيع الدخل القومى بين أفراد المجتمع حسب حصة كل مجموعة أو طبقة.

- **الريع الاقتصادى Economic Rent**

في مفهومه الضيق، هو العائد لأصحاب الأرض التى تعتبر كميتها ثابته، أما في مفهومه الواسع فهو العائد لكل عنصر إنتاج موجود بكميات ثابتة، يكون منحنى عرضه عديم المرونة.

المراجع

1. محمد سلطان أبو علي و هناء خير الدين، **أصول علم الاقتصاد (النظرية والتطبيق)**. مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة:1986م (مرجع أساسي).
2. سلوى علي سليمان و عبد الفتاح قنديل، **مقدمة في علم الاقتصاد**. دار النهضة العربية القاهرة: 1977م
3. محمد خليل برعي علي حافظ منصور، **مقدمة في النظرية الاقتصادية**. دار النهضة العربية،القاهرة: 1991.
4. محمد زكي المسير ،**أصول الاقتصاد**. دار النهضة العربية، القاهرة: 1986م.
5. محمد علي الليثي و محمد محروس إسماعيل، **مقدمة في علم الاقتصاد، الجزء الأول، الاقتصاد الجزئي**. كلية التجارة، جامعة الإسكندرية: 1988.
6. محسون بهجت جلال، **مبادئ الاقتصاد، الجزء الثاني، النظام الاقتصادي التنافسى والرأسمالية المثالية**.مؤسسة الجزيرة للصحافة والطباعة والنشر، الرياض: 1973.
7. محمد خليل برعي، **مبادئ الاقتصاد**، جامعة القاهرة: 1975.
8. عمرو محي الدين وعبد الرحمن يسري أحمد، **مبادئ علم الاقتصاد**، دار النهضة العربية، القاهرة: 1977.
9. أحمد فريد مصطفى وسهير محمد السيد حسن، **مبادئ علم الاقتصاد، التحليل الجزئي والكلي**. مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية: 1989.
10. زكريا محمد بيومي، **مبادئ علم الاقتصاد، الكتاب الأول، في الفكر الاقتصادي ونظريتي الإنتاج والقيمة**. جامعة القاهرة فرع الخرطوم: 1986.
11. محمد حسن صوان، **أساسيات علم الاقتصاد الجزئي**. دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان: 1999.

12- محمد محمود النصر وعبد الله محمد شامية، **مبادئ الاقتصاد الجزئي**. دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان: 2002.

13. عبد المنعم السيد علي، **مدخل في علم الاقتصاد**، الجامعة المستنصرية، بغداد: 1979.
14. محمد علي الليثي، **التحليل الاقتصادي**، دار الجامعة المصرية، الإسكندرية:1983.

15. نعمة الله نجيب، **أسس علم الاقتصاد**. مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية:1988.
16. محمد حامد دويدار، **مبادئ الاقتصاد السياسي**. منشأة المعارف، الإسكندرية: 1982.
17. كامل بكري، **الاقتصاد التجميعي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية: 1985.
18. أحمد إسماعيل و سامي خليل، **أصول علم الاقتصاد**، دار النهضة المصرية، القاهرة:1980.
19. السيد عبد المولى، **أصول الاقتصاد**. ، دار النهضة المصرية، القاهرة: 1980.
20. صبحي تادرس قريضة، **مقدمة في علم الاقتصاد**. مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة: 1985.
21. عبد الفتاح عبد السلام وآخرون، **مقدمة في التحليل الاقتصادي الجزئي**. منشورات مركز البحوث الاقتصادية، بنغازي: 1995.
22. محمد خليل برعي، **الأسعار**. مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1979.
23. محمد محروس إسماعيل وأحمد محمد مندور، **مبادئ الاقتصاد الجزئي**. مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية: 1992.
24. عز الدين مالك الطيب، **المدخل إلى علم الاقتصاد**. المروة للطباعة والنشر، الخرطوم: 1999.
25. صبري شحاتة السيد، **دراسات في إدارة البنوك الإسلامية، بالتطبيق على الجهاز المصرفي السوداني**. مكتبة عين شمس، القاهرة: 1992.
26. سامي خليل، **النظرية الاقتصادية، تحديد أسعار السلع والخدمات**. مكتبة غريب، القاهرة: 1983.
27. محمد زكي المسير، **مبادئ علم الاقتصاد، اقتصاديات النقود**.دار النهضة العربية، القاهرة: 1992.